جامعة مولود معمري – تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية -قسم الحقوق-

فرقة البحث "مبدأ الالتزام بضمان السلامة في التشريع الجزائري"

بالتعاون مع

مخبر العولمة والقانون الوطني

LAMOD
laboratoire de recherche

مسطرة الملخصات لأشغال

الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول:

"الاقتصاد الرقمي في الجزائر

بين فعالية النصوص القانونية وتحديات الواقع"

يوم: 08 أكتوبر 2025

الرئيس الشرفي للملتقى: الأستاذ الدكتور: بودة أحمد، مدير جامعة مولود معمري - تيزي وزو

المشرف العام على الملتقى: الأستاذ الدكتور:

إقلولي محمد، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

المقررة العامة للملتقى: أ.د/ ارزيل الكاهنة

رئيس الملتقى ورئيسة فرقة البحث ومديرة مخبر البحث "العولمة والقانون الوطني"

أ.د/ صبايحي ربيعة

مسطرة الملخصات لأشغال الملتقى الوطني حضوري وعن بعد حول: "الاقتصاد الرقمي في الجزائر بين فعالية النصوص القانونية وتحديات الواقع"، يوم: 08 أكتوبر 2025

ديباجة الملتقى:

فرض التطور المتسارع والمذهل في تكنولوجيا الاعلام والاتصال والدافع للتحول الرقمي على دول العالم التوجه نحو نموذج جديد من الاستثمار في إطار الاقتصاد الرقمي لكفاءته في بلوغ النمو الاقتصادي بشكل سريع ومستدام، ويتوقف نمو هذا الاقتصاد على برمجيات وانترنت الأشياء وتدفقات هائلة من البيانات والمعلومات الرقمية التي يتم تحويلها عبر الأنترنيت، هذا الواقع فرض على اقتصاديات الدول حتمية التكيف مع متطلبات التحول الرقمي من خلال تطوير المنصات، وأنظمة الابتكار، استغلال البيانات الضخمة، والحرص على الكفاءة في التنظيم الشبكي لمواكبة التغيرات المتسارعة في الأسواق والمؤسسات.

سعى المشرع الجزائري الى مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال التحول نحو الاقتصاد الرقمي وخلق بيئة قانونية آمنة ومحفزة لتطوير وترقية الاقتصاد الوطني وتحويله كلياً إلى قطاع رقمي، فتمّ تعديل القانون المدني بموجب القانون 05-10 ليعترف بالكتابة والتوقيع الالكترونيين، مع إصدار العديد من النصوص القانونية لتأطير التعاملات الرقمية من بينها القانون رقم 03-05 لحماية المصنفات الرقمية سواء على الحاسوب أو قواعد البيانات، وتمّ استحداث نظام المقايضة الالكترونية بموجب نظام البنك المركزي رقم 05-06، وصدر القانون رقم 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها وتوفير آليات رقمية للتحقيق والملاحقة القضائية، كما تمّ رقمنة مرفق العدالة بإدراج التكنولوجيا في الإجراءات القضائية والإدارية لتسهيل الوصول الى المعلومة بموجب القانون رقم 15-03، وتحديد القواعد العامة للتوقيع والتصديق الالكترونيين بموجب القانون رقم 15-04، وتنظيم عمليات البيع والشراء عبر الانترنت وخدمات الدفع الالكتروني بموجب القانون رقم 18-05، وصدر القانون رقم 18-07 متضمنا ضوابط حماية واستخدام البيانات الشخصية، وتم رقمنة مسار مشاريع الاستثمار من خلال القانون 22-18 الذي جعل من الاقتصاد والمعرفة وحدة غير قابلة للتجزئة، ولضمان تنفيذ هذه الترسانة من النصوص القانونية وغيرها تم إنشاء مؤسسات وأجهزة متنوعة وبوابات الكترونية لتسهيل مسار الأعمال والمعاملات الالكترونية.

أظهرت تداعيات جائحة كوفيد 19 حاجة الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، وتمّ رقمنة كل أوجه الحياة أثناء الوباء بقوة في الجزائر، واستخدم المستهلكون والمؤسسات في مختلف القطاعات التطبيقات التكنولوجية الجديدة التي ظهرت خلال هذه الفترة في مختلف المجالات التجارية المصرفية والصحية

والتعليمية، وبموجبه تحوّلت هذه الأخيرة من شكلها ومضمونها التقليدي نحو قوالب أكثر ديناميكية في التعامل وإقتصاد في الوقت، وهو ما كان يناسب ظروف فترة الأزمة الصحية وكذا مستويات الابتكار.

مما سبق تجسد مسعى الجزائر في تبني نموذج اقتصادي جديد من الناحية القانونية، يرتكز على التحول الرقمي، رأس المال البشري، الطاقات المتجددة وتعزيز ريادة الأعمال وانشاء الشركات الرقمية بهدف بلوغ أبعاد التنمية المستدامة، ومع ذلك يكشف الواقع عن فجوة بين الأطر التشريعية والتطبيقات العملية، فالتحديات لا تقتصر على الجانب التقني فحسب بل تشمل تغيير في السلوكيات والعمليات التنظيمية وهو ما يتطلب إعادة النظر في نماذج الأعمال التقليدية وتبني طرق جديدة للابتكار والتنافسية،

بناء عليه، نناقش في هذا الملتقى إشكالية تتمحور حول تسليط الضوء على واقع التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي الذي تبنته الجزائر كخيار استراتيجي مبني على التكنولوجيات الرقمية، المعرفة والابتكار، ومدى جاهزيته في رفع مستويات النمو الاقتصادي في ظل التقنيات المستحدثة؟

أهداف الملتقى:

- التعرف على الإطار المفاهيمي المتعلق بالاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي وابراز العلاقة التكاملية بين الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا الاعلام والاتصال
- التمعن في قدرة الجزائر على توفير المتطلبات ودعائم الاقتصاد الذكي.
- تسليط الضوء على القطاعات التي مسها الاقتصاد الرقمي في الجزائر
- تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية والسلبية للاقتصاد الرقمي، وعرض الحلول الممكنة للتقليل من التحديات التي يفرزها هذا النوع من الاقتصاد على أرض الواقع.

محاور الملتقى:

المحور الأول: التأصيل النظري للاقتصاد الرقمي:

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي (التعريف، الخصائص)

2- مبررات تكريس الاقتصاد الرقمي: (العولمة الاقتصادية، الاقتصاد التقليدي (الصناعي)، تعزيز القدرة التنافسية، الحوكمة والشفافية ...)

3- علاقة الاقتصاد الرقمي بالمفاهيم القريبة منه (المعلومة والمعرفة الرقمية-الأجهزة والبرمجيات والشبكات-التحول الرقمي-الذكاء الاصطناعي-الشركات الافتراضية-الرشاقة الرقمية...)

المحور الثاني: متطلبات الاقتصاد الرقمي:

1- تطوير البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

2- أتمتة أداء النشاط الاقتصادي للرفع من أداء الشركات الرقمية وضمان ديمومتها.

3- تعزيز التعليم العالي والتدريب لبناء اقتصاد المعرفة.

4- حماية الملكية الفكرية الرقمية لتعزيز الابتكار والتنافسية.

5- تعزيز الكفاءات التشغيلية المؤهلة.

6- العقد الذكي بناء رقمي لتأطير معاملات الاقتصاد الرقمي.

المحور الثالث: الآليات القانونية لضمان تحوّل نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام:

1-تكريس إدارة الكترونية للأعمال: دعامة إنجاح الاقتصاد الرقمي:

أ- **الهيئات الوطنية الرقمية:** (المحافظة السامية للرقمنة-وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة -سلطة ضبط قطاع الاتصالات والاعلام...).

ب- **رقمنة الإجراءات الادارية:** (السجل التجاري الرقمي-جباية الاقتصاد الرقمي-الإجراءات الجمركية للاقتصاد الرقمي-البوابات الالكترونية...).

2-ترقية التجارة الالكترونية: تطبيق للاقتصاد الرقمي (الشهادات الرقمية-التوقيع الرقمي-البصمة الالكترونية – التشفير – الدفع الالكتروني-الحركات المالية الآمنة – التسويق والتسوق الرقمي-تعزيز مركز المستهلك الرقمي وتأمين حقوق الشركات الرقمية...).

المحور الرابع: أبعاد تكريس الاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية:

1- أبعاد الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة، التنمية البشرية والتنمية الرقمية.

2- الانتعاش الاقتصادي في ظل الاقتصاد الرقمي (صناعة محطات الطاقات المتجددة-المدينة الذكية بناء جديد لاحتواء الاقتصاد الرقمي-الفضاء الرقمي وواقع المؤسسات الناشئة-تعزيز الاستثمار لإنتاج وتصدير تكنولوجيا السلع والخدمات...)

المحور الخامس: واقع ومخاطر الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

1- تداعيات السياسة العامة للاقتصاد الوطني والتحولات الرقمية على الاقتصاد.

2- وتيرة سير عملية تحوّل الاقتصاد الجزائري نحو الفضاء الرقمي (تسليط الضوء على أهمّ القطاعات لتي مسّها الاقتصاد الرقمي...).

3- مخاطر الاقتصاد الرقمي في الجزائر: (ضعف البنية التحتية - ضعف الثقافة الرقمية أو الفجوة الرقمية- ضعف الموارد المالية - الأمن السيبراني – القرصنة- التسريح الاقتصادي- صعوبة انجاز سوق الوحدة الرقمية ...).

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. اقلولي ولد رابح صافية / أ.د. حمليل نوارة

أ.د. إقلولي محمد،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. تاجر محمد،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أد صبايحي ربيعة	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري -تيزي وزو
أ.د. كايس محمد شريف،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. أمازوز لطيفة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. إرزيل الكاهنة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. سعيداني جقجيقة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. أيت وازو زاينة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. شيخ ناجية،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. حسين نوارة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. سي يوسف كجار زاهية حورية،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. شيعاوي وفاء،	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 1
أ.د. نساخ فاطمة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 1
أ.د قلي أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. فتحي وردية،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. شيخ/ أمناش صبرينة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. دخلافي سفيان،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. بوسماحة الشيخ،	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت
أ.د. أوشن حنان،	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة
أ.د. مصطفاوي عايدة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة
أ.د. حساين سامية،	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس
أ.د. خواترة سامية،	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس
أ.د. قرنان فضيلة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس
أ.د. جبارة نورة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس

أ.د. قريمس عبد الحق،	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل
أ.د. خلاف فاتح،	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل
أ.د. زايدي حميد،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. مختور دليلة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. كسال سامية،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. بلعسلي ويزة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. حابت أمال،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. واضح رشيد،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. أوباية مليكة،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ. د. قونان كهينة	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري -تيزي وزو
أ.د. حرز الله كريم،	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيبازة
أ.د. بن بريح أمال،	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة
أ.د. عبد الله قادية،	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر
أ.د. قبايلي طيب،	أستاذ التعليم العالي	جامعة بجاية
أ.د. عثماني بلال،	أستاذ التعليم العالي	جامعة بجاية
أ.د. سعد الدين أمحمد،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. درياد مليكة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر
أ.د. زيد المال صافية،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. أيت قاسي حورية،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ.د. بوفراش صفيان،	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. بلمهوب عبد الناصر،	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. بن نعمان فتيحة،	أستاذة محاضر ة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. ڤنيف غنيمة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. أيت مولود سامية،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. قادري طارق،	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. الجوزي عزالدين،	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. محلبي مراد،	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. بوخرس بلعيد،	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. موزاوي علي،	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. أو مايوف محمد	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. مخلوفي مليكة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. براهيمي جمال،	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. أحمد حرير،	أستاذ محاضر(أ)	جامعة سيدي بلعباس
د. بلقايد محمد أمين،	أستاذ محاضر(أ)	جامعة بومرداس
د. عبد الصدوق خيرة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة تيارت

د. عيسى علي،	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تيارت
د. ربيع زهية،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة البويرة
د. نعار فتيحة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. شيخ نبيلة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. ايت مولود فاتح،	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. زوانتي بلحسن،	أستاذ محاضر(أ)	جامعة خميس مليانة
د. أيت ساحد كهينة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. دوان فاطمة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. مواسي العلجة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. القبي حفيظة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. جعفور إسلام،	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. نسير رفيق،	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو

رئيس اللجنة التنظيمية: أ.د. أوباية مليكة / د. بن نعمان فتيحة

د. بن طالب ليندة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. خليف ياسمين،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. حدوش وردية،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. مقدم فيصل،	أستاذ محاضر (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ. كريم غانية،	أستاذة مساعدة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. قوسم غالية،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. بومدين سامية،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. عميري فريدة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
ط.د. جلال إيمان،	طالبة دكتوراه	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
ط.د. بشور رزيقة،	طالبة دكتوراه	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. سليماني حميدة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. أيت يوسف صبرينة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. أعراب كميلة،	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
ط.د. إقلولي فيصل،	طالب دكتوراه	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. دحماني فريدة،	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. زريول سعدية،	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. دراني ليندة،	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. كورابا كريمة،	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. تدريست كريمة،	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو

د. براهيمي نادية،	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. سايكي وزنة،	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. شعباني نوال،	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ. سي محي الدين صليحة،	أستاذة مساعدة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ. ياحي ليلى،	أستاذة مساعدة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ. جراي يمينة،	أستاذة مساعدة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
ط.د. شلابي صارة،	طالبة دكتوراه	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
ط.د. تيزراوي نعيمة،	طالبة دكتوراه	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
ط.د. حميد زوينة،	طالبة دكتوراه	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
ط.د. ونوغي عبد الله،	طالب دكتوراه	جامعة مولود معمري - تيزي وزو

رئيس اللجنة التنسيقية للملتقى: أ.د ڤونان كهينة / د. ڤنيف غنيمة

د. إدرنموش أمال،	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. عبد الدايم سميرة،	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. إڤرشاح فاطمة،	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. مومو نادية،	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. حامل صليحة،	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. أعراب أحمد،	أستاذ محاضر (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. عيلام رشيدة،	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. موساوي ظريفة،	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. لحراري ويزة،	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. براهيمي صفيان،	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. زياد محمد أنيس،	أستاذ محاضر (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. حاتم مولود،	أستاذ محاضر (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. أيت شعلال لياس،	أستاذ محاضر (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ. أيت مولود ذهبية،	أستاذة مساعدة (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. دعموش فاطمة الزهرة،	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
د. عباشي كريمة،	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو
أ. زڤان نبيل،	أستاذ مساعد (أ)	جامعة مولود معمري - تيزي وزو

اللجنة التقنية للملتقى:

نعار شابحة، ..... الأمينة العامة لكلية الحقوق والعلوم السياسية

مزاير كريمة، ..... رئيسة مصلحة الإحصاء والتقييم

- **شروط المشاركة:**

- أن يتسم البحث بالأصالة وتحترم فيه الشروط العلمية الأكاديمية، وألا يكون قد سبق المشاركة به في ملتقى آخر أو نشر في مجلة أو مستلاً من أطروحة أو مذكرة.
- أن يتعلق البحث بأحد محاور الملتقى، وأن تكون المشاركات فردية.
- تكتب المداخلة بخط simplified arabic حجم 14 باللغة العربية و Times New Roman حجم 12 باللغة الأجنبية، تحرر الهوامش آليا في نهاية كل صفحة بخط 12، ثم تدرج قائمة الهوامش في آخر المداخلة.
- تقبل المداخلات باللغات الثلاث: العربية؛ الفرنسية والانجليزية؛ وترفق المداخلة بملخص باللغة الفرنسية أو الإنجليزية للمداخلات المعدة باللغة العربية، وبالعربية بالنسبة للمداخلات المعدة بالفرنسية أو الإنجليزية.

أن يكون عدد صفحات المداخلة بين 10 صفحات إلى 20 صفحة كحد أقصى.

- **تواريخ هامة للمشارك:**

- آخر أجل لإرسال ملخص المداخلة: 05 سبتمبر 2025
- تاريخ الرد على الملخصات المقبولة: 10 سبتمبر 2025
- أخر أجل لإرسال المداخلة كاملة: 20 سبتمبر 2025
- تاريـــخ انعقـــاد الملتـــقى: 08 أكتوبر 2025

- **قنوات للتواصل:**

- ترسل الملخصات والمداخلات عبر البريد الالكتروني:

colloque.eco.num@ummto.dz

- التواصل عبر الهاتف يتم على الرقم التالي:

0558.32.25.65

اللقب والاسم: **إقْلولي محمد**

الرتبة العلمية: **أستاذ التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

محور المداخلة: **المحور الأول**

عنوان المداخلة: **دور قطاع التعليم العالي في تعزيز اقتصاد المعرفة**

الملخــص:

إبان قطاع التعليم العالي ومن خلاله الجامعة الجزائرية عن قدرات وإمكانيات كبيرة في مجال التعليم والبحث والمعارف التكنولوجية، بحيث لم يعد دورها مقتصرا على المهام التقليدية التي تكون عليها طلبة الجيل الأول والثاني والثالث، بل تحوّلت لتصبح خزاناً توظيفياً للمؤسسات الاقتصادية والإدارية، وأساساً لاقتصاد المعرفة، هذا التحوّل جعل منها مؤسسة منتجة ومقاولاتية وحاضنة أعمال تدفع الديناميكية الاقتصادية والتنموية وذلك في إطار ما يسمى بـ: **الجامعة المتجددة.**

يتمثل الهدف من إدخال الفكر المقاولاتي وفقا للقرار 1275 المعدل والمتمم في تمكين الطلبة من مؤسساتهم الناشئة وتثمين أبحاثهم بما يؤدي الى خلق مؤسسات منتجة وتحويل المنتجات إلى سلع قابلة للتصنيع والتسويق مع المساهمة الفعالة في كل سياسة وإستراتيجية اقتصادية وطنية.

اللقب والاسم: **صبايحي ربيعة**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **05.50.66.77.74**

البريد الالكتروني المهني: **rabea.sbaihii@ummto.dz**

محور المداخلة: المحور الأول

عنوان المداخلة: **واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر: البحث عن آليات جديدة للحوكمة**

الملخـــص:

ملخص: بدأ التحول الرقمي في الجزائر في السنوات الأولى من القرن 21 مع مشروع الجزائر الالكترونية لسنة 2008 ثم تكررت المبادرة في 2012 عبر منصة **البروقراس** وشكلت 2016 نقطة انطلاق حقيقية للرقمنة في الجزائر، وعليه فإن رقمنة الاقتصاد فيها عرف ثلاثة مراحل، في الأولى منها تمّ التركيز على تنمية البنية التحتية وإصدار قوانين متفرقة حول دعم الاقتصاد الرقمي، وفي مرحلة ثانية تمّ إنشاء هيئات ومؤسسات داعمة ومحفزة للاقتصاد الرقمي وفي مرحلة ثالثة إطلاق العنان لاستراتيجية الجزائر الرقمية مع تجسيد خطط رقمية وشركات ذكية.

يثير في الواقع الاقتصاد الرقمي أسئلة قانونية مهمة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات وإدارتها وتنظيمها والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، ولأنّ من خصوصيات الذكاء الاصطناعي أنه يجعل الاقتصاد الرقمي يتطور بسرعة، فانّ ذلك يخلق الحاجة لإيجاد مبادئ فلسفية واقتصادية لضبط وتوجيه عملية تطوير سياسات فعالة لإدارة التكنولوجية الرقمية، وإذا كان محتوى ومعطيات الاقتصاد الرقمي تتجاوز أساسيات الاقتصاد الصناعي بخلقه قوى جديدة ومغايرة، فإننا نسلم مبدئياً عدم إمكانية توظيف مبادئ حوكمة الاقتصاد الصناعي على الاقتصاد الرقمي لعدم التجانس والتطابق بينهما، وبالتالي فانّ الأمر يتطلب إيجاد مبادئ جديدة بمضمون ينسجم ورقمية الاقتصاد.

ترتكز الحوكمة في مجال الاقتصاد الرقمي على مجموعة من المؤشرات والمقاييس التي تستخدم لتقييم وقياس الأداء داخل المؤسسات والشركات والمنظمات، والهدف من هذه الحوكمة هو تحديد مدى استخدام التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وغيرها من التقنيات المستحدثة في اتخاذ القرارات الرشيدة من أجل رفع مستوى الأداء، تضمنت ورقتنا البحثية تفصيل عن أساسيات الحوكمة في الاقتصاد الرقمي من خلال محورين:

المحور الأول: مؤشرات الحوكمة في المجال الاقتصاد الرقمي:

1- جاهزية البنية التحتية الرقمية لضمان تحول المؤسسات رقمياً.

2- القدرة على تحليل البيانات لإطلاق مشاريع الاستثمار (المنصات والبوابات الالكترونية).

3- لأمن الرقمي وحماية البيانات.

4- مؤشر الخدمات الرقمية ويرتبط بالشفافية في الإجراءات والمساءلة عن نتائج القرارات.

5- مؤشر الرأس المال البشري ويرتبط بمهارة هذا العنصر في المجال الرقمي.

المحور الثاني: تحديات حوكمة الاقتصاد الرقمي في الجزائر

1- ضعف الاستثمار في تحيين البنية التحتية الرقمية.

2- الحاجة إلى إطار قانوني نموذجي في مجال الرقمنة والابتكار الصناعي.

اللقب والاسم: **تاجر كمال**

الرتبة العلمية: **أستاذ التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **07.71.49.20.99**

البريد الالكتروني المهني: **Mohammed.tadjer@ummto.dz**

عنوان المداخلة: **مدى جاهزية قطاع العدالة في الجزائر لاستيعاب منازعات الاقتصاد الرقمي**

الملخــص:

ظهرت أول بوادر إصلاح العدالة بإصدار المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 19 أكتوبر 1999 المتعلق بإصلاح العدالة، ووفقا لذلك تم تسطير جملة من الخطوات شُرِع في تجسيدها سنة 2000، مع اتخاذ سلسلة من التدابير الاستعجالية في مجال دعم حقوق الإنسان وتسهيل اللجوء إلى مرفق القضاء وإعادة الاعتبار لنظام التكوين والتأهيل.

إضافة إلى التدابير الاستعجالية سالفة الذكر حُدّدت مجموعة من المشاريع الهامة تتناول مختلف المجالات التي يرتكز عليها إصلاح العدالة، منها عصرنة قطاع العدالة بإدخال واستعمال التكنولوجيا الحديثة.

بتاريخ 24 أكتوبر 2004 صدر المرسوم رقم 04-333 المتضمن إعادة تنظيم وزارة العدل والذي استحدث لأول مرة مديرية جديدة سميت بمديرية عصرنة العدالة، وتم لاحقا إنشاء المركز الوطني للأنظمة المعلوماتية

لوزارة العدل يسهر على إدارة وتسيير مختلف الأنظمة المعلوماتية المستحدثة، حيث سمحت الجهود المبذولة في هذا المجال بإنجاز وتطوير شبة اتصال داخلي خاصة بقطاع العدالة، تربط الإدارة المركزية بكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية وكذا الهيئات تحت الوصاية بواسطة الألياف البصرية.

كما تبنى المشرع الجزائري التقاضي الالكتروني في المنظومة القانونية بموجب القانون رقم 15-03 المتضمن عصرنة العدالة، وخصصه فقط للتقاضي الالكتروني في المواد الجزائية دون المواد المدنية.

الكلمات المفتاحية: **عدالة، إصلاح، عصرنة، تكنولوجيا، معلوماتية، ألياف، تقاضي، إلكتروني.**

اللقب والاسم: **سعيداني لوناسي ججيقة**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **05.52.65.92.85**

العنوان الالكتروني المهني: **djedjigalounaci@yahoo.fr**

محور المداخلة: المحور الأول

عنوان المداخلة: **دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري: الصفقات العمومية نموذجا**

الملخـــص:

تعد الصفقات العمومية من أهم العقود الإدارية ومن أهم دعائم ترقية الاقتصاد الوطني وتسيير المال العام، لأنها الإطار الذي يحتوي على أكثر تدفق لهذه الأموال من أجل تجسيد عملية التنمية.

إلا أن الصفقات العمومية تصطدم بالعديد من المعوقات، من بينها الفساد الإداري الذي قد يكرسه العمل الإداري التقليدي، وذلك عبر جميع المراحل التي تمر بها الصفقات العمومية.

نظرا لسياسة الجزائر في تقييم تطبيق الإدارة الإلكترونية، بسبب ما تحققه البيئة الرقمية من إيجابيات، لاسيما في مجال الصفقات العمومية، عرف هذا الأخير إصلاحا كبيرا، وذلك بدسترة قانون الصفقات العمومية، وتطبيقا لذلك صدر القانون رقم 23-12 المحدد للقواعد العامة للصفقات العمومية، والذي كرس الرقمنة قصد ضمان حوكمتة للصفقات العمومية.

لذا نتساءل عن مستجدات القانون رقم 23-12 الذي تبنى نظام التعاقد الالكتروني؟

وسنعالج هذه الإشكالية وفق محورين:

1-مبادئ سير النظام الأمني للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

2-محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

اللقب والاسم: **حمليل نوارة**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **0772.28.56.39**

البريد الالكتروني المهني: **nouara.hamlil@ummto.dz**

عنوان المداخلة: **رقمنة تسيير الأملاك الوقفية: آلية لتعزيز التنويع الاقتصادي**

الملخــص:

تُمثل الأملاك الوقفية وعاءً عقارياً مهماً، يمكن توجيهه لاستقطاب الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني بعيداً عن الريع الطاقوي. إلا أن تسييرها التقليدي والعشوائي حال دون تثمينها واستغلالها على أحسن وجه. لذا وجب تبني أليات حديثة في تسييرها واستغلالها، والاستفادة من التكنولوجيات المتطورة من أجل رقمنة تسيير الأملاك الوقفية.

ساير القانون الجديد للأوقاف رقم 25-06 المؤرخ في 19 يوليو 2025، هذا التطور ليُشكل بذلك نقلة نوعية في طرق تنظيم وإدارة وحماية وتنمية الأملاك الوقفية في الجزائر، وقد حدّد آليات عصرية لحصر وجرد وتوثيق الأملاك الوقفية والاستثمار فيها، مع تشديد الحماية الجزائية ضد الاعتداء على الأوقاف أو التصرف غير المشروع فيها أو إخفاء وثائقها أو عرقلة الرقابة القانونية عليها.

تتيح رقمنة الأملاك الوقفية، إمكانية عرض تفاصيل العقارات الوقفية المجردة والمحُررة عقودها والمشهرة بمحافظة العقارية، على المنصات الرقمية، تسهل مرئيتها وعرضها على المستثمرين لإنجاز مشاريع ذات المنفعة العامة، التي تساهم في خلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تنفيذا للاستراتيجية الوطنية للرقمنة أطلقت وزارة الشؤون الدينية منصة "نظارة" التي تعد بمثابة ابتكار رقمي في تسيير الوقف. تمثل منصة نظارة تحولًا نوعياً في رقمنة الأملاك الوقفية، إذ تتيح قاعدة بيانات مركزية تشمل 76% من الأملاك الوقفية الجاهزة حتى الآن، وتُستكمل تدريجيًا لتشمل جميع الأملاك الوقفية. تُوثق المنصة عقود الإيجار وباقي صيغ الاستثمار، كما تتيح تتبع المعاملات المالية والإدارية وملفات المستفيدين والمؤجرين، ما يعزز الشفافية والرقابة ويُمَكن من ضبط الحصائل السنوية بدقة عالية.

في ختام هذه الدراسة نستنتج أن الرقمنة أضحت أداة لتحسين مردودية الأملاك الوقفية من خلال تيسير اتخاذ القرار الاستثماري وتوجيه الموارد إلى مشاريع ذات مردودية مجتمعية واقتصادية. كما أن التحول الرقمي في إدارة الوقف يتطلب ثلاثة عناصر أساسية: قاعدة بيانات وطنية موحدة للأصول، منصات تفاعل وتمويل رقمية، وإصلاحات قانونية تضمن الحماية والشفافية والمساءلة في البيئة الرقمية.

اللقب والاسم: **إرزيل الكاهنة**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **06.64.17.96.76**

عنوان المداخلة: **مستجدات تكريس الرقمنة في مجال التجارة الخارجية**

الملخـــص:

تعتبر التجارة الخارجية نشاط حيوي وهام بالنسبة لاقتصاديات الدول بالنظر إلى أن المنتظر منها تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الأموال بالعملات الصعبة. وعمليا تتجسد التجارة الخارجية وبالأساس في نشاطي الاستيراد والتصدير لمختلف السلع والخدمات التي تتم خارج الإقليم الجمركي.

اهتمت الدولة الجزائرية بالتجارة الخارجية بشكل كبير منذ سنوات طويلة تعود إلى الفترة الاشتراكية وصولا إلى الفترة الحالية من خلال جعل هذا النشاط من اختصاص الدولة كمراقبة ومنظمة له من خلال سلسلة الإجراءات والأحكام التي تنصب حاليا ومن الناحية القانونية والاقتصادية على تحريره وتطويره وترقيته.

ومن الأحكام المستجدة في هذا الشأن هي رقمنة نشاط التجارة الخارجية كمصطلح تقني واقتصادي يعبر عن عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها إلى شكل مقروء بواسطة الحاسبات الآلية أي تحويل المعلومات والبيانات من شكلها التقليدي إلى النظام الرقمي.

بهذا المعنى تأتي هذه الورقة البحثية لإثارة إشكالية جوهرية وهي: **هل فعلا تم إقحام الرقمنة في مجال التجارة الخارجية لعرض تطويرها وتحقيق ما يصبوا إليه المتعاملين المتوجهين إلى الأسواق الدولية؟**

اللقب والاسم: **أوباية مليكة**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **05.54.34.59.03**

البريد الالكتروني المهني: **malika.oubaya@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الخامس: واقع ومخاطر الاقتصاد الرقمي في الجزائر**

عنوان المداخلة: **قراءة قانونية في أحكام الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر**

الملخص:

في إطار سعي الجزائر لمواكبة التحولات الرقمية العالمية كلفت المحافظة السامية للرقمنة بإعداد استراتيجية وطنية للتحول الرقمي تهدف من خلالها إلى تجسيد جزائر رقمية في سنة 2030.

تعد هذه الاستراتيجية ثمرة دراسات ومشاورات مكثفة وشاملة لكل الأطراف الوطنية الفعالة في مجال الرقمنة، تم من خلالها رسم خريطة ومسار الرقمنة لإرساء إطار القانوني ومؤسساتي مناسب الذي سيجسد التحول الرقمي للجزائر يضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة ويراعي السيادة الرقمية للدولة والحقوق والحريات في ظل تحديات الأمن السيبراني.

سيتم التركيز من خلال هذه المداخلة على تحليل مضمون هذه الاستراتيجية من زاوية **البحث في مدى كفاية وفعالية الآليات التي تبنتها الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي لضمان انتقال الجزائر الرقمي الشامل والأمن بحلول سنة 2030؟**

للإجابة على هذه الإشكالية يتعين تقسيم المداخلة إلى:

المحور الأول: الآليات المعتمدة في الاستراتيجية الوطنية تجسيد التحول الرقمي للجزائر

المحور الثاني: الصعوبات والتحديات التي تواجه تجسيد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر.

اللقب والاسم: **أولد رابح صافية**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **0775157887**

البريد الالكتروني المهني: **safia.iglouli@ummto.dz**

عنوان المداخلة: **التأطير القانوني للاقتصاد الرقمي في الجزائر**

الملخــص:

يشهد التأطير القانوني للاقتصاد الرقمي في الجزائر تطوراً ملموساً ومتسارعاً، يعكس إدراك السلطات العمومية لأهمية التحول الرقمي كرافعة أساسية للتنمية المستدامة. فمن خلال سن مجموعة متنوعة من القوانين والمراسيم، سعى المشرع الجزائري إلى وضع أسس قانونية متينة تنظم مختلف جوانب هذا الاقتصاد وتشجع على الابتكار وريادة الأعمال. تتناول هذه المداخلة بالتحليل النقدي الجهود التشريعية والتنظيمية التي بذلها المشرع لتأطير هذا الاقتصاد، بهدف دعم النمو المستدام وتحفيز الاستثمار في بيئة آمنة وموثوقة.

وتركز الدراسة على فحص النصوص القانونية التي أسست لأركان الاقتصاد الرقمي، ولا سيما القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، والقانون رقم 15-04 الذي يرسخ حجية التوقيع والتصديق

الإلكترونيين في الإثبات، وصولاً إلى القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 25-11، بالإضافة إلى المراسيم التنفيذية الجديدة التي تنص على رقمنة التجارة الخارجية، كالمرسومين التنفيذيين رقم 25-233 و 25-234 ....

وتهدف المداخلة إلى تقييم مدى كفاية وشمولية هذه الترسانة القانونية في تحقيق التوازن المطلوب بين حرية الابتكار التكنولوجي ومتطلبات حماية المستهلك وأمن البيانات الوطنية .وتخلص الدراسة إلى تحديد الثغرات التشريعية القائمة والتحديات التي تواجه التطبيق الفعال لهذه القوانين، مقترحةً آليات عملية لتحديث الإطار القانوني بما يضمن دعم التحول الرقمي الشامل ومعالجة إشكالية السيادة الرقمية في التعاملات العابرة للحدود.

اللقب والاسم: **آيت وازو زاينة**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0559265638

البريد الالكتروني المهني: zaina.ait_ouazzou@ummto.dz

محور المداخلة: المحور الأول.

عنوان المداخلة: **القاعدة القانونية آلية لضبط الاقتصاد الرقمي والموازنة بين حرية الاستثمار والمصلحة العامة**

<u>الملخــص:</u>

مست الثورة الرقمية غالب النشاط الانساني لا سيما النشاط الاقتصادي، حيث ظهر ما نعرفه اليوم بالاقتصاد الرقمي. إنّه واقع جديد، أصبحت فيه القاعدة القانونية مطالبة باستيعاب كل الظواهر والمعاملات الرقمية، فيتدخل المشرع من خلالها لضبط هذا النشاط المتمثل في النشاط الاقتصادي الرقمي بشكل يحقق التوازن بين حرية الابتكار وحماية المصلحة العامة. لكن اشكالية تحقيق هذا التوازن تطرح نفسها، وهذا ما نريد

البحث فيه من خلال هذه المداخلة: "**فإلى أي مدى يمكن للمشرع أن يتمكن من ضبط النشاط الاقتصادي الرقمي بشكل يحقق التوازن بين حرية الابتكار والمصلحة العامة دون الإخلال بخصوصية البيئة الرقمية؟**

إن مقاربتي لهذه الإشكالية تقوم على أساس نقطتين أساسيتين:

أولا: إطار ضبط الاقتصاد الرقمي.

ثانيا: حدود ممارسة ضبط الاقتصاد الرقمي، والقواعد التي يجب أن يقوم عليها.

اللقب والإسم: **بركات كريمة**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة**

رقم الهاتف: **06.62.44.33.04**

البريد الالكتروني المهني: **k.barket@univ-bouira.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث: الآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام**

عنوان المداخلة: **التسويق الإلكتروني للخدمات المصرفية في الجزائر**

الملخــص:

أصبحت المصارف الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، تعي ضرورة تبني تكنولوجيا الاتصال الحديثة في وظيفتها التسويقية، وهذا بعد ما ازدادت أهمية التسويق الالكتروني، وتزايدت درجة الاعتماد عليه بشكل كبير، حيث أصبحت المؤسسات المصرفية تفضل في آداء خدماتها الاعتماد على الانترنت، وهذه الطريقة تساهم بزيادة حجم الزبائن، وتحسين جودة الخدمات والمنتجات، وتخفيض التكاليف، بالتالي زيادة المعاملات والمبيعات والأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الاقتصاد الوطني.

وهذا التبني يحتاج إلى توفير البيئة الملائمة التي تساعد على إبرام الصفقات، انجاز وإتمام المعاملات إلكترونيا، كما يحتاج إلى تطوير نظم ووسائل الدفع الالكتروني، وهي كلها مقومات من شأنها تنشيط التسويق الالكتروني لخدمات المصارف. وعلى ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية: ما هو مفهوم وواقع التسويق الالكتروني

في مجال الخدمات المصرفية في الجزائر؟ وما هي مقومات تنشيطه؟ وللإجابة عليها ندرس مفهوم التسويق الالكتروني للخدمات المصرفية ودوره في تحقيق مزايا تنافسية **(المبحث الأول)**، وواقع التسويق الالكتروني للخدمات المصرفية في الجزائر ومتطلبات تنشيطه **(المبحث الثاني)**.

الكلمات المفتاحية: **تسويق إلكتروني، خدمات مصرفية، دفع إلكتروني، واقع، تنشيط.**

اللقب والإسم: **بن زيدان زوينة**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق**

الهيئة المستخدمة: **جامعة الجزائر 1.**

البريد الالكتروني المهني: **z.benzidane@univ-alger.dz**

عنوان المداخلة: **دور السجل التجاري الرقمي في تجسيد شفافية النشاط التجاري**

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم الدور المحوري الذي يلعبه السجل التجاري الرقمي (الإلكتروني) كأداة حديثة وفعالة في تعزيز شفافية النشاط التجاري ومكافحة الجريمة الاقتصادية. يعتمد البحث على استع أرض الآليات التقنية والقانونية التي يوفرها السجل الرقمي لضمان الدقة، وسهولة الوصول، والوضوح، خاصة فيما يتعلق بكشف بيانات المستفيد الحقيقي للمؤسسات التجارية. ويخلص إلى أن الرقمنة لا تحسن فقط من كفاءة الاجراءات الإدارية، بل ترسخ اليقين القانوني وتعزز ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال.

Abstract:

This research aims to analyze and evaluate the pivotal role played by the digital (electronic) commercial registry as a modern and effective tool in enhancing the transparency of commercial activity and combating economic crime. The research explores the technical and legal mechanisms provided by digital registries to ensure accuracy, accessibility, and clarity, particularly with regard to disclosing beneficial ownership data for commercial entities He concludes that digitization not only improves the efficiency of administrative procedures, but also establishes legal certainty and enhances investor confidence in the business environment.

اللقب والإسم: **حابت أمال**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

البريد الالكتروني المهني: **habet_amel@yahoo.fr**

عنوان المداخلة: **تقييم قانون التجارة الالكترونية 18-05 ومدى خدمته للاقتصاد الرقمي: بين الفعالية والقصور**

الملخــص:

أدى الانتشار المذهل للتقنيات الحديثة إلى ميلاد التعاملات الالكترونية التي تمخّضت من رحم التفاعل بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فغدت المعاملات التجارية تتم في دقائق معدودات عبر بوابة التجارة الإلكترونية، على ذلك لاقت هذه الاخيرة رواجا هائلا مما رشحها ان تكون تمثل أهم دعائم الاقتصاد الرقمي، وعليه استلزم الأمر ايجاد اساليب لحماية هذا النمط من التجارة كما تطلب قواعد قانونية تنظمها. وهو ما تم فعلا بإصدار ترسانة من القوانين اهمها قانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية.

بعد سبع سنوات من صدور قانون التجارة الالكترونية في الجزائر سنحاول تقييم هذا الاخير لنستنتج مواطن القوة فيه ومواطن الضعف في خدمته للاقتصاد الرقمي بمعنى هل تكفي قواعده لضمان تأطير خدمة التجارة الالكترونية وكذا تأطير كل متطلباتها من اليات قانونية لتنفيذها وحمايتها وتسوية نزاعاتها ...الخ.

اللقب والإسم: **حساين سامية**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة أحمد بوقرة – بومرداس**

رقم الهاتف: **54.34.59.03**

عنوان المداخلة: **العدالة الرقمية رافد من روافد الاقتصاد الرقمي**

الملخص:

إن العدالة الرقمية والتقاضي الالكتروني والخدمة الرقمية في القضاء يندرج ضمن الاقتصاد الرقمي بالمعنى الواسع، لأن الاقتصاد الرقمي لا يقتصر فقط على المعاملات المالية أو التجارة الإلكترونية، بل يشمل كل الأنشطة والخدمات التي تُقدَّم أو تُدار بواسطة التكنولوجيا الرقمية. حيث يرتبط التقاضي الإلكتروني بالاقتصاد الرقمي من عدة نواحي:

1- من ناحية الرقمنة: فانه من الضروري القول أن اعتماد المنصات الإلكترونية لتسيير الدعاوى، رفع العرائض، تبادل المذكرات، ودفع الرسوم القضائية عبر الإنترنت هو تسهيل للإدارة وصورة خارجية لكل المستثمرين في تكريس مبدأ الامن القانون.

2- من ناحية الخدمات العمومية الذكية: فالقضاء الإلكتروني يُعتبر مرفقًا عامًا يعتمد على التحول الرقمي، وهذا يندرج ضمن الاقتصاد الرقمي باعتباره اقتصادًا قائمًا على المعلومة والتكنولوجيا.

3- من ناحية تخفيض التكاليف: يعد تسريع الفصل في النزاعات وتقليل التكاليف الإجرائية يساهم في تحسين مناخ الأعمال، وهو أحد أهداف الاقتصاد الرقمي.

4- من ناحية جذب الاستثمارات: فوجود عدالة رقمية فعّالة يعزز ثقة المتعاملين الاقتصاديين، مما يشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي.

بمعنى آخر:

التقاضي الإلكتروني هو أحد تطبيقات الاقتصاد الرقمي في قطاع العدالة، كما أن "الإدارة الإلكترونية" في القطاع العام بصفة عامة تُعتبر رافدًا من روافد الاقتصاد الرقمي.

اللقب والإسم: **حسين نوارة**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو**

عنوان المداخلة: **الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته في المؤسسة الذكية**

الملخــص:

نتج عن التطور التكنولوجي واستخدام الانترنت والتقدم الاليكتروني والرقمي خلال العقود القليلة الماضية تغيرات جوهرية في أسلوب الحياة في شكله العام، تفاعلت معه الانشطة التجارية والاقتصادية وأفرزت نوع جديد من الاقتصاد يسمى الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد تكنولوجيا المعلومات، باعتباره اقتصاد مبني على المعرفة كسلعة والتكنولوجيا والاجهزة الذكية وكل التطبيقات التكنولوجية الحديثة.

إنّ الاقتصاد الرقمي أو الرقمنة الاقتصادية هي رقمنة المؤسسات الاقتصادية، وهي عملية انشاء مؤسسات جديدة مبتكرة تعتمد في نشاطها وخدماتها في التسيير والتسويق ...على تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الانترنت المستحدثة، أو تحول مؤسسات اقتصادية تقليدية في ظل برنامج التحول الرقمي الذي سطرته الجزائر على مدى سنة 2030، وهي مؤسسات تسمى بالمؤسسات الاقتصادية الذكية.

في هذه الورقة البحثية نتدخّل بإشكالية حول: **ما هي تطبيقات الاقتصاد الرقمي التي ساهمت في انشاء المؤسسة الاقتصادية الذكية؟**

اللقب والإسم: **خواترة سامية**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.**

رقم الهاتف: **07.71.37.15.79**

البريد الالكتروني المهني: **s.khouatra@univ-boumerdes.dz**

عنوان المداخلة: **الحماية القانونية للبيانات الرقمية للمتعامل الاقتصادي**

الملخــص:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية بفعل الثورة الرقمية التي أعادت تشكيل طبيعة النشاط الاقتصادي، حيث أصبحت البيانات الرقمية تمثل المورد الأكثر قيمة وركيزة أساسية في بناء الاقتصاديات الحديثة، ومع توسع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لم تعد المعاملات الاقتصادية التقليدية وحدها المحرك الأساسي للأسواق، فقد برزت التجارة الإلكترونية، والخدمات المصرفية الرقمية، والمنصات الإلكترونية كأدوات رئيسية للقطاع الاقتصادي، وفي هذا السياق، تزايدت الحاجة إلى حماية البيانات الرقمية باعتبارها جوهر الثقة في الاقتصاد الرقمي وشرطا أساسيا لضمان استقراره واستدامته.

وفي الجزائر، يمثل التحول نحو الاقتصاد الرقمي خياراً استراتيجياً مدعوما بإصلاحات تشريعية وتنظيمية، أبرزها صدور القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، والقانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، إلى جانب القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، بالإضافة الى الحماية الجزائية التي يقررها قانون العقوبات والقوانين ذات الصلة مثل القانون رقم 04-09 وغيرها، غير أن الواقع يكشف عن تحديات متعددة مرتبطة بضعف الثقافة الرقمية، محدودية آليات الرقابة، وارتفاع التهديدات السيبرانية، الأمر الذي يضع على عاتق الدولة مهمّة إيجاد توازن بين تشجيع الابتكار الرقمي وحماية الحقوق الأساسية للأفراد والمؤسسات، وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة الإشكالية على النحو الآتي: **ما هو الإطار القانوني والمؤسساتي في الجزائر الذي يضمن حماية فعّالة للبيانات الرقمية للمتعامل الاقتصادي، وما هي الآليات الكفيلة بتعزيز هذه الحماية بما يواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي العالمي؟** للإجابة عن الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي في تحديد الإطار المفاهيمي والمنهج التحليلي من خلال تحليلنا للنصوص القانونية، وبذلك ارتأينا تقسيم الموضوع إلى مبحثين، نتناول في الأول الإطار المفاهيمي لحماية البيانات الرقمية للمتعامل الاقتصادي، أما في الثاني الحماية القانونية المقررة للمتعامل الاقتصادي. لنصل في الاخير الى خاتمة تتضمن النتائج، وبعض من التوصيات التي تمّكن الجزائر من الانتقال إلى اقتصاد رقمي آمن ومستدام.

اللقب والإسم: **دخلافي سفيان**

الرتبة العلمية: **أستاذ التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو**

محور المداخلة: **المحور الخامس: واقع ومخاطر الاقتصاد الرقمي في الجزائر**

عنوان المداخلة: **دور الأمن السيبراني في ضمان التحول نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام**

الملخــص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على العلاقة بين التحول نحو الاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني، حيث يعرف العالم اليوم تحولات بارزة نحو الرقمنة في كافة المجالات، وخاصة في المجال الاقتصادي، بحيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات أداة رئيسية وأساسية للعمل والانتاج والاستثمار ومختلف المعاملات المالية والتجارية، وهو ما أدى إلى تزايد التهديدات السيبرانية على استقرار مختلف هذه الأنشطة الاقتصادية الحيوية، والتي تشكل تحديا كبيرا أمام تحول الاقتصاد الوطني والعالمي نحو الرقمنة، وهو ما يفرض حتمية إدراك ومعرفة مختلف هذه التهديدات وآثارها على الاقتصاد الرقمي والحلول المقترحة للتصدي لها وتحقيق تحول آمن نحو اقتصاد رقمي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول التي ليس لها تكنولوجيا معلومات من إنتاجها.

الكلمات المفتاحية: **التحول الرقمي– الاقتصاد الرقمي– التهديدات السيبرانية– الأمن السيبراني**

اللقب والإسم: **دوار جميلة**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج**

رقم الهاتف: **07.70.72.33.51**

البريد الالكتروني المهني: **lyndadouar@yahoo.fr**

محور المداخلة: **المحور الثالث**

عنوان المداخلة: **تطبيقات الاقتصاد الرقمي في القانون الجزائري (المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا)**

الملخــص:

في خضم التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، بدأت دول العالم في التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، وبالفعل أحرزت بعض الدول على مستوى العالم تقدما ملحوظا في رقمنة عديد من المجالات والقطاعات المختلفة، حيث في هذا السياق، تضمن صندوق النقد العربي الخمسية (2020-2025) استراتيجية من خلال اللجان وفرق العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ومجلس وزراء المالية العرب، تعمل على مساندة جهود الدول العربية على صعيد التحول الرقمي في المجالات ذات الأولوية، ومن بينها على سبيل المثال: رقمنة المالية العامة، ورقمنه الخدمات المالية والمصرفية، والشمول المالي الرقمي، والتقنيات المالية الحديثة، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وغيرها من المجالات الأخرى ذات الصلة على غرار قطاع الاستثمار، حيث يعد أحد أهم أوجه النشاط الاقتصادي، ويضطلع بدور هام في عملية التنمية الاقتصادية للدولة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت اهتماما لموضوع الاستثمار، وأعطته مكانة رائدة في عملية التنمية، وقد سعت جاهدة إلى تشجيعه، وعمدت منذ الاستقلال تدريجيا إلى إصدار العديد من النصوص القانونية المنظمة له، هدفها في ذلك تشجيعه وترقيته، لكن الإجراءات البيروقراطية المتبعة في مجال الاستثمار، تعرضت للعديد من الانتقادات، بسبب ما يشهده العالم من تطور مذهل في مجال المعلومات ونقل التكنولوجيا، ترتب عنه تقنيات عالية الدقة بوسائل وأجهزة، تتميز بخاصة السرعة الكبيرة في نقل وتخزين ومعالجة البيانات والمعطيات والمعلومات، وكذا نتج عن هذا التطور إجراء العمليات الإدارية والتنموية والاستثمارية دون الاعتداد بالبعد الزماني والمكاني، فقد قلصت المسافات وتقاربت الأزمنة حتى صار العالم بمثابة قرية.

وقد تبنت الجزائر العديد من المحاولات لتكريس وإحلال الرقمنة، ويعد مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 نموذجا نوعيا في التحول الرقمي في أوسع جوانبه، من خلال ما تضمنه من مقاربات وميكانيزمات، تهدف إلى مواكبة مظاهر الإصلاح الإداري والاقتصادي الحقيقي والتنمية الرقمية المنشودة والرفع من جودة أداء الإدارات، من خلال تدعيمها بالخدمات الرقمية والوصول إلى التنمية الإدارية والاقتصادية.

هذا، ويعتبر ما قامت به كل من الوزارة الأولى ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من خلال تجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة المرافق العامة، وتشجيع الاستثمار في إطار مشروع الجزائر الإلكترونية، صورة من صور التنمية الرقمية والاقتصادية، التي اعتمدت بالأساس على المنصات الإلكترونية، حيث تعرف على أنها أرضيات للتكوين والتفاعل والتواصل وإتمام الإجراءات عن بعد، قائمة على تكنولوجيا

الويب، وتتكون من عرض تقني تجاري متماسك من أجل النفاذ إلى عالم من الخدمات البعيدة التفاعلية، أو غير التفاعلية التي يمكن بثها أو توفيرها على الخط.

وانطلاقا مما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتمحور عن: **مدى فاعلية المنصة الرقمية للمستثمر في ترقية الاقتصاد الرقمي في الجزائر؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية، سيتم تقسيم الموضوع إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تسيير المنصة الالكترونية للمستثمر

المبحث الثاني: تحديات المنصة الالكترونية للمستثمر

اللقب والإسم: **زيد المال صافية**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

عنوان المداخلة: **التحول الرقمي خيار استراتيجي لحماية البيئة من الإضرار الناجمة عن الأنشطة البشرية**

الملخـــص:

يعرف العالم في العقود الأخيرة تحديات بيئية متزايدة مثل تغير المناخ، فقدان التنوع البيولوجي ...الخ، فرضت هذه التحديات على المجتمع الدولي والحكومات البحث عن حلول مستدامة، في هذا الإطار برز التحول الرقمي كخيار استراتيجي لا يقتصر دوره على تطوير الاقتصاد والخدمات، بل يتعداه ليصبح أداة فعالة في الحفاظ على البيئة باعتبار أن الرقمنة قادرة على خفض الانبعاثات وتحسين كفاءة الطاقة وحماية الموارد البيئية ، لذا فإن التحول الرقمي يمثل خطوة حتمية لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

اللقب والإسم: **سعد الدين أمحمد**

الرتبة العلمية: **أستاذ التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

عنوان المداخلة: **مستلزمات ترقية الاقتصاد الرقمي في الجزائر**

الملخــص:

ترقية الاقتصاد وتطويره عمومًا يتطلب جملة من الخطوات والمراحل الأساسية، بحيث يتحول وينتقل بموجبها من اقتصاد تقليدي مادي تفرغ التعهدات والعقود المبرمة بشأنه في قالبها الورقي، إلى اقتصاد رقمي وفقًا لضوابط البيئة الافتراضية بما فيها العقد الالكتروني.

لذلك؛ فإن مناخ الاقتصاد الرقمي في الجزائر لم يكتمل خلقه بالكيفية وعلى الوجه المطلوب، أو على الأقل بنفس الدرجة التي بلغتها الدول السباقة في هذا المجال، وذلك لعدة اعتبارات يتعين التنويه إلى البعض منها في هذه المداخلة.

بحيث يتطلب ترقية الاقتصاد الرقمي في الجزائر، خلق بنية تحتية قوية من خلال تحسين خدمات الانترنت وتقوية تدفقها، والعمل على سن قانون خاص بالاقتصاد الرقمي والتنسيق بين أحكامه وباقي النصوص القانونية ذات الصلة لاسيما قانون التجارة الالكترونية وقانون الاستثمار وقانون النقد الصرفي والقانون التجاري. كل ذلك من أجل ضبط العقد الذي تصب فيه الممارسات الرقمية، وكذا تعزيز الثقة فيه من خلال إعطائه قوة ثبوتية.

يضاف إلى هذا، إقحام القدرات والمهارات الرقمية وإدماجها في المناهج التعليمية لاسيما في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وتحليل البيانات. فضلا عن خلق آليات ناجعة في المجال الرقمي ضمن تشجيع الابتكار والمقاولاتية ودعم المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة. طبعا مع ضرورة خلق إدارة رقمية لضمان الشفافية وتسهيل ولوج المستهلك والمتعامل الاقتصادي للاطلاع على العروض المتاحة عن بعد بغية ترقية الحلول الرقمية وتشجيع التعاقد والدفع عن بعد.

إذن، تتمحور **إشكالية المداخلة حول: ما هي السبل التي تعمل على تشجيع الاقتصاد الرقمي وتساهم في ترقيته؟** نبحث هذه الإشكالية من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: السبل التقنية لترقية الاقتصاد الرقمي.

المحور الثاني: السبل التشريعية لترقية الاقتصاد الرقمي.

هذا وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج والتوصيات أهمها:

- العمل على تحسين البنية التحتية الرقمية لاسيما في المناطق الداخلية والريفية.
- ضرورة تطوير البناء التشريعي ذو الأبعاد الرقمية مع مرافقة القوانين الأساسية بالنصوص التنظيمية بشكل دوري.
- خلق آليات فعالة لتعزيز الثقة في البيئة الرقمية والتشجيع على الدفع الالكتروني.
- رقمنة الإدارة والخدمات العمومية والعمل على تكوين العاملين في هذا الإطار من خلال عقد ندوات وبرامج تحصيلة لذات الغرض.

اللقب والإسم: **سوكي حكيمة**

الرتبة العلمية: **أستاذ التعليم العالي**

الكلية: **كلية التسيير والاقتصاد**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

Axe 4 : Les dimensions de l'impact de l'économie numérique sur le développement économique
Intitulé de la communication : **L'économie numérique : vers des stratégies numériques justes et durables.**

الملخــص:

Résumé :

Les effets directs de l'utilisation accrue des outils numériques sur l'environnement, à savoir l'épuisement des matières premières, la consommation d'eau et d'énergie, la détérioration de la qualité de l'air, la pollution et la production de déchets sont incontestables. Tous ces phénomènes sont amplifiés par les technologies émergentes, tels que l'intelligence artificielle et l'Internet des objets.

De nombreux pays en développement peinent encore à accéder aux technologies nécessaires pour répondre à leurs besoins de développement et pourtant, ils sont les premières victimes de l'épuisement des ressources naturelles, de l'accumulation des déchets et des changements climatiques. Les effets du passage au numérique ne touchent pas tous les pays de la même manière. Souvent richement dotés en ressources nécessaires à la production des technologies numériques, les pays en développement assument une part disproportionnée des coûts de la transformation alors qu'ils n'en retirent que des avantages limités.

Malgré tous ces écueils, le passage au numérique peut aussi être immensément bénéfique à l'environnement. Les technologies numériques peuvent favoriser l'efficacité énergétique, permettre d'optimiser l'utilisation des ressources et offrir des solutions innovantes d'atténuation des changements climatiques et d'adaptation à leurs effets.

Pour atténuer ce paradoxe, quelles sont les orientations stratégiques pour le numérique qui permettent de faire progresser la réalisation des objectifs de développement durable et de tenir les engagements climatiques ?

Pour répondre à cette question, nous avons opté pour une méthode descriptive-analytique en analysant les données macroéconomiques secondaires réalisées par certaines institutions internationales à savoir: l'OCDE, CNUCED, EUROSTAF..

Mots clés: **économie numérique, développement durable, stratégie numérique, justice environnementale.**

اللقب والإسم: **شيخ ناجية**

الرتبة: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو**

عنوان المداخلة: "**دور التحول الرقمي في تمكين ريادة الأعمال**"

الملخــص:

تعرف مجتمعاتنا اليوم تحولات رقمية كبيرة، تمس مختلف المجالات: اقتصادية، اجتماعية وإدارية...الخ. بذلك أصبحت الرقمنة ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي ووسيلة مهمة لتحفيز الابتكار وتشجيع ريادة الأعمال، وعلى إثرها يتمكن الشباب والمبتكرين من تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة في بيئة أكثر شفافية.

والإشكال المطروح هنا يكمن في: **كيف تؤثر الرقمنة على تعزيز وتطوير المشاريع الريادية في الجزائر؟**

وللإجابة عن الإشكال، تم دراسة محاور ثلاثة من جوانب مختلفة:

المحور الأول: التحول الرقمي على المستوى الإداري.

وفيه أشرنا إلى دور الرقمنة في تبسيط الإجراءات الإدارية عن طريق المنصات الرقمية المختلفة:

- منصة ستارتيب (STARTUP.DZ).
- منصة ابتكار (IBTIKAR.DGRS.DT.DZ).
- الحاضنة الرقمية (Digital Incubateur).

– المنصة الرقمية هكاثون (Hackathon.dz).

المحور الثاني: التحول الرقمي على المستوى الاقتصادي.

نبيّن من خلاله دور الرقمنة في تسهيل المعاملات الإلكترونية، الدفع الرقمي، التسوق عبر الانترنت..الخ.

المحور الثالث: التحول الرقمي على المستوى الاجتماعي:

وفيه نوضح دور هذه الرقمنة في إتاحة الفرص المتكافئة للشباب والنساء من خلال العمل عن بعد، التكوين عن بعد... الخ.

اللقب والإسم: **شيعاوي وفاء**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة الجزائر1**

رقم الهاتف: **06.61.75.16.23**

البريد الالكتروني المهني: **o.chiaoui@univ-alger.dz**

عنوان المداخلة: **التحول الرقمي آلية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد**

الملخــص:

واكبت الجزائر معظم الدول في سعيها لمكافحة الفساد بكل أنواعه، وقد صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة سنة 2004 للوقاية من الفساد ومكافحته، وعلى إثر ذلك صدر القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي حمل في طياته صور الفساد والآليات القانونية والمؤسساتية للوقاية منه ومكافحته، ومع التحول الرقمي السريع الذي تشهده الجزائر والعالم ككل بات من الضروري الاعتماد على الرقمنة للحد من جرائم الفساد.

وعليه تدور إشكالية البحث حول **كيفية لعب التحول الرقمي دوره في تعزيز الشفافية مكافحة الفساد؟**

للإجابة على هذه الإشكالية سيتم تسليط الضوء على أهمية التحول الرقمي باعتباره آلية من آليات الوقاية من الفساد ومكافحته، وترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة في المحيط الاقتصادي والإداري من خلال تقسيم هذه المداخلة إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول ماهية التحول الرقمي ودوره في مكافحة الفساد، ونتناول في المبحث الثاني تحديات التحول الرقمي في مكافحة الفساد.

اللقب والإسم: **صديقي عبد الرحمان**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

عنوان المداخلة:

La transformation numérique de l'administration fiscale en Algérie: Pour une approche managériale, économique et axée sur l'efficacité opérationnelle

الملخص:

Résumé :

La transformation numérique de l'administration fiscale en Algérie dépasse la simple modernisation technologique. Elle s'impose comme un levier stratégique pour améliorer la performance managériale, économique et opérationnelle. Cette communication propose une vision tridimensionnelle de cette transformation, articulée autour de trois piliers interdépendants :

- **Le pilier managérial**: il intègre le leadership, la gestion du changement, l'évolution des métiers et l'adoption d'une culture orientée service public performant et innovation.
- **Le pilier économique**: il vise l'optimisation du recouvrement fiscal, la réduction des coûts de gestion et l'amélioration du climat des affaires.
- **Le pilier opérationnel**: il repose sur l'automatisation des processus, l'interopérabilité des systèmes, le pilotage par la data et l'amélioration de l'expérience utilisateur.

Cependant, cette transition se heurte à plusieurs défis majeurs à l'horizon 2030, parmi lesquels: la fracture numérique, l'interopérabilité des systèmes, la modernisation des infrastructures, la cyber sécurité, la résistance culturelle, le financement durable, l'adaptation du cadre juridique, le développement des compétences et la gouvernance des données.

Pour réussir, une démarche stratégique intégrée est nécessaire, alliant technologie, management des ressources humaines et évolution juridique. L'enjeu n'est plus technique, mais

organisationnel: il s'agit de passer d'une digitalisation fragmentée à une plateforme unifiée, centrée sur l'expérience du contribuable.

اللقب والإسم: **عواشرية تقية**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة الجزائر 1**

رقم الهاتف: **06.55.36.78.61**

البريد الالكتروني المهني: **t.aouacheria@univ-alger.dz**

محور المداخلة: **الآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام**

عنوان المداخلة: **هيئة التصديق الإلكتروني كآلية من آليات حماية التوقيع الإلكتروني**

الملخص:

أدت التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الإعلام والاتصال إلى تطور طبيعة المعاملات سواء بين الأفراد أو بين الأفراد والإدارات خاصة في مجال المعاملات التجارية، فبظهور التجارة الإلكترونية أصبحت معظم المعاملات تتم بطريق سريعة وبأقل جهد على خلاف المعاملات التقليدية التي كانت تتطلب حضور الأطراف وتعتمد على التعاملات الورقية.

وما ساهم في انتشار هذه المعاملات هو اعتراف أغلب التشريعات بالتجارة الإلكترونية، وكذا إعطاء التوقيع الإلكتروني الحجية في الإثبات كونه يعتبر أداة أساسية في تسهيل المعاملات الإلكترونية وتوفير الثقة والأمان لدى الأطراف المتعاقدة، ولهذا قام المشرع الجزائري بتنظيم التوقيع الإلكتروني من خلال القانون رقم 05-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

من خلال هذا القانون نجد أن المشرع الجزائري على غرار التشريعات الدولية والإقليمية قد نص على آليات وأساليب لحماية المتعاملين عبر شبكة الإنترنت، حيث تمكنهم هذه الآلية من تحديد هوية المتعاملين وحقيقة التعامل، وكذا التأكد من صحة التوقيع والبيانات الشخصية مما لا يسمح بالتلاعب بالمحرر الإلكتروني

وهذا الأمر لا يتم إلا من خلال عملية التصديق الإلكتروني التي يقوم بها أطراف محايدة قد تكون هيئات عامة أو خاصة تعمل بطريقتها الخاصة لترسيخ الثقة بين الأطراف المتعاقدة.

وعليه فإن هذه الدراسة تتمحور حول الإجابة عن الإشكالية التالية:

ماذا يقصد بهيئة التصديق الإلكتروني وماهي واجباتها حتى تكفل الحماية القانونية للتوقيع الإلكتروني؟

والتي ستكون الإجابة عليها من خلال المحوران الآتيين:

المحور الأول: مفهوم هيئة التصديق الإلكتروني

المحور الثاني: واجبات هيئة التصديق الإلكتروني

الكلمات المفتاحية: **التصديق الإلكتروني، التوقيع الإلكتروني، التجارة الإلكترونية**

Abstract:

In the field of information and communication, recent technological developments led to an evolution in the nature of transactions, whether between individuals or individuals and institutions, especially in relation to business transactions. With the emergence of e-commerce, most transactions are carried out quickly and effortlessly, as opposed to traditional transactions, which require the presence of the contracting parties and the use of paperwork.

What contributed to the spread of these e-transactions is the recognition of e-commerce by most legislations as well as the recognition of e-signature as an authoritative evidence, which is an essential tool in facilitating e-transactions and ensuring trust and security between the contracting parties. In this vein, the Algerian legislator regulated e-signature by issuing Law No 05-04 of February 1st 2015, which establishes the general rules related to e-signature and electronic authentication. In this law, the Algerian legislation, similarly to other regional and international legislations, stipulates the mechanisms and methods to protect internet users, which allow them to identify users, the nature of the transaction and verify the validity of the signature and personal data which, preventing tampering with the electronic editor. This process is only made possible through electronic authentication that is carried out by either public or private neutral bodies, which implement their own methods in ensuring trust between the contracting parties.

Based on the above, the research problem of this study is as follows:

What is the Electronic Authentication Authority and what are its obligations to ensure the legal protection of e-signature?

To answer this question, the study has been divided into two axes:

Axis one: The definition of the Electronic Authentication Authority

Axis two: The Obligations of the Electronic Authentication Authority

اللقب والإسم: **فتحي وردية**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو**

رقم الهاتف: **0561976247**

البريد الالكتروني المهني: **ourdia.fathi@ummto.dz**

محور المداخلة: المحور الرابع

عنوان المداخلة: **انعكاسات الاقتصاد الرقمي على سوق العمل**

الملخــص:

شهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة رقمية متميزة مست بصفة خاصة الاقتصاد، فبرز ما يعرف بالاقتصاد الرقمي كأحد مكونات الاقتصاد العالمي الحديث القائم على التكنولوجية الرقمية.

مس التحول نحو الاقتصاد الرقمي مجالات مختلفة كما أفرز انعكاسات هامة على مناحي الحياة المتنوعة لاسيما على المستوى الاقتصادي الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن انعكاساته الاجتماعية لاسيما بالنظر إلى التلازم القائم بينهما وفي مجال خاص وهو سوق العمل؟

تقتضي الإجابة عن هذه الإشكالية الوقوف عند نقطتين جوهريتين وهما:

- الانعكاسات الايجابية للاقتصاد الرقمي على سوق العمل حيث يتم التطرق إلى دوره في استحداث وظائف جديدة ثم بروز أنماط جديدة للعمل كالعمل عن بعد والمنصات الرقمية للعمل وأخيرا تغير المهارات المطلوبة في العمل.
- الانعكاسات السلبية للاقتصاد الرقمي على سوق العمل والتي تتجلى أساسا في زيادة معدلات البطالة التكنولوجية ثم هشاشة أنماط العمل في ظل الاقتصاد الرقمي غياب تأطيرها القانوني وكذا صعوبة تنظيم العاملين في القطاع الرقمي.

الكلمات المفتاحية: **الاقتصاد الرقمي، الانعكاسات، الاجتماعية، سوق العمل.**

اللقب والإسم: **ڤندوزي إبراهيم**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

عنوان المداخلة: **La stratégie nationale de transformation numérique 2025-2030: Quel impact sur l'activité économique**

الملخص:

La stratégie nationale de transformation numérique «Algérie numérique 2030» vise à catalyser une profonde mutation de l'économie algérienne en s'appuyant sur les technologies de l'information et de la communication.

La stratégie repose sur cinq piliers :

- Infrastructure TIC (connectivité, data centres, cloud)
- Capital humain et formation
- Gouvernance numérique
- Economie numérique
- Société numérique

Ces axes sont soutenus par un cadre juridique en cours d'élaboration et une politique de sécurité numérique renforcée.

La transformation numérique en Algérie est pilotée par une approche participative impliquant à la fois les institutions publiques et les acteurs économiques privés.

Les impacts économiques majeurs sont :

- La modernisation des entreprises
- L'attractivité pour les investissements étrangers
- Le développement de l'économie numérique
- La création d'emplois qualifiés
- L'intégration régionale et internationale
- L'amélioration de la gouvernance économique

Grâce à la transformation numérique, c'est toute la dynamique économique qui se trouve bouleversée à moyen terme, impliquant de nouvelles façons de produire, d'échanger et de consommer.

اللقب والإسم: **ڤونان كهينة**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0559347645

البريد الالكتروني المهني: **kahina.gounane@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث**

عنوان المداخلة: **البيع بالتخفيض في البيئة الرقمية: بين التنظيم القانوني وحماية المستهلك**

الملخـــص:

أحدثت التجارة الإلكترونية تحوّلا جذريا في نمط المعاملات التجارية، حيث أضحت السوق الرقمية فضاءً مفتوحًا يعرض فيه الموردون سلعهم وخدماتهم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، وعلى رأسها شبكة الإنترنت، وقد أدّى هذا التطور إلى بروز أشكال جديدة من الترويج التجاري، من بينها البيع بالتخفيض عبر الإنترنت، والذي أصبح وسيلة فعالة لجذب المستهلك وتحفيزه على الشراء.

ورغم ما تحققه هذه التخفيضات من فوائد اقتصادية للمستهلك، فإنها قد تتحوّل، في غياب الضوابط القانونية والرقابة الفعلية، إلى وسائل مضللة تمسّ بمصالحه وحقوقه الأساسية، مثل الإعلان الكاذب التضخيم الوهمي للأسعار، أو التلاعب بآجال التوصيل والتراجع.

يتأسس الإطار القانوني المنظّم للبيع بالتخفيض عبر الإنترنت وحماية المستهلك الرقمي في الجزائر على ثلاثة نصوص تشريعية وتنظيمية مترابطة، أولها: المرسوم التنفيذي رقم 06-215 الذي يعتبر المرجع الأساسي في تنظيم البيع بالتخفيض، حيث يحدد شروط ممارسته، ومدته، ونسب التخفيض، وإجراءات التصريح، خاصة في سياق العروض الترويجية التي تستهدف تصريف المخزون الموسمي، هذا المرسوم، ورغم طابعه التقليدي، يطبق أيضا على البيع عبر الإنترنت طالما أن المورد يمارس نشاطا تجاريا داخل التراب الوطني.

إلى جانب ذلك، يُكمل القانون رقم 18-09، المعدل والمتمم للقانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، هذا الإطار من خلال تدعيم حقوق المستهلك، لاسيما في مواجهة الممارسات التجارية غير النزيهة، كالإعلانات الكاذبة أو التضليل السعري، وهو ما ينطبق بشكل مباشر على عروض التخفيضات الرقمية التي قد تُخفي تلاعبات غير مرئية للمستهلك.

كما يُعد القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، المرجع التشريعي الأساسي لضبط المعاملات التجارية الإلكترونية، حيث يفرض على الموردين جملة من الالتزامات عند عرض السلع أو الخدمات عبر الإنترنت، من بينها: الشفافية، توفير بيانات دقيقة، ضمان الحق في التراجع، واحترام آجال التسليم، وتكمن أهمية هذا النص في كونه يُقر بحماية قانونية للمستهلك الالكتروني، بما يتلاءم مع خصوصية البيئة الرقمية، خاصة خلال فترات التخفيضات التي تُستغل فيها الإعلانات كوسيلة تأثير نفسي وتجاري على المتلقي.

تبرز أهمية هذه الدراسة في ظل اتساع رقعة التجارة الإلكترونية، وتزايد ما يُعرف بـ: " التخفيضات الوهمية"، ما يجعل من الضروري تفعيل الآليات القانونية لحماية إرادة المستهلك الرقمي ومنع استغلاله دعائيا أو سعريا، فواقع السوق الرقمية الجزائرية، خاصة خلال فترات التخفيضات الموسمية، يكشف عن هشاشة الحماية القانونية للمستهلك الإلكتروني، في ظل ممارسات تجارية غير مشروعة، وضعف تفعيل النصوص القانونية، وغياب أدوات الرقابة الرقمية الفعالة.

تأسيسا على ما سبق، تظهر إشكالية الدراسة المتمثلة في:

إلى أي مدى تضمن النصوص القانونية الجزائرية، وعلى رأسها المرسوم رقم 06-215، والقانونان 18-05 و18-09، حماية فعالة للمستهلك الإلكتروني خلال فترات التخفيضات التجارية عبر الإنترنت، في ظل تنامي التجاوزات في البيئة الرقمية؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة، تم اعتماد التقسيم التالي:

المبحث الأول: الإطار القانوني المنظم للبيع بالتخفيض في السوق الرقمية

المبحث الثاني: حماية المستهلك الإلكتروني خلال فترات التخفيضات في السوق الرقمية

اللقب والإسم: **قلي أحمد**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو**

عنوان المداخلة: **Le développement de l'économie numérique par le déploiement de la fibre**

optique : cadre réglementaire

الملخــص:

Résumé :

La performance apportée par la fibre optique est une véritable source d'opportunités pour les entreprises. Elle est un pilier essentiel du marché numérique, stimulant la transformation digitale des entreprises et permettant de nouveaux usages grâce à ses débits élevés. D'ailleurs, le marché mondial de la fibre optique est en forte croissance, avec des prévisions de plusieurs milliards de dollars d'ici 2030.

L'accès à internet à haut et à très haut débit représente un enjeu majeur pour la compétitivité des entreprises. Le cadre réglementaire du déploiement de la fibre optique repose sur la loi de modernisation de l'économie de 2008 et le plan « France très haut débit ». Il met en place des principes à l'**accès à la fibre** pour garantir la concurrence.

L'objectif de cette communication est de montrer l'importance de la fibre optique dans l'accompagnement et la croissance des entreprises. Dans ce contexte la problématique qui se pose est la suivante : Quel est le cadre réglementaire mis en place visant à sécuriser les conditions de déploiement de la fibre optique par les entreprises ?

Mots-clés : Fibre optique, Cadre réglementaire, Croissance des entreprises, Economie Numérique.

اللقب والإسم: **كايس شريف**

الرتبة العلمية: **أستاذ التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0561531546

البريد الالكتروني المهني: cherif.kais@ummtodz

محور المداخلة: المحور الخامس

عنوان المداخلة: **بعض الإشكالات القانونية والعملية المرتبطة برقمنة الاقتصاد الوطني في الجزائر**

الملخــص:

منذ بضع سنوات مضت، هطلت علينا مجموعة من المصطلحات الجديدة حيث أصبحت محل نقاش حاد في وسائل الإعلام المختلفة، بل لفتت اهتمام مختلف المسؤولين في الدولة. نجد في صدارة هذه المصطلحات، الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، اقتصاد المعرفة، الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد المدور، ثم الاقتصاد الرقمي، وغيرها من المصطلحات. سعيا لمواكبة التغيرات الواقعة في مختلف دول العالم، اهتمت الجزائر بهذه التحولات الجديدة حتى لا تكون في عزلة تامة عما يحدث من تطورات عميقة في مختلف المجالات. تعتبر الرقمنة مجال مس كل دول العالم نظرا لما وصل إليه التطور العلمي والتكنولوجي في مجال الإعلام الآلي وشبكة الانترنت. لقد بدأت الجزائر، منذ أكثر من عشرة (10) سنوات في رسم سياسة وطنية معتبرة في مجال رقمنة كل القطاعات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. لقد واجهت هذه العملية صعوبات كبيرة نظرا لعدة عوامل منها القانونية، منها العملية، منها الاجتماعية، حيث أخرت ميعاد الانتهاء من رقمنة كل القطاعات.

من بين القطاعات التي تذبذبت فيها الرقمنة، نجد القطاع الاقتصادي، حيث تأخرت عملية رقمنة الاقتصاد الوطني بشكل رهيب سواء بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص، حيث ظهرت عدة إشكالات قانونية وعملية لتحقيق اقتصاد رقمي كبقية الدول المتقدمة. تتمثل الاشكالات القانونية في:

- نقص وعدم ملائمة الترسانة القانونية التي تؤطر رقمنة الاقتصاد الوطني خاصة ورقمنة القطاعات الأخرى عامة.
- ضعف حماية البيانات الشخصية.
- استعصاء ضبط المحطات الرقمية للتجارة الالكترونية.
- ضعف حماية حقوق المؤلف والملكية الصناعية.
- انعدام الإطار القانوني للعمل عن بعد.
- ضعف مكافحة الجرائم السبرانية.

أما الاشكالات العملية فتتمثل في:

- **ضعف** البنية التحتية التكنولوجية.
- **ضعف** الكفاءات المتخصصة والتأطير البشري في المجال الرقمي.

- **ضعف** التمويل والاستثمار في المجال الرقمي في القطاعين العام والخاص.
- **بطء** الإصلاحات في المجال الرقمي ونقص التنسيق بين السلطات العمومية ومختلف الإدارات في مجال الرقمنة.
- **نقص** الوعي الأمني الرقمي لدى المستهلكين الذي أدى إلى التعرض للسرقة والابتزاز مما نفَّر الناس من الرقمنة.
- **معارضة** التغيير من طرف العديد من الأوساط التي لا تساعدها شفافية الرقمنة.

اللقب والإسم: **كسال سامية**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **0792853991**

محور المداخلة: **المحور الثاني.**

عنوان المداخلة: **دور الذكاء الاصطناعي في إبرام العقود التجارية الذكية**

الملخــص:

العقود التجارية الذكية عقود حديثة النشأة، ذات خصائص فريدة، تختلف عن العقود الالكترونية وتختلف كذلك عن العقود التقليدية، فهي ناتجة عن الثورة الرقمية الرابعة، التي أفرزت تكنولوجيا عالية المستوى، تسمح باستخدام خوارزميات مشفرة رياضية حاسوبية تعتمد كليا على أنظمة الذكاء الاصطناعي، تسمح بالتنفيذ الآلي المؤتمت لبنود العقد وتتم عملية التنفيذ بمجرد تحقق شروط معينة مبرمجة مسبقا، دون تدخل وسيط ثالث بشري.

وقد انتشر استخدام هذه العقود الذكية في مجال العقارات والمبادلات المالية وعقود التجارة الالكترونية وعقود التأمين....

ونظرا لتنفيذ العقد التجاري الذكي بشكل آلي تلقائي بأنظمة الذكاء الاصطناعي وعدم قابليته للتعديل والتغيير، نتساءل في هذه الدراسة عن مفهوم الذكاء الاصطناعي **(الوكيل الذكي)** ومفهوم العقد الذكي **(العقود ذاتية التنفيذ)** وطبيعته القانونية وخصائصه ومميزاته ومن هم أطراف العقد؟ وتمييزه عن العقد الالكتروني والعقد التقليدي، وما هي الوسائل التقنية **(تقنية البلوك تشين)** التي تجعل العقد التجاري الذكي ذات معاملات الكترونية آمنة، ونتساءل كذلك عن العقبات القانونية التي تعيق تطبيق العقود الذكية خاصة في الدول النامية التي لا تتوفر على أحكام قانونية حديثة تواكب هذا التطور مثل الجزائر.

الكلمات المفتاحية: **العقد الذكي، الذكاء الاصطناعي، تقنية البلوك تشين، العقد التجاري.**

اللقب والإسم: **مختور دليلة**

الرتبة العلمية: **أستاذة التعليم العالي**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **05.59.47.18.52**

البريد الالكتروني المهني: **dalila.makhtour@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الخامس: واقع ومخاطر الاقتصاد الرقمي في الجزائر**

عنوان المداخلة: "**تحديات قانون المنافسة لضمان المعاملة العادلة بين المؤسسات على المنصات الرقمية**"

الملخــص:

يعزز الاقتصاد الرقمي القوة الاقتصادية التي تتمتع بها فئة قليلة من المؤسسات، لاسيما تلك المهيمنة على السوق، إذ تقوم هذه الأخيرة بترجيح السلع و الخدمات التي تقوم بتسويقها على حساب منتجات المؤسسات المنافسة في نتائج البحث على مختلف المواقع الالكترونية، و تعتبر مؤسسة GOOGLE من أبرز المؤسسات المرتكبة لهذه الممارسات، مما جعل سلطات المنافسة تتدخل لتوقيع عقوبات صارمة لقمع هذا النوع من الممارسات.

زد على ذلك تصدر عن المؤسسات المهيمنة ممارسات من شأنها الحد من الوصول إلى البيانات التي تعتبر موردا استراتيجيا في الاقتصاد الرقمي، حيث تعزز المكانة السوقية للمؤسسة وتمكنها من تطوير الخوارزميات، وعلى هذا الأساس طرحنا في هذه المداخلة **مسألة الإشكالات التي يثيرها الاقتصاد الرقمي في مجال المنافسة؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة كما يلي:

أولا: مخاطر الاقتصاد الرقمي في مجال المنافسة

ثانيا: ضرورة تحديث الآليات التقليدية المعتمدة لضمان حرية المنافسة

اللقب والإسم: الدكتور **منصور إلياس**

كلية الحقوق – جامعة الجزائر 1

رقم الهاتف: **+ 213.6.54.04.83.67**

البريد الالكتروني المهني: **mansour_ilyes@yahoo.com** /. **drmansourilyes@gmail.com**

محور المداخلة: **المحور الثالث: الآليات القانونية لضمان تحوّل نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام**

عنوان المداخلة: **Arsenal juridique algérien comme socle normatif et méthodologique pour l'intégration de l'intelligence artificielle au cœur de l'économie du territoire : Législation numérique et perspectives**

الملخــص:

Résumé:

La transformation numérique aujourd'hui, impulsée en Algérie comme tous les autres pays de mondes par l'essor spectaculaire des nouvelles tech-info (2.0), impose aux différents intervenants économiques, un nouveau modèle d'investissement fondé sur les algorithmes ! , Alors que l'intelligence artificielle et l'internet en général en ce moment parmi des objets et des flux massifs de données.

A l'heure actuelle, Le législateur algérien essaie d'appliquer des règles classiques actuels aux phénomènes numériques en les adaptant ou en les généralisant : ainsi, la loi **05-10** assimile la signature électronique à la manuscrite, la loi **18-05** transpose les règles de la vente au commerce électronique, et la loi **18-07** étend la protection de la vie privée aux données personnelles. Conjointement, il dote les magistrats en Algérie d'outils comme **l'analogie**, **la comparaison et le**

recours aux standards internationaux pour combler les lacunes et encadrer les nouveaux usages numériques.

Simultanément, L'essor du *deep learning*, du *self-learning* et du *NLP* (L'intelligence artificielle), caractérisés par leur autonomie et leur opacité, exerce une pression massive sur le régime juridique et économique algérien. Se posent ainsi des problématiques sérieuse et centrales peut importe pour la qualification des modèles (**auto-apprenants**) importé par les sociétés algériennes et qu'il agit sur la responsabilité en cas de préjudice (ex. contenu diffamatoire généré par un modèle *NLP*), et la conciliation entre les normes de transparence et la protection des secrets commerciaux. À cela s'ajoute l'enjeu de souveraineté numérique, menacée par la dépendance aux technologies dominées par les grandes puissances (***GPU*** avancés comme de: (***NVIDIA H100***, solutions Intel ou *Huawei*).

Ces défis obligent l'Algérie sois par son législateurs ou chercheurs scientifiques dans le domaine juridique ou économique à repenser ses mécanismes juridiques afin de protéger les données personnelles, la vie privée et la confiance dans l'écosystème numérique, tout en sécurisant sa compétitivité économique.

اللقب والإسم: **إدرنموش أمال**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **05.52.92.97.66**

البريد الالكتروني المهني: **amel.idrenmouche@ummto.dz**

عنوان المداخلة: **دور المحافظة السامّية للرقمنة في تجسيد الاقتصاد الرقمي في الجزائر دعامة**

الملخــص:

كان لزاما على الجزائر مواكبة التطور الرقمّي الحاصل فّي العالم من خلال توسّيع استخدام التطور العلمّي والتكنولوجّي من أجل التوجه نحو التحول الرقمّي وذلك فّي سبّل تحقّيق العدّيد من الأهداف أبرزها تحقّيق التنميّة المستدامة.

من مظاهر التحول الرقمَي استبدال الخدمات التقلِيدِّية إلى الإلكترونِّية منها مثال ذلك ما عرفته الجزائر من تحول رقمَي فَي المجال الإداري باعتماد الإدارة الإلكترونِّية.

قامت الجزائر بالتوجه نحو تحقِّيق الثورة التكنولوجيِّة من خلال إنشاء المحافظة السامِّية للرقمنة باعتبارها هيِّئة سامِّية تحت وصاية رئاسة الجمهورِّية بموجب المرسوم الرئاسَي رقم 314-23 المؤرخ في 6 سبتمبر 2023.

بناء على ذلك تتمحور إشكالية المداخلة في دور المحافظة السامية للرقمنة في تحقيق التحول الرقمي في الجزائر.

نخصص القسم الأول لدراسة المحافظة الساميِّة للرقمنة كآلِّية جدِّيدة مستحدثة فَي الجزائر أما القسم الثانَي فيخصص لدراسة مجالات التحول الرقميَ فَي الجزائر على ضوء الاستراتيجية الموضوعة من طرف المحافظة السامِّية للرقمنة.

اللقب والإسم: **أرتباس نذير**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو**

رقم الهاتف: **05.55. 54 .23. 26**

البريد الالكتروني المهني: nadir.artbas@ummto.dz

محور المداخلة: **المحور الثالث: الآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي أمن مستدام**

عنوان المداخلة: **البنوك الإلكترونية والتسويق الرقمي**

الملخــص:

نظرا لكون أغلب التصرفات في العالم تتم عبر الانترنيت من مشتريات وتبادل المعلومات ودفع الفواتير والدراسة وغيرها من النشاطات، فلقد أصبحت شبكة الانترنيت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ذات دور فعال في تطوير التجارة الالكترونية مما سمح في فتح أسواق جديدة ونشاطات مالية جديدة ومتنوعة كالبنوك

الالكترونية التي تستعمل عملات الكترونية، وهو ما أسفر عن ظهور ما يسمى بالاستثمار الالكتروني، والذي يعبر عن العمليات الاستثمارية التي تنجز عبر الانترنيت، بل وأكثر من ذلك فتح المجال أمام المستهلك لاقتناء حوائجه عبر التسوق الرقمي واقتنائها بسهولة دون عناء التنقل.

لذلك نتساءل: **ما مدى التوافق المتواجد بين البنوك الالكترونية والتسويق الرقمي؟**

اللقب والإسم: **أعراب كميلية**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **05.57.45.08.56**

البريد الالكتروني المهني: **kamila.arab@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الأول: التأصيل النظري للاقتصاد الرقمي**

عنوان المداخلة: **الاقتصاد الرقمي: بين متطلبات التطوير وتحديات الحماية**

الملخــص:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولا جذريا بفعل الثورة الرقمية، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، بما يعرف اليوم بالاقتصاد الرقمي، فهذا النمط الجديد من الاقتصاد يقوم على توظيف تقنيات المعلومات والاتصال في مختلف الأنشطة الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالتجارة الإلكترونية أو الخدمات المالية الرقمية أو الذكاء الاصطناعي أو استغلال البيانات الضخمة.

يعد الاقتصاد الرقمي فرصة حقيقية لدعم النمو وجذب الاستثمارات وخلق مناصب شغل جديدة، إضافة إلى المساهمة في تحسين كفاءة المعاملات وسرعة إنجازها، غير أن هذا التطور السريع ترافقه إشكاليات قانونية وأمنية معقدة، من أبرزها حماية المستهلك في البيئة الرقمية، حماية البيانات الشخصية، التصدي للجرائم الإلكترونية وضمان الثقة في المعاملات الالكترونية.

انطلاقا من كل هذا نطرح الإشكالية التالية: هل الإطار القانوني الذي ينظم الاقتصاد الرقمي كاف لمواجهة تحدياته؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نقسم دراستنا إلى ثلاث محاور، الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي **(المحور الأول)**، الإطار القانوني للاقتصاد الرقمي **(المحور الثاني)**، التحديات القانونية للاقتصاد الرقمي (المحور **الثالث)**.

اللقب والإسم: **القبي حفيظة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

عنوان المداخلة: "**رقمنة الإجراءات الجمركية: خطوة نحو تجسيد الاقتصاد الرقمي في مجال الجمركي**"

الملخــص:

يعدّ ملف رقمنة قطاعات الدولة من أبرز الأولويات التي تسعى السلطات الجزائرية إلى تحقيقها تجسيدا للنظرة الاستراتيجية الجديدة 2020-2030 المبنية على إرساء أسس التسيير الحديثة التي تتضمن الشفافية في التعاملات وتوفير خدمات عمومية ترقى إلى تطلعات المواطن.

من هذا المنطلق عكفت مختلف قطاعات الدولة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتوسيع استخدامها لتجسيد بادرة التحوّل الرقمي، ومن القطاعات الحيوية التي كان لها نصيب في الاستفادة من مشروع الرقمنة الجمارك الجزائرية بهدف تحسين مستوى أداء الخدمة الجمركية المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين، وخصوصا عند أتمتة عمليات التخليص الجمركي بإجراءات مبسطة وتكاليف منخفضة، وهذا تجسيدا لاقتصاد رقمي يقوم على تغيير نمط التسيير وذلك بالانتقال من إدارة جمركية تقليدية إلى إدارة جمركية رقمية.

بناء على المعطيات السابقة، فإنّ إشكالية المداخلة تتمحور حول: **مدى مساهمة التحوّل الرقمي في قطاع الجمارك في تجسيد الاقتصاد الرقمي لإضفاء المرونة على عمليات التخليص الجمركي الذي ينشده المتعاملون الاقتصاديون؟**

اللقب والإسم: **آيت ساحد كهينة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

عنوان المداخلة: **حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للمستهلك الرقمي**

الملخــص:

لم يعد المستهلك في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم، محصورا في الأسواق التقليدية، بل أصبح فاعلا رئيسيا في السوق الرقمية، نظرا لاستخدامه للمنصات الرقمية سواء في التسوق أو الخدمات البنكية. إلا أن استعمال بياناته الشخصية أثناء ذلك، يجعل الجهات التجارية والتسويقية التي تعامل معها تجمعها وتستغلها، وهو ما يهدد خصوصية هذا المستهلك الرقمي.

من أجل ذلك وحماية للمعطيات ذات الطابع الشخصي للمستهلك الرقمين عمدت معظم التشريعات، ومنها الجزائر إلى إصدار قانون لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للأشخاص الطبيعيين سنة 2018، كما فرض فيه جزاءات على كل من يخالف هذه الأحكام.

وانطلاقا من هذه المعطيات بحثنا في هذه المداخلة عن كيفية معالجة المشرع الجزائري لموضوع حماية البيانات ذات الطابع الشخصي للمستهلك الرقمي، والتي تظهر في نقطتين:

- وضع مبادئ لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- وضع آليات قانونية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

اللقب والإسم: **آيت مولود سامية**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الهيئة المستخدمة: **كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **06.65.30.67.44**

البريد الالكتروني المهني: **samia.ait_mouloud@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الخامس "واقع ومخاطر الاقتصاد الرقمي في الجزائر".**

عنوان المداخلة: **"أثر ضعف الأمن السيبراني في حماية العون الاقتصادي في ظل توسع الاقتصاد الرقمي بالجزائر".**

الملخــص:

أضحى الاقتصاد الرقمي أحد الركائز الأساسية لتنمية اقتصادية في العالم المعاصر، حيث أفرز أنماطا جديدة من التعاملات تقوم على استثمار تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والفضاء السيبراني، وهو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تدفق البيانات والمعلومات، وعلى الثقة في المنصات والمعاملات الرقمية، مما يجعل الأمن السيبراني حجر الزاوية في ضمان استمراريته.

غير أن هذا التطور رغم ما يحمله من فرص لتطوير التجارة والاستثمار وتسيير المعاملات الاقتصادية، فتح المجال أمام بروز جرائم ذات طابع رقمي تستهدف بدرجة كبيرة العون الاقتصادي بوصفه الفاعل المباشر في النشاط الاقتصادي مما يجعله عرضة لأشكال متعددة من الاعتداءات كاختراق النظم المعلوماتية، تزوير المعطيات الإلكترونية، الاحتيال الإلكتروني، الاستلاء على المعطيات التجارية وعرقلة الأنظمة المعلوماتية.

ورغم إدراك المشرع الجزائري لمخاطر هذه الجرائم وسعيه إلى مواكبة التطور التكنولوجي من خلال إدراج نصوص قانونية متفرقة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية وبعض القوانين الخاصة، إلا أن هذا الإطار الجزائي لم يرق بعد إلى مستوى توفير حماية جزائية فعالة للعون الاقتصادي، فهي لاتزال محدودة وغير كافية لمواجهة التطورات التقنية المتسارعة، وهو واقع يدفعنا للتساؤل عن أوجه القصور التي تحول دون تحقيق حماية متوازنة بين مقتضيات الردع وحقوق الأعوان الاقتصاديين في ظل تحديات الاقتصاد الرقمي؟

الكلمات المفتاحية: **الاقتصاد الرقمي، ضعف الأمن السيبراني، محدودية الحماية الجزائية، العون الاقتصادي.**

اللقب والإسم: **آيت يوسف صبرينة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **0560844032**

محور المداخلة: **المحور الأول: "مظاهر التأصيل النظري للاقتصاد الرقمي"**

عنوان المداخلة: **"بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي: النصوص القانونية الجزائرية على محك التحول الجديد"**

الملخــص:

يشهد العالم المعاصر تحوّلًا عميقًا في بنيته الاقتصادية نتيجة الثورة الرقمية التي فرضت مقاربة جديدة تتجاوز حدود الاقتصاد التقليدي، القائم أساسًا على المبادلات المادية والأنماط الكلاسيكية للإنتاج والتوزيع، إلى اقتصاد رقمي يرتكز على البيانات والمعاملات الافتراضية والتكنولوجيات المتقدمة. هذا التحوّل لم يعد خيارًا بل أصبح ضرورة لمواكبة التنافسية الدولية وتحقيق التنمية المستدامة

وفي السياق الجزائري، برزت مساعي الدولة لتكريس هذا التوجه الجديد عبر وضع نصوص قانونية وتشريعات تهدف إلى تشجيع التحول الرقمي، ودعم المؤسسات الناشئة، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية. غير أن هذه الجهود تصطدم بجملة من التحديات الواقعية التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة، لاسيما ما تعلق بالمدن الذكية، الفضاء الرقمي، ومحطات الطاقات المتجددة، وغيرها من المجالات التي يُفترض أن تُعزز من مكانة الاقتصاد الوطني.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يُسلّط الضوء على الفجوة القائمة بين الطموحات التي تعكسها النصوص القانونية الجزائرية في مجال الاقتصاد الرقمي، وبين الصعوبات الواقعية التي تواجه تفعيل هذه النصوص على أرض الميدان. كما تبرز أهميته من خلال مساهمته في تقييم فعالية الإطار القانوني الجزائري في استيعاب التحولات الرقمية، والكشف عن النقائص التي تحول دون تحقيق التنمية المنشودة. أما أهداف هذا البحث فتتمثل في إبراز العلاقة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي من خلال المقاربة الجزائرية، وتحليل

النصوص القانونية ذات الصلة، ثم الوقوف عند أبرز الإشكالات العملية التي تعترض تطبيقها، مع محاولة استشراف آفاق هذا القطاع في ظل التحديات المتسارعة، وعليه الإشكالية التي تطرح نفسها:

إلى أي مدى استطاعت النصوص القانونية الجزائرية الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي في ظل التحديات التي يفرضها الواقع؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سنعتمد على المنهج الاستقرائي الذي يسمح برصد النصوص القانونية المنظمة للاقتصاد الرقمي في الجزائر وتحليلها، ثم مقارنتها بالواقع العملي لرصد الفجوات وتقييم مدى الفعالية.

اللقب والإسم: **براهيمي جمال**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0696782023

البريد الالكتروني المهني: **djamal.brahimi@ummto.dz**

عنوان المداخلة: **الحماية الجنائية للمستهلك الالكتروني آلية لضمان ترقية الاقتصاد الرقمي**

الملخــص:

يمثل المستهلك الالكتروني المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد الرقمي، فكلما كان حجم الاستهلاك عبر الوسائل الالكترونية أكبر كان الطلب أكثر ومن ثم دعت الحاجة إلى إنتاج أوفر وأوسع، مما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي.

اعتبارا لذلك فقد عرف المعاملات التجارية الإلكترونية منحا تصاعدا في الآونة الأخيرة، نظرا للإقبال الواسع على استعمال التكنولوجية الحديثة في مختلف عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات عن بعد، لما توفره هذه الوسائل من سرعة الاستجابة للطلب واقتصاد في الجهد والمال.

غير أن هذا الإقبال الهائل على التجارة الالكترونية جعل المستهلك الالكتروني يقع في الكثير من الأحيان

ضحية معاملات غير مشروعة خطيرة تمس بمصلحته وتهدد استقرار مبادلاته التجارية، الأمر الذي قد ينعكس سلبا على الاقتصاد الرقمي ككل.

من هنا دعت الضرورة إلى تدخل المشرع الجزائري لتوفير الحماية الكافية للمستهلك الالكتروني بما يضمن ترقية الاقتصاد الرقمي في الجزائر، وذلك بسن من جهة، نصوص جنائية موضوعية صارمة وفعالة جرم من خلالها كل الأفعال التي من شانها المساس بمصلحة المستهلك الالكتروني أو تهدد استقرار معاملته التجارية عن بعد، سواء في أحكام قانون العقوبات آو في القوانين الخاصة-كقانون رقم 18-05 المؤرخ في 16 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية للسلع والخدمات. وقانون رقم 09-03 المتعلق لحماية المستهلك وقمع الغش.

ولم يكتفي فقط المشرع بفرض حماية موضوعية للمستهلك الالكتروني من خلال النصوص العقابية، إنما عززها كذلك بحماية إجرائية من خلال قانون الإجراءات الجزائية والقانون رقم 09-04 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بوسائل تكنولوجي الإعلام والاتصال ومكافحتها. حيث أقرّ تدابير إجرائية مميزة لضمان لمتابعة المجرمين والجرائم المرتبطة بالمستهلك الالكتروني، تشمل توسيع الاختصاص الإقليمي للهيئات المكلفة بالبحث والتحقيق في مثل هذه الجرائم (الضبطية القضائية-قاضي التحقيق) إلى كافة الإقليم الوطني م 16-07 ق. إ.ج، استحداث إجراءات تحقيق خاصة بها (إعتراض المراسلات، التسرب، التفتيش الإلكتروني عن بعد، الضبط الالكتروني للأدلة، السماع والاستجواب عبر تقنية المحادثة المرئية عن بعد.

ناهيك عن الاعتراف بالأدلة الإلكترونية المتحصل عليها في هكذا الجرائم. بالإضافة إلى استحداث قطب جزائي متخصص للجرائم الالكترونية التي تستهدف امن واستقرار الدولة ومؤسساتها.

اللقب والإسم: **براهيمي صفيان**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **05.40.63.64.77**

البريد الالكتروني المهني: **sofianeb821@gmail.com**

عنوان المداخلة: **الأمن المعلوماتي في ظل الاقتصاد الرقمي**

الملخــص:

يعد الأمن المعلوماتي من بين أهم تحديات العصر الحديث التي تواجه معظم دول العالم، بما في ذلك الجزائر، خاصة بعد ظهور الثورة المعلوماتية الناتجة عن التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدماجها في مختلف المجالات، وقد كان للمجال الاقتصادي النصيب الأكبر من هذا التحول من خلال تبنّي نموذج الاقتصاد الرقمي، الذي بات يعتمد بشكل أساسي على التدفقات المعلوماتية والمعاملات الإلكترونية، غير أن هذا التطور أفرز بدوره سلوكات جديدة مخالفة للقوانين، لم تكن معروفة من قبل، تمس بأمن وموثوقية المعلومات، ولا سيما تلك المتعلقة بالأشخاص المتعاملين في البيئة الاقتصادية الرقمية، من مستهلكين وموردين ومؤسسات اقتصادية، سواء تعلّق الأمر بالبيانات الشخصية أو المعطيات الاقتصادية المرتبطة بهم.

وقد فرضت هذه التحديات على الدولة ضرورة التدخل من خلال سلطاتها المختلفة لوضع نصوص قانونية، وإيجاد آليات مؤسساتية قادرة على مواجهة هذه المخاطر وردع مرتكبيها، بما يضمن حماية بيانات الأفراد وتأمين المعلومات الحيوية التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي.

وفي هذا الإطار، يطرح الموضوع الإشكالية التالية: **إلى أي مدى تمكنت الجزائر من توفير أمن معلوماتي فعال لحماية الاقتصاد الرقمي في ظل تزايد التهديدات المعلوماتية؟**

للإجابة عن هذه الإشكالية، سيتم تناول الموضوع من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن المعلوماتي في ظل الاقتصاد الرقمي.

المبحث الثاني: تقييم فعالية آليات حماية الأمن المعلوماتي.

اللقب والإسم: **برزيق زكريا**

الرتبة العلمية: **أستاذ مساعد (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 055183988

عنوان المداخلة: **الدفع الإلكتروني للجباية في القانون الجزائري**

الملخــص

تماشيا مع متطلبات عصرنة تطبيق الوسائل الإلكترونية في مختلف المعاملات، بادر المشرع الضريبي منذ عدة سنوات في إدخال تقنيات إلكترونية في المجال الضريبي، وذلك سواء تعلق الأمر في إطار التصريحات الجبائية، أو عند دفع المستحقات الضريبية، بهدف تحقيق التناسق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.

ومن هذا المنطلق ظهرت عدة مواد قانونية جديدة في قانون الإجراءات الجبائية، أدخلت بشكل صريح العديد من الإجراءات الإلكترونية، تتعلق بجميع المراحل التي تمر بها عملية فرض الضريبة، بداية بمرحلة التصريحات الجبائية التي يقدمها المكلف بالضريبة على الشكل الإلكتروني، ثم دفع المبلغ الضريبي المصرح به وفقا لوسائل الدفع الإلكترونية، كما أن مرحلة الرقابة الجبائية، أصبحت تتم بواسطة الوسائل الإلكترونية، وخاصة الملفات الجبائية المتعلقة بكبريات الشركات التجارية التي تتلاقها وجوبا مديرية كبريات المؤسسات الموجودة على مستوى وزارة المالية.

وللوصول إلى هذه الأهداف، كان لزاما على الإدارة الضريبية إجراء عملية مسح شامل لكل المكلفين بالضريبة، وذلك برقمنة كل ملفاتهم ومنح كل واحد منهم رقم التعريف الجبائي الوطني، الذي أصبح إلزاميا في جميع التعاملات مع الإدارة الضريبية، وهو ما يشكل نقطة الانطلاق في تطبيق التسيير الرقمي لكل مراحل الضريبة.

وقد انعكس هذا الاتجاه الحديث لتسيير الملفات الجبائية، على مستوى المنصات الرقمية المستحدثة من طرف المديرية العامة للضرائب، على مستوى وزارة المالية، أين تم استحداث المنصة الرقمية الأولى والمسماة "جبايتك" والتي تخص المكلفين بالضريبة الذين توجد ملفاتهم الجبائية على مستوى مراكز الضرائب، إذ يقومون بعملية التصريح والدفع بطريقة كاملة على مستوى هذه المنصة دون التنقل إطلاقا إلى الإدارة، وقد أضيفت منصة أخرى تتعلق بالمكلفين بالضريبة الذين ينتمون إلى نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، وسميت بتطبيق "مساهمتك"، كما استحدث المشرع بعض المنصات الرقمية الخاصة ببعض الخدمات الجبائية، منها أساسا منصة "طابعكم" لدفع رسم جواز السفر، والرسم على استهلاك الوقود.

اللقب والإسم: **بلميهوب عبد الناصر**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0557773787

البريد الالكتروني المهني: **abdenasser.belmihoub@ummto.dz**

عنوان المداخلة: **الاقتصاد الرقمي وأثره على مرونة علاقات العمل**

الملخــص:

لا يختلف اثنان على أن الثورة الرقمية التي أفرزتها تكنولوجيات الإعلام والاتصال قد أحدثت تحولًا جذريًا في مختلف مجالات الحياة، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو القانونية أو التربوية. فقد أصبح استعمال هذه الأدوات واقعًا لا يمكن تجاوزه، بعد أن مست جميع قطاعات النشاط الإنساني، وأعادت تشكيل أنماط الإنتاج والعمل والتفاعل الاجتماعي على نحو غير مسبوق.

إن التطور التقني المتسارع والاعتماد المتزايد على الأدوات الرقمية في تنظيم العمل وتسييره، قد فتح آفاقًا جديدة وواسعة لتعزيز النجاعة الاقتصادية للمؤسسات، الأمر الذي حقق مرونة في علاقات العمل، غير أنه في المقابل أثار إشكالات قانونية واجتماعية عميقة تتعلق بمدى حماية الحقوق الأساسية للعمال في ظل هذا التحول.

إن التحول الرقمي، كونه خيارًا حتميًا لا مفرّ منه بالنظر إلى ما يقدمه من فوائد كثيرة للمجتمع والإنسانية، من حيث تسهيل التواصل وتسريع المعاملات وتحسين الإنتاجية، إلا أنه في المقابل يفرز تحديات حقيقية على الصعيد الاجتماعي والمهني. فيعد العمال أول وأكثر الفئات تأثرًا بالتحول الرقمي، بل وغالبًا ما يكونون أول من يتحمل آثاره السلبية المباشرة.

نجم عن التطور التقني في إعادة هيكلة سوق العمل وإلغاء بعض الوظائف التقليدية، وفرض أنماط جديدة من العمل تتطلب مهارات رقمية متقدمة. كما يؤدي هذا التحول إلى هشاشة متزايدة في أوضاع العديد من العمال، وتنامي العمل المؤقت والمرن، ويولد تحديات في توفير الحماية الاجتماعية والقانونية في ظل بيئة عمل افتراضية تفتقر في كثير من الأحيان إلى الضمانات التقليدية التي كان يوفرها عقد العمل الكلاسيكي.

وهكذا برزت مفارقة بين ضرورات التطور التكنولوجي والحاجة إليه وبين متطلبات حماية الحقوق الاجتماعية للعمال، خاصة في ظل أنماط جديدة من العمل عن بعد والعمل عبر المنصات الرقمية، التي تطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة العلاقة، وحدود تدخل المشرّع في تنظيمها، وضمان توازن المصالح بين أطرافها.

هذا الوضع يفرض إعادة التفكير في الإطار القانوني لعلاقات العمل في ظل الاقتصاد الرقمي، بما يحقق التوازن بين مصلحة التطور التكنولوجي وضرورة صون كرامة العامل وحقوقه الاجتماعية.

اللقب والإسم: **بن دوخة محمد رضى**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة طاهري محمد – بشار**

لبريد الالكتروني المهني: **redamedreda3129@gmail.com**

عنوان المداخلة: **التحول الرقمي في المؤسسات المالية الجزائرية: بين تحديات المخاطر ومتطلبات الشفافية والاستدامة**

Digital Transformation in Algerian Financial Institutions: Between Risk Challenges and the Requirements of Transparency and Sustainability

الملخــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التحول الرقمي في المؤسسات المالية الجزائرية، مع التركيز على دوره في تعزيز الشفافية المالية وتحقيق الاستدامة، مقابل ما يواجهه من تحديات تنظيمية، تقنية، بشرية وبيئية. اعتمد البحث على منهج تحليلي وصفي مدعوم بمصفوفة للمخاطر وتدابير التخفيف **(Risk–Mitigation Matrix)** ومجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية **(KPIs)** التي تسمح بتقييم مستوى النضج الرقمي. أظهرت النتائج أنّ أبرز المخاطر تتمثل في غياب التشريعات المواكبة، ضعف البنية التحتية، فجوة الكفاءات الرقمية، ومقاومة المستخدمين، في حين تمثل الاستدامة البيئية بعدًا ناشئًا في أجندة التحول. كما بين التحليل أنّ تبني استراتيجيات استباقية مثل الأطر التنظيمية المرنة **(Regulatory Sandbox)**، وتعزيز الأمن السيبراني، وتطوير

برامج التكوين الرقمي، من شأنه أن يعزز من مرونة المؤسسات المالية وقدرتها على التكيف. وخلصت الدراسة إلى أنّ التحول الرقمي يشكل خيارًا استراتيجيًا حتميًا لبناء قطاع مالي أكثر شفافية، كفاءة، واستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: **التحول الرقمي، الشفافية المالية، الحوكمة، الاستدامة، المؤسسات المالية الجزائرية، مصفوفة المخاطر، مؤشرات الأداء.**

Abstract

This study aims to analyze the reality of digital transformation in Algerian financial institutions, focusing on its role in enhancing financial transparency and achieving sustainability, while addressing the regulatory, technical, human, and environmental challenges it faces. The research adopts a descriptive-analytical approach supported by a Risk–Mitigation Matrix and a set of Key Performance Indicators (KPIs) to assess the level of digital maturity. The findings reveal that the most critical risks are the absence of adaptive regulations, weak digital infrastructure, digital skills gaps, and user resistance, while environmental sustainability emerges as a new dimension in the digital transformation agenda. The analysis highlights that adopting proactive strategies such as regulatory sandboxes, strengthening cybersecurity, and developing digital training programs can enhance the resilience and adaptability of financial institutions. The study concludes that digital transformation is a strategic imperative for building a more transparent, efficient, and sustainable financial sector in Algeria.

Keywords: **Digital Transformation, Financial Transparency, Governance, Sustainability, Algerian Financial Institutions, Risk–Mitigation Matrix, KPIs.**

اللقب والإسم: **بن صوط صورية**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة**

البريد الالكتروني المهني: **s.bensot@univ-bouira.dz**

عنوان المداخلة: **الدفع الإلكتروني عالية مستحدثة لتدعيم الاقتصاد الرقمي في الجزائر**

الملخــص:

يعتبر الدفع الإلكتروني في الوقت الراهن من الآليات المستحدثة والمتزامنة مع تطور وسائل الإعلام والاتصال، والتي لها أثر بالغ الأهمية على مختلف مناحي الحياة خاصة في التعاملات المالية بين الأشخاص، إذ يفضل الدفع الإلكتروني ليتم إرسال الأموال بكل سهولة وكفاءة مع توفير للتكلفة والراحة للمدفوعات بين المتعاملين الاقتصاديين بطريقة جيدة.

فقد شهد العالم اليوم تطورا ملحوظا على مستوى وسائل الدفع الإلكتروني، وهذا لما له من أثر مباشر على الاقتصاد لما يشمل من استخدام للآليات المتطورة في مجال التعاملات المالية بين المتعاملين الاقتصاديين.

لذلك، فإننا نتساءل في هذه الورقة البحثية ونطرح السؤال التالي: **كيف تعامل المشرع الجزائري مع آخر المستجدات في مجال الدفع الإلكتروني لدعم الاقتصاد الرقمي في الجزائر؟**

وسوف نجيب عن هذه الإشكالية في محورين أساسيين، الأول نحدد فيه ماهية الدفع الإلكتروني، والمحور الثاني نخصصه لأثار استخدام الدفع الإلكتروني على الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

اللقب والإسم: **بن طالب ليندة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الهيئة المستخدمة: **كلية الحقوق والعلوم السياسيةجامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **06.74.52.39.01**

البريد الالكتروني المهني: **linda.bentaleb@ummto.dz**

عنوان المداخلة: **نحو تحقيق نمو اقتصادي رقمي وطني: بين الفعالية والقصور**

الملخــص:

أصبح التحول الرقمي يطبع جميع المعاملات اليومية الوطنية، اتجهت مؤخرا البلدان المتطورة بمختلف مؤسساتها خاصة الاقتصادية منها في سبيل التخلي عن الاعتماد الكامل على حضور العنصر البشري إلى تبني الاقتصاد الرقمي لتسيير وضمان استمرار مؤسساتها للتصدي والتكيف بسهولة مع أي وضع جديد قد يحدث، وهو ما تحاول الدول النامية جاهدة الوصول إلى تحقيقه، والذي لا يمكن حدوثه إلا بامتلاك تكنولوجيا وبنية تحتية كاملة متناسقة.

يعد التحول إلى رقمنة الاقتصاد تحدي صعب فرض على الجزائر التي وجدت نفسها ملزمة على مواكبة التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات والمعلومات، حتى ذلك يسمح لها بتدارك التأخير الذي تشهده قطاعاتها الاقتصادية خاصة باعتبار ان الاقتصاد هو عماد كل تقدم في الدولة، وللتأكيد على ضمان استمرارية مؤسساتها، من ثم مواكبة العولمة الحاصلة في هذا المجال والتي تعد شرطا أساسيا للتفتح على الاستثمارات الأجنبية، حيث أنها تمنح كل التسهيلات في مختلف القطاعات الصناعية والفلاحية والتجارية وحتى الخدماتية الاقتصادية.

نظرا لطبيعة الموضوع الذي يستدعي تقييم المجهودات الوطنية في مجال الرقمنة، تفرض علينا الدراسة البحث للإجابة عن الإشكالية المتعلقة بأهمية استخدام الرقمنة وإظهار فوائد استغلالها في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن ثم الوقوف عند واقع رقمنة الاقتصاد الجزائري من خلال إظهار الجهود المبذولة والعراقيل الموجودة حتى نتمكن من تقديم اقتراحات وحلول مناسبة تساعد على تغطية الفراغات الموجودة. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية.

ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى محورين:

المحور الأول: أهمية التحول نحو الاقتصاد الرقمي

المحور الثاني: إمكانيات الجزائر لتبني الاقتصاد الرقمي.

اللقب والإسم: **بن عمران سهيلة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة عباس لغرور – خنشلة**

رقم الهاتف: **06.60.89.45.52**

البريد الالكتروني المهني: **souhila.benamrane@univ-khenchela.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث: الآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام**

عنوان المداخلة: **الحوكمة القانونية للصحافة المكتوبة والإلكترونية: دور سلطة الضبط في مواكبة الاقتصاد الرقمي على ضوء القانون رقم 23-19".**

الملخــص:

يُعدّ الاقتصاد الرقمي من أهم ركائز التنمية الحديثة، إذ يقوم على توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال لترقية الشفافية والابتكار. وفي هذا الإطار، تمثل الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية إحدى الأدوات الرئيسة لنشر المعلومة الاقتصادية وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال الرقمية. غير أن ممارسة هذا الدور تتطلب حوكمة قانونية فعالة توازن بين حرية الصحافة والرقابة المؤسسية.

وقد جاء القانون رقم 23-19 ليكرّس هذا التوجه من خلال استحداث سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية، باعتبارها آلية للحَوْكَمة القانونية تسهر على احترام المبادئ الدستورية، وضمان التعددية الإعلامية، ومكافحة الأخبار الكاذبة ذات الأثر الاقتصادي.

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز دور سلطة الضبط في إطار الحوكمة القانونية للصحافة المكتوبة والإلكترونية، وتحليل مدى فعاليتها في مواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي، مع التوقف عند التحديات القانونية والتقنية التي تواجهها، واقتراح آليات لتطوير أدائها في ضوء التجارب المقارنة.

من هذا المنطلق أمام اشكالية جوهرية تتعلق بـ: إلى أي مدى يكرّس القانون رقم 23-19 من خلال استحداث سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية نموذجاً للحوكمة القانونية القادر على مواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي في الجزائر، **وما هي حدود فعاليته في التوفيق بين حرية الصحافة ومتطلبات الضبط؟**

وللإجابة على هذه الاشكالية قسمنا هذه المداخلة الى اربعة محاور كالتالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للحوكمة الإعلامية.

المحور الثاني: سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية كأداة للحوكمة القانونية.

المحور الثالث: دور سلطة الضبط في دعم الاقتصاد الرقمي.

المحور الرابع: تحديات وآفاق الحوكمة القانونية للإعلام الرقمي.

اللقب والإسم: **بن قايد علي محمد لمين**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **مخبر الآليات القانونية للتنمية المستدامة**

الهيئة المستخدمة: **جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس**

رقم الهاتف: **07.79.25.56.88**

البريد الالكتروني المهني: **a.benkaid@univ-boumerdes.dz**

محور المداخلة: **المحور الرابع: "تكريس الاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية"**

عنوان المداخلة: **المدن الذكية النموذج الأمثل لتنمية الأقاليم وتلبية الحاجيات اليومية للفرد**

Smart cities the ideal model for regional development and meeting legitimate consumer needs

الملخــص:

تتمحور ورقتنا البحثية هذه حول موضوع ذات اهمية بالغة بما ان الامر يتعلق بالمدن الذكية التي تلعب دوراً حيوياً في تحضر المدن بصفة عامة من جهة، ومن جهة اخرى يتبين انها تساهم بثقة مباشرة في تلبية احتياجات المواطنين من خلال تحسين جودة الحياة، وزيادة كفاءة الخدمات، وتعزيز الأمان، ودعم الاستدامة في المجال البيئي والاقتصادي. ولتحقيق ذلك يستوجب استخدام واستغلال التقنيات الرقمية وتحليل البيانات لتطوير والارتقاء بمجالات حيوية كالنقل والطاقة وإدارة النفايات والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تقديم خدمات حكومية تفاعلية، مما يسهم في خلق بيئة حضرية ناجحة ومتطورة.

الكلمات المفتاحية: **مدينة ذكية– مدينة تقليدية– التنمية المستدامة– المواطن– حاجيات**

Abstract :

Our paper revolves around a topic of great importance, because it concerns smart cities, which play a vital role in urban development in general, on the one hand. On the other hand, it is clear that they contribute directly to meeting the needs of citizens by improving quality of life, increasing service efficiency, enhancing safety and supporting environmental and economic sustainability. To achieve this, it is necessary to use and exploit digital technologies and data analysis to develop and advance vital areas such as transport, energy, waste management and healthcare, in addition to providing interactive government services, which contributes to creating a successful and developed urban environment.

Keywords : **Smart city - traditional city - sustainable development - citizen – needs**

اللقب والإسم: **بن مختار إبراهيم**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الهيئة المستخدمة: **المدرسة العليا للتجارة، القليعة – تيبازة**

رقم الهاتف: **06.70.47.52.16**

البريد الالكتروني المهني: **b_benmokhtar@esc-alger.dz**

محور المداخلة: **المحور الأول: التأصيل النظري للاقتصاد الرقمي**

عنوان المداخلة: **الانتقال نحو الشركات الرقمية، بين تحديث التنظيم القانوني وتحسين الأداء الاقتصادي**

الملخــص:

يشكّل الانتقال نحو الشركات الرقمية في الجزائر تحديا هاما في مسار تحديث المنظومة الاقتصادية، إذ لم يعد بإمكان المؤسسات الاقتصادية الاكتفاء بالآليات التقليدية في التسيير والتعامل. فالتحول الرقمي يتطلب توفير إطار قانوني مرافق ومؤطر لذلك، وقد تحقق ذلك تشريعيا ولو في بعض عناصره، سواء عند التأسيس عبر السجل التجاري الإلكتروني، أو عند ممارسة الأنشطة من خلال العقود الرقمية والتوقيع الإلكتروني، أو عند الرقابة بواسطة آليات المعالجة المعلوماتية. كما أن نجاح هذا الانتقال يرتبط بمدى قدرة المشرّع على موازنة حماية الحقوق (خاصة حماية البيانات والمعطيات الشخصية) مع تشجيع الابتكار والاستثمار في الاقتصاد الرقمي. وفي المقابل، يتيح هذا التحول إمكانيات واسعة لتحسين الأداء الاقتصادي للشركات من خلال تقليص التكاليف، تحسين وجودة التسيير، تسهيل الولوج إلى الأسواق، وتطوير آليات الحوكمة والشفافية والرقابة.

ومن ثَمّ، فإن التحدي المطروح أمام الجزائر يعكس في جوهره إشكالية هذه الورقة البحثية والمتمثلة في مدى استعداد المشرع لبناء بيئة قانونية مرنة ومتطورة تدعم استدامة الشركات الرقمية، وتحقق الاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة والتكنولوجيا.

وبسط جزئيات هذا البحث تكون من خلال استعراض المحاور التالية:

المحور الأول: مدى تكيف أحكام الشركات التجارية مع البيئة الرقمية في الجزائر

المحور الثاني: ضرورة رقمنة الشركات التجارية لمواكبة البيئة الاقتصادية الرقمية

اللقب والإسم: **بن منصور/ قلي صونية**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ).**

الهيئة المستخدمة: **كلية الاقتصاد والتسيير جامعة مولود معمري تيزي وزو**

البريد الالكتروني المهني: kollisonia@gmail.com

محور المداخلة: المحور الثاني.

عنوان المداخلة:

Le développement du e-commerce en Algérie : La réglementation de la vente B2B et la vente B2C

الملخص:

Les progrès rapides et continus des Technologies de l'Information et de Communication (TIC) ouvrent chaque jour de nouvelles possibilités de commercer en ligne. Le e-commerce est devenu un mode d'échange incontestable.

Pour la plupart des entreprises, le e-commerce est vu comme un véritable levier de croissance des ventes, d'autant plus efficace aujourd'hui avec un contexte économique difficile. La vente B2B et la vente B2C sont deux modèles qui connaissent un développement notable, mais l'e-commerce est limité par les défis liés à la confiance des consommateurs dans la sécurité des transactions en ligne. Néanmoins, le cadre fiscal et légal du e-commerce en Algérie est en constante évolution, reflétant les efforts du gouvernement pour réguler et encourager ce secteur en pleine expansion.

L'objectif de cette communication est d'analyser l'adoption du commerce électronique en Algérie et plus précisément la vente B2B et la vente B2C selon la règlementation algérienne.

Dans ce contexte la problématique qui se pose est la suivante : Quel est le niveau de pénétration du e-commerce en Algérie ? Comment est réglementée la vente B2B et la vente B2C ?

Nous allons pour cela, d'abord, présenter le commerce électronique, puis, nous allons mettre en exergue la réglementation relative aux modèles de développement retenus dans le cadre de cette communication.

اللقب والإسم: **بن نعمان فتيحة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو**

رقم الهاتف: 069985615

البريد الالكتروني المهني: **abdenasser.belmihoub@ummto.dz**

عنوان المداخلة: **الاقتصاد الرقمي استراتيجية حتمية لتحقيق التنمية المستدامة**

الملخــص:

يشهد العالم تحولات كبيرة في المجال ا الالكتروني نتيجة للتطور الذي يعيشه في مجال الاعلام والاتصال والابتكار التكنولوجي مما استوجب الانتقال من العالم التقليدي الى عالم حديث يعتمد على المعلومات وهو ما صاحب ظهور تطبيقات جعلت من الاقتصاد يستفيد منها.

يعتمد الاقتصاد الرقمي القائم على تجارة الكترونية وحكومة الكترونية وأساسا استثمار الكتروني وهي مقومات الاقتصاد الرقمي على تحقيق التنمية الاقتصادية التي ترفع من الدخل القومي وترفع من مستوى معيشة الفرد مع الاستثمار في الطاقات البشرية والعمل على رفع مؤشر المعرفة، وهو الطريق الذي تسلكه الجزائر كبديل عن الاقتصاد التقليدي والاتجاه نحو الرقمنة بتسريع استخدام التكنولوجيا. فأصبح الاقتصاد الرقمي ليس فقط ضرورة وانما حتمية اقتصادية.

الكلمات المفتاحية: **اقتصاد رقمي، تكنولوجيا رقمية، رقمنة.**

اللقب والإسم: **بوخاري مصطفى أمين**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة أحمد زبانة – غليزان**

رقم الهاتف: **07.72.81.80.19**

البريد الالكتروني المهني: **mustapha.boukhari@univ-relizane.dz**

محور المداخلة: **المحور الثاني: متطلبات الاقتصاد الرقمي: 6-العقد الذكي بناء رقمي لتأطير معاملات الاقتصاد الرقمي**

عنوان المداخلة: **العقود الذكية ودورها في ترقية الاقتصاد الرقمي**

الملخــص:

تدخل التكنولوجيا في شتى المجالات التي تنظم المجتمع جعل المفاهيم تتغير وتتطور إلى ما يفيد الفرد في الوقت الحاضر، ولعل أهم مجال هو الاقتصاد الذي تحول من المفهوم التقليدي لمكوناته إلى المفهوم الحديث بإدراج الرقمنة في إدارته مما أدى إلى عدة تغييرات في طريقة تسييره ونذكر منها العقود الذكية التي أصبحت هي الأساس في عالم الاقتصاد الرقمي، أين تعتمد عليها الدول في الإبقاء على اقتصاديتها حيوية، بالإضافة التي تمكين الفرد في التعامل بها ضمن معاملاته اليومية وهو الأمر الذي سمح في ترقية الاقتصاد الرقمي على حساب الاقتصاد التقليدي وتغيير مفهوم العقود الكلاسيكية إلى درجة أين أصبحت التكنولوجيا ركنا في لإبرامها.

الكلمات المفتاحية: **العقد الذكي، الاقتصاد الرقمي، التكنولوجيا، التجارة، الابتكار والتنافسية.**

اللقب والاسم: **بوخرس بلعيد**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0556918998

البريد الالكتروني المهني: belaid.boukhers@ummto.dz

محور المداخلة: **المحور الثالث.**

عنوان المداخلة: **الهيئات المكلفة بتحفيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر**

الملخــص:

يؤدي الاقتصاد الرقمي دورا بارزا في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وتعتبر الجزائر من الدول التي واكبت التطورات التكنولوجية الحاصلة خاصة في المجال الاقتصادي وشجعت تعميم سياسة الرقمنة.

كرست الدولة الجزائرية الرقمنة بصفة عامة في العديد من القطاعات، وشجعت التوجه نحو الاقتصاد الرقمي على وجه الخصوص، من خلال إصدار العديد من النصوص القانونية والقرارات من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة واحلال شفافية أكثر فعالية ومردودية ممكنة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساعي الدولة الجزائرية إلى ولوج عالم الاقتصاد الرقمي من خلال ابراز مختلف الهيئات المكلفة بذلك، التي جاء بها المشرع الجزائري في سبيل تحقيق مساعيه لتحقيق الرقمنة الشاملة.

اللقب والإسم: **تدريست كريمة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **05.50.32.11.65**

البريد الالكتروني المهني : karimatadrist.droit@gmail.com

محور المداخلة: **الآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام.**

عنوان المداخلة: **النظام القانوني لمؤدي خدمات التصديق الإلكتروني في ضوء القانون رقم 15-04.**

الملخــص:

يكتسي التصديق الإلكتروني أهمية بالغة في مجال المعاملات الإلكترونية باعتباره الوسيلة التي توفر الأمان والثقة في تلك المعاملات لدى المتعاملين بها، إذ يتحصل المتعامل الإلكتروني على شهادة تصديق إلكترونية تفيد صحة المعاملات الإلكترونية وتثبت الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الالكتروني الواردة عليها والموقع؛ يتولى تقديم هذه الشهادة طرف ثالث يدعى مؤدي خدمات التصديق الإلكترونية.

أمام أهمية الدور الذي يقوم به مؤدي خدمات التصديق الإلكترونية فقد عمل المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 15-04 على تنظيم نشاطه، من خلال وضع شروط خاصة يتعين على الراغب في ممارسة هذا النشاط الوفاء بها، كما بين الأثار المترتبة على مزاولته له عن طريق تحديد التزامات مؤدي الخدمات والمسؤولية التي قد تترتب على عاتقه في حالة اخلاله بها.

اللقب والإسم: **جبايلي صرينة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة عباس لغرور – خنشلة**

رقم الهاتف: **06.71.15.56.61**

البريد الالكتروني المهني: **sabrina.djebailli@univ-khenchela.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث**

عنوان المداخلة: **البوابة الالكترونية في مجال الصفقة العمومية كآلية لتكريس الادارة الرقمية**

الملخـــص:

ترتب عن ظهور وانتشـــار الإدارة الإلكترونية تغير الكثير من المفاهيم الإدارية التي تأثرت مباشـــرة بالرقمنة والتطور التكنولوجي لتتحول العديد من أســس ومبادئ الإدارة الورقية إلى صــورة إلكترونية تتناســب وهذا التطور، وقد كان للأعمال والمعاملات الإدارية النصــيب الأكبر من هذا التطور، لتصــبح أعمال الإدارة الإلكترونية سواء منها الفردية أو التعاقدية إلكترونية وعلى اعتبار أن العقد الإداري الالكتروني يمثل أهم صور الأعمال الإدارية لكونه يجســد البيئة التي تدعم النمو الاقتصــادي فقد اســتحدث المشــرع الجزائري البوابة الالكترونية للصــفقات العمومية تهدف هذه البوابة إلى اســتبدال الوســائط المادية بشــكل تدريجي بملفات إلكترونية وبإجراءات أكثر كفاءة وأمان وتبســيط العلاقات بين الفاعلين الاقتصــاديين و نشــر وتبادل الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية عبر الإنترنت.

من هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية: **إلى أي مدى تساهم البوابة الالكترونية للصفقات العمومية في تكريس الاقتصاد الرقمي؟ وما مدى فعاليتها؟**

وللإجابة عن هذه الإشـكالية سـنعتمد على خطة ثنائية مقسـمة إل محورين، نخصـص المحور الأول للبحث في الجوانب النظرية للبوابة الالكترونية، والمحور الثاني نخصـــصـــه للبحث في الجوانب القانونية المنظمة لإبرام الصفقة العمومية عبر البوابة الالكترونية.

اللقب والإسم: **حامل صليحة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0773273366

البريد الالكتروني المهني: saliha.hamel@ummtodz

عنوان المداخلة: **"الدفع الإلكتروني كآلية لدعم الاقتصاد الرقمي المستدام"**

الملخــص:

يعتبر الدفع الإلكتروني من الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي المستدام، لما يوفره من مزايا في تسريع المعاملات المالية، خفض التكاليف، وتعزيز الشفافية في العمليات التجارية، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عبر توسيع الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد الورقي، ومع ذلك، يواجه هذا النظام تحديات تقنية وتنظيمية واقتصادية تحدّ من فاعليته، الأمر الذي يستدعي اعتماد آليات متكاملة لتعزيز دوره، وتمكينه من الإسهام بفعالية في تحقيق التحول الرقمي والتنمية المستدامة بمختلف أبعادها.

الكلمات المفتاحية: **الدفع الإلكتروني، التجارة الالكترونية، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الرقمي.**

اللقب والإسم: **حرير أحمد**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة سيدي بلعباس**

رقم الهاتف: **06.62.50.10.45**

البريد الالكتروني المهني: ahmedharir@hotmail.com

محور المداخلة: **المحور الرابع: تكريس الاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية**

عنوان المداخلة: **التحول الرقمي في ظل عقود نقل التكنولوجيا، المزايا والعيوب**

الملخــص:

أصبحت الرقمنة أمرًا بالغ الأهمية في اقتصادات اليوم، إذ تتيح للأفراد الوصول إلى موارد وقدرات لم يكن من الممكن الوصول إليها بدونها. ومع ذلك، فإن تطوير البنى التحتية الرقمية ليس بالأمر السهل. وقد أصبح التحول الرقمي تحديًا عالميًا في مجتمعات اليوم التي تحتاج إلى تعاون للحصول على أصول تكنولوجية قيّمة. وقد عُرفت هذه الفكرة بـ "نقل التكنولوجيا"، وحُددت كأحد أهم العوامل الحاسمة لتحقيق الرقمنة.

على الرغم من وجود إجماع على الجانب الإيجابي للنقل والرقمنة، إلا أن هناك أدلة غير مباشرة على الجانب السلبي والتحديات التي يفرضها هذا النموذج الجديد. ولتقديم فهم شامل لعواقب وتأثير النقل والرقمنة في اقتصاد رقمي، تقدم هذه الورقة البحثية تصورًا حول تحقيق الرقمنة وفق آلية نقل التكنولجيا، وتبحث في مزاياها وعيوبها، وتحدد التحديات والآثار الرئيسية للنقل والرقمنة على مجتمع ومؤسسات اليوم.

الكلمات المفتاحية: **التحويل الرقمي، نقل التكنولوجيا، الرقمنة، الابتكار.**

اللقب والإسم: **حنيدر منال**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة البليدة 2**

عنوان المداخلة: **عن بعض أوجه الحماية الجزائية للاقتصاد الرقمي في الجزائر**

الملخص:

بات الاقتصاد الرقمي يشكل ضرورة حتمية يتعين على كل الدول تأطيره، وذلك بسن قوانين تستجيب لمقتضيات البيئة الرقمية. هذا التأطير لا يتوقف عند ضبط الممارسات التي تدار بين المتعاملين الاقتصاديين من خلال تحديد شروط إبرام العقد أو تنفيذه أو حتى إثباته وفض ما يثور بشأنه من منازعات، وإنما يستلزم ذلك التأطير سن قوانين تجرّم كل سلوك إجرامي يهدد البيئة الرقمية وتقرر له جزاء.

إن المعاملات التجارية والاقتصادية التقليدية تتخللها تجاوزات تنطوي أحيانا على مخالفات تتطلب متابعة جزائية، وفي المقابل نجد الاقتصاد الرقمي هو الأخر تتخلله بعض التجاوزات ترقى أحيانا إلى أخذ وصف الجريمة، لكن الفارق هنا هو أن هذه الأخيرة يصعب متابعة الفاعل فيها نظرا لخصوصية البيئة الرقمية وما يكتنفها من تعقيدات.

تبعا لذلك، فإن الحماية الجزائية للاقتصاد الرقمي تستلزم نصوصا قانونية متكاملة تحمي الممارسات والأنشطة الاقتصادية التي تجرى بين المتعاملين في البيئة الافتراضية وعبر الوسائط الرقمية، بحيث تقوم الحماية في هذا الصدد وفي إطار الشرعية الجزائية على التجريم والعقاب بالنسبة لكل سلوك يهدد المعاملات الالكترونية التي يدار بها الاقتصاد الحديث، لاسيما الأموال الرقمية والبيانات والبنية التحتية الافتراضية ومختلف المواقع والمنصات الرقمية ذات الصلة بالسوق الرقمي.

وعليه، فإن هذه المداخلة تركز على بعض أوجه الحماية في شقها الجزائي للاقتصاد الرقمي، مثل الحماية من الجرائم المعلوماتية كاختراق الأنظمة المعلوماتية للبنوك والمؤسسات الرقمية، كذلك حماية المعاملات المالية والدفع الالكتروني من الجرائم المالية، والتصدي لمختلف التزوير الالكتروني الذي يطال تزوير العقود الرقمية والتوقيعات الالكترونية، بالإضافة إلى الحماية الجزائية المقرر للبنى التحتية الرقمية مثل الهجمات السيبرانية، وتجريم انتحال الهوية الرقمية.

تتمحور **إشكالية الدراسة حول:** ماهية الأوجه الرئيسية في الاقتصاد الرقمي التي تقتضي الحماية الجزائية. تبعا لذلك، نقسم الدراسة إلى البندين التاليين:

أولا: الحماية الجزائية لمختلف مراحل العقد الرقمي.

ثانيا: الحمية الجزائية لبعض الممارسات في السوق الرقمي.

اللقب والإسم: **حيرش نور الدين**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة معسكر.**

رقم الهاتف: **06.57.43.73.10**

البريد الالكتروني المهني: **hairechnou@univ-mascara.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث**

عنوان المداخلة: **الآليات القانونية لحماية المستهلك في ظل الإقتصاد الرقمي**

الملخــص:

إن الأهم ما يميز القانون التجارة الالكترونية جزائري أنه وجد الأهم الأليات الحمائية الفعالة لحماية المستهلك الإلكتروني من خلال فرض على المورد الإلكتروني مجموعة الإلتزامات تعد في مقابل ذلك حقوق للمستهلك وذلك ضمانا لجودة المنتجات وكذلك إقرار السياسة الاستبدال وإعادة النظر وبإضافة الى ذلك وجود ممارسات لتحسين تجربة المستهلك من خلال وجود هيئات التي تعمل على التحقق من موثوقية مواقع الالكترونية او المتاجر الافتراضية كما لا يفوتنا ذكر يكرس القانون حماية من خلال تعويض المستهلك عن أي ضرر قد تسببه المنتوجات ضرر لسلامة والأمن والصحة المستهلك وتعويض عن أي انتهاك لهذه حماية دون أخلال بعقوبات صارمة على من يمارس الاحتيال وذلك ما تفطن إليه مشرع من خلال استحداث جريمة مضاربة غير مشروعة وذلك لرعاية المصالح الموضوعية للمستهلك.

اللقب والإسم: **دالي سعيد**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة يحي فارس – المدية**

رقم الهاتف: **06.71.40.81.14**

البريد الالكتروني المهني: **dali.said@univ-medea.dz**

محور المداخلة: **أبعاد تكريس الاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية**

عنوان المداخلة: **تأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة في الجزائر**

الملخــص:

التنمية المستدامة هي تحقيق العدل والمساواة في توزيع مختلف الموارد الطبيعية مع تحسين المستوى المعيشي للمجتمع والرقي بالبلد إلى أعلى المعايير الدولية، دون الإضرار بالبيئة ودون إهمال نصيب الأجيال القادمة من الثروات الطبيعية وخاصة القابلة للنفاد. ومن هذا المنطلق تبحث هذه المداخلة في تأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة في الجزائر، أي كيفية مساهمة الاقتصاد الرقمي في تطور التنمية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال الآليات والمؤشرات التي يوفرها الاقتصاد الرقمي والتي تعتبر أبعاد للتنمية المستدامة.

وإذا كان الاقتصاد الرقمي قد أحدث تغيرات جوهرية في حياة الإنسان الاجتماعية والبيئية بل وتغيرت مفاهيمها، فإن هذا التغير والتبدل سيؤثر على التنمية والمستدامة وكل الأفكار المرتبطة بها. وتطرح هذه المداخلة الإشكالية التالية: **ما هي التأثيرات الإيجابية للاقتصاد الرقمي باعتباره نموذجا قد يهيمن على الاقتصاد، على التنمية المستدامة، خاصة في الجزائر؟**

وللإحاطة بجوانب هذا الموضوع وإعطاء مقاربات نظرية وتطبيقية نقسم هذا الموضوع إلى محورين هما:

أولا: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي في الجزائر

1- مقاربة في المفهوم النظري.

2- وجهة نظر النصوص القانونية للتنمية المستدامة والاقتصاد الرقمي

ثانيا: العلاقة اقتصاد رقمي تنمية مستدامة في الجزائر

1- في بعض الدول

2- في الجزائر

اللقب والإسم: **ربيع زهية**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة**

رقم الهاتف: **06.63.07.74.51**

البريد الالكتروني المهني: **z.rabia@univ-bouira.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث: الآليات القانونية لضمان تحوّل نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام.**

عنوان المداخلة: **الحماية القانونية للمصنفات الرقمية في ظل البيئة الرقمية في التشريع الجزائري.**

الملخــص:

شهد عالم التكنولوجيا الكثير من التطورات التقنية وقد أدى اتساع مجال النشر الالكتروني في السنوات الأخيرة إلى تطور المصنفات الفكرية بفعل الاتساع الهائل للشبكة الرقمية مما أدى إلى بروز نوع آخر من المصنفات وهي المتمثلة في المصنفات الرقمية كأحد آثار التكنولوجيا الحديثة، وقد ظهرت الحاجة إلى حماية هذه المصنفات المنشورة في البيئة الرقمية من مخاطر الاعتداء عليها وانتهاكها، وقد أقرّ المشرع الجزائري في الأمر رقم 05-03 حماية قانونية على هذا النوع من المصنفات، وجرم تقليدها وتداول النسخ المقلدة وذلك بتسليط عقوبات على مرتكبها إلى جانب تمكين المتضرر من اللجوء إلى القضاء المدني للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقته، مع العلم أن المشرع قد عمل على إيجاد أساليب أخرى يمكن اللجوء إليها كإجراءات تحفظية لحماية هذه المصنفات.

مع العلم أن هذا النوع من المصنفات الرقمية لا توجد قواعد قانونية خاصة تنظمها مما يستوجب تطبيق القواعد التقليدية المتعلقة بحقوق المؤلف عليها في العالم الافتراضي هذا بالرغم من وجود تدابير تقنية لحمايتها والتي نص عليها المشرع في قوانين متفرقة.

الإشكالية المطروحة: **إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في إضفاء الحماية القانونية على هذا النوع من المصنفات؟**

أهداف الدراسة:

- محاولة تحديد مفهوم المصنفات الرقمية وبيان الحقوق المادية والمعنوية المشمولة بالحماية في المحيط الرقمي.
- تحليل النصوص القانونية المتعلقة بحقوق المؤلف وبيان مدى فعاليتها في حماية المصنفات الرقمية.

المنهج المتبع: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تقديم مختلف المفاهيم حول المصنف الرقمي والمنهج التحليلي من خلال التطرق لمختلف النصوص القانونية المتعلقة بحماية المصنف الرقمي في مجال شبكة الانترنت وتحليلها.

تقسيم الدراسة: تم تقسيمها إلى محورين:

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي للمصنفات الرقمية.
- **المحور الثاني:** آليات الحماية القانونية للمصنفات الرقمية.

خاتمة.

اللقب والإسم: **رحال جمال**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة المدية**

رقم الهاتف: **06.70.41.42.92**

البريد الالكتروني المهني: **rahal.djamel@univ-medea.dz**

محور المداخلة: **المحور الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي (التعريف، الخصائص).**

عنوان المداخلة: "**الاقتصاد الرقمي: دراسة تحليلية في التعريف والخصائص الأساسية**"

الملخــص:

شهد الاقتصاد الرقمي تطورًا سريعًا ليصبح أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتحول المجتمعي في العصر الحديث. وتوضح الأدبيات أن الاقتصاد الرقمي يمثل تحولًا جوهريًا في بنية الاقتصاد العالمي، ويتميز بتعدد التعريفات وتنوع الخصائص البنيوية والوظيفية، كما يواجه الاقتصاد الرقمي تحديات قانونية وتنظيمية تتعلق بالأمن السيبراني، وحماية البيانات، والاحتكار، والفجوة الرقمية، وضرورة تطوير أطر تشريعية متكاملة.

هدف هذه المداخلة إلى تقديم إطار نظري ومفاهيمي للاقتصاد الرقمي، مع التركيز على تعريفه وخصائصه الأساسية، وتحليل الإشكاليات القانونية المرتبطة به، بالاستناد إلى أحدث الأدبيات الأكاديمية والقانونية.

تتناول هذه المداخلة الإشكالية التي يثيرها الاقتصاد الرقمي إذ أن التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشهدها دول العالم نتج عنها نوع جديد من الاقتصاد يطلق عليه الاقتصاد الرقمي الذي أصبح ضمن مقومات التنمية الاقتصادية وركيزة من ركائزها، مما جعل هناك غموضًا مفاهيميًا وتنظيميًا يحيط بهذا المصطلح، سواء من حيث تعريفه الدقيق أو خصائصه القانونية والتنظيمية. وعليه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما هو التعريف القانوني للاقتصاد الرقمي، وما هي أبرز خصائصه وتحدياته القانونية؟

سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في عرض مفهوم الاقتصاد الرقمي بما يخدم هدف الدراسة. وفق خطة ممنهجة من مبحثين، الأول نخصصه لنشأة وتعريف الاقتصاد الرقمي، والذي يضم مطلبين، الأول يتناول نشأة الاقتصاد الرقمي، والثاني يتناول تعريف الاقتصاد الرقمي، أما المبحث الثاني فنخصصه للخصائص المميزة والتحديات القانونية للاقتصاد الرقمي. والذي يضم بدوره مطلبين، يندرج تحت المطلب الأول الخصائص المميزة للاقتصاد الرقمي، في حين يتطرق المطلب الثاني للتحديات القانونية للاقتصاد الرقمي، وتختتم الدراسة بخاتمة تضم جملة من النتائج والتوصيات.

اللقب والإسم: **رڤراڤي محمد زكرياء**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة الدكتور مولاي طاهر – سعيدة**

رقم الهاتف: **07.99.94.27.60**

البريد الالكتروني المهني: **zakaria.regragui@univ-saida.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث "الآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام"**

عنوان المداخلة: **الاقتصاد الرقمي وقانون المنافسة: قراءة في التحديات القانونية والآفاق في التشريع الجزائري**

الملخــص:

يشكل الاقتصاد الرقمي أحد أبرز محركات النمو في العالم المعاصر، حيث أصبح يعتمد على البيانات الضخمة والمنصات الرقمية والخوارزميات كأساس لممارسة الأنشطة الاقتصادية. غير أن هذا التطور أفرز تحديات عميقة لقانون المنافسة، إذ ظهرت أشكال جديدة من الممارسات المنافية لحرية السوق، مثل الاحتكار الرقمي، التسعير الخوارزمي، والاستحواذ على الشركات الناشئة من قبل المنصات العملاقة.

في الجزائر، ورغم وجود إطار قانوني من خلال الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة، وقانون التجارة الإلكترونية رقم 18-05، إلا أن هذه النصوص تبقى محدودة في مواجهة خصوصيات السوق الرقمية. فإشكالية تحديد السوق ذات الصلة في البيئة الافتراضية، وحماية المستهلك من الاستغلال الخوارزمي، ومراقبة البيانات الضخمة، كلها مسائل تحتاج إلى تطوير تشريعي ومؤسساتي.

تسعى هذه المداخلة إلى تحليل التحديات التي يطرحها الاقتصاد الرقمي على قواعد المنافسة في الجزائر، مع إبراز الممارسات الاحتكارية الجديدة التي يصعب ضبطها بالآليات التقليدية، ثم استشراف الآفاق عبر تقديم مقترحات إصلاحية مستوحاة من التجربة الأوروبية (قانون الأسواق الرقمية) والفرنسية والمغاربية، بما يساهم في صياغة استراتيجية وطنية للمنافسة الرقمية تعزز الابتكار وتحد من الهيمنة الاحتكارية للمنصات، لتخلص في الأخير إلا أن **تكييف قانون المنافسة الجزائري مع الاقتصاد الرقمي بات ضرورة ملحة**، تتطلب تعديلات تشريعية، وتزويد مجلس المنافسة بوسائل تقنية ورقابية متطورة، فضلا عن تعاون مؤسساتي مع هيئات حماية البيانات وسلطات ضبط الاتصالات.

الكلمات المفتاحية: **الاقتصاد الرقمي، المنافسة، المنصات الرقمية، التسعير الخوارزمي، مجلس المنافسة، قانون الأسواق الرقمية.**

اللقب والإسم: **شريفي ويزة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **06.71.03.44.46**

البريد الالكتروني المهني: **ouiza.cherifi@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الرابع: أبعاد تكريس الاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية**

عنوان المداخلة: **دور المؤسسات الناشئة في دعم الاقتصاد الرقمي بالجزائر**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الناشئة في دعم وبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، من خلال تحليل واقعها الحالي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الناشئة ساهمت في رقمنة العديد من القطاعات الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة للشباب. كما بيّنت أن الدولة الجزائرية أولت اهتمامًا متزايدًا بهذا القطاع من خلال إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، وتوسيع شبكة الحاضنات الجامعية، وإطلاق استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي. غير أن هذه المؤسسات ما تزال تواجه تحديات عدة تتعلق بالتمويل، وضعف البنية التحتية الرقمية، وبعض الإجراءات الإدارية. وتخلص الدراسة إلى أن الجزائر تسعى باستمرار إلى زيادة عدد المؤسسات الناشئة باعتبارها ركيزة أساسية لبناء اقتصاد رقمي مستدام قائم على المعرفة والابتكار.

Abstract :

This study aims to highlight the role of startups in supporting and building the digital economy in Algeria by analyzing their current situation and contribution to economic development. The findings reveal that startups have played a significant role in digitizing various economic sectors and creating new job opportunities for young people. The study also shows that the Algerian government has given increasing attention to this sector through the establishment of the National Fund for Startup Financing, the expansion of university incubator networks, and the launch of national digital transformation strategies. However, these startups still face several challenges related to financing, weak digital infrastructure, and certain administrative procedures. The study concludes that Algeria is continuously striving to increase the number of startups, viewing them as a key pillar in building a sustainable digital economy based on knowledge and innovation.

اللقب والإسم: **عبد الدايم سميرة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **05.56.62.17.56**

محور المداخلة: **المحور الثاني**

عنوان المداخلة: **دور الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية الرقمية في تعزيز الاقتصاد الرقمي**

الملخـــص:

تعرف الملكية الفكرية على أنها طائفة من الحقوق المعنوية التي تمنح لأصحابها أفرادا كانوا أو مؤسسات حق الاستئثار باستغلال إبداعاتهم الفكرية، إذ تشمل هذه الحقوق جميع إبداعات الفكر البشري مثل الاختراعات والإبداعات التقنية والمؤلفات الأدبية والفنية والتصاميم والعلامات والأسرار التجارية وغيرها من الحقوق الأخرى تحظى بالحماية متى توفرت فيها طائفة من الشروط القانونية المنصوص عليها بموجب التشريعات الوطنية والدولية.

يمكن تقسيم مجال حماية هذه الحقوق إلى نوعين: حمايتها في مجالها التقليدي، وحمايتها كذلك في المجال الرقمي، إذ اثر التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العصر الرقمي الحالي وبشكل كبير على هذه الحقوق، أين أتاحت الرقمنة سبلا رقمية فعالة لنفاذ الابتكارات والإبداعات والسلع والخدمات المحمية بموجب حقوق الملكية الفكرية إلى أسواق محلية وحتى الدولية، مما أدى إلى تعزيز ما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي يقوم أساسا على التكنولوجيا الحديثة التي أتاحت سبلا رقمية تعمل على حماية هذه الحقوق في مجال التعاملات الرقمية مثل التوقيع الالكتروني والتوقيع الرقمي.

غير أن هذا التطور التكنولوجي أثار العديد من التحديات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية في مجالها الرقمي، سواء من حيث سهولة نسخ المحتوى الرقمي وتوزيعه دون الحصول على إذن مسبق من مالكه الأصلي، أو من حيث صعوبة تتبع الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الملكية الفكرية في المجال الرقمي.

من هنا يثار إشكال هام يتمحور **حول تحديد أهمية حقوق الملكية الفكرية في تعزيز وتدعيم الاقتصاد الرقمي، وما هي أهم الحلول القانونية التي تبنتها التشريعات الوطنية وحتى الدولية في مجال حماية الملكية الفكرية الرقمية تعزيزا للاقتصاد الرقمي؟**

إجابة على ذلك تم تقسيم الورقة البحثية إلى محورين أساسيين تضمن المحور الأول تحديد مفهوم حقوق الملكية الفكرية ودورها في تعزيز الاقتصاد الرقمي، أما المحور الثاني فتم التطرق من خلاله إلى أهم الجهود القانونية المبذولة من قبل التشريعات الوضعية في سبيل حماية هذه الحقوق في مجالها الرقمي.

اللقب والإسم: **عجال خالد**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة إبن خلدون – تيارت**

رقم الهاتف: **046.43.02.24 / 05.56.86.70.59**

البريد الالكتروني المهني: **khaled.adjali@univ-tiaret.dz**

محور المداخلة: **المحور الأول: التأصيل النظري للاقتصاد الرقمي**

عنوان المداخلة: **النقود الرقمية والعملات الافتراضية بين ضرورات الاقتصاد الرقمي والحظر التشريعي**

الملخــص:

يعتبر استعمال النقود الرقمية من مظاهر رقمنة الاقتصاد وأثرا من أثاره التي فرضها التطور التقني على جميع الدول بهدف إدخال التكنولوجيا على جميع عمليات التبادل الاقتصادي بين الدول وبين الأفراد.

وبعد ظهور أشكال كثيرة ونماذج متعدد للنقود الرقمية كأداة من أدوات الاقتصاد الرقمي سارعت التشريعات إلى محاولة استيعابها ووضع إطار قانوني يحكم النقود الرقمية.

في الجزائر صدر القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي ليعرف الوحدة النقدية الجزائرية بأنها الدينار الجزائري وجاءت المادة الثانية منه لتؤسس للدينار الرقمي الجزائري وتجيز أن يأخذ الدينار الجزائري شكلا رقميا، دون تفاصيل أخرى.

من جانب أخر، عرفت الفقرة الثانية من المادة 117 من القانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018 العملة الافتراضية بأنها تلك التي يستخدمها مستخدمو الانترنت عبر الشبكة وهي تتميز بغياب الدعامة المادية وكانت الفقرة الأولى من المادة 117 منعت التعامل بالعملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها.

أما القانون رقم 25-10 المؤرخ في 24 يوليو 2025 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما فبعد أن عرفت المادة من الأصول الافتراضية بأنها القيم الرقمية التي يتم تداولها رقميا أو تحويلها يمكن أن تستعمل لأغراض الدفع والاستثمار جاءت المادة 06 مكرر من هذا القانون لتمنع إصدار الأصول الافتراضية وشرائها وبيعها واستعمالها وحيازتها والترويج لها سواء كوسيلة دفع أو وسيلة استثمار. وهذا بعد أن صارت هذه الوسيلة أسلوبا لتبييض الأموال وإخفاء العائدات الإجرامية في شكل رقمي غير مادي.

ولهذا يمكن التساؤل عن الإطار الذي يجب أن يحكم العملات الرقمية بأشكالها ومسمياتها المختلفة ونماذجها المباحة والمحظورة والتي شاع استخدامها في البيئة الرقمية وشكلت اقتصادا رقميا موازيا للاقتصاد الرقمي الرسمي الذي تسعى الدولة لإرسائه وتشجيعه خدمة لاقتصاد المجتمع.

كما تسعى المداخلة إلى فتح النقاش حول كفاية وعدم كفاية النصوص القانونية التي تنظم التعامل بالعملات الرقمية والأصول الافتراضية في المستقبل القريب بعد أن توشك البيئة الرقمية على ابتلاع كل أصول مادية أو مظاهر تعامل تقليدية.

اللقب والإسم: **عيلام رشيدة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0549383090

البريد الالكتروني المهني: rachida.ailem@ummto.dz

محور المداخلة: **المحور الخامس**

عنوان المداخلة: **المنتجات محل المعاملات الرقمية: بين التنظيم القانوني وتحديات الواقع الاقتصادي**

الملخــص:

يقوم الاقتصاد الرقمي على المنتجات الرقمية التي لا وجود مادي لها في العالم المادي، حيث يتم إنتاجها وتداولها عبر الفضاء الرقمي. ومع التطور المتسارع في وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، امتد التعامل التجاري إلى هذا العالم الرقمي، حيث تتم عمليات التعاقد والشراء والدفع عن بُعد دون الحاجة إلى التواجد المادي للأطراف أو المنتجات محل التعاقد.

ورغم الإقبال المتزايد على هذا النوع من المعاملات الرقمية في الاقتصاد الجزائري، إلا أن الإطار القانوني المنظم لها لا يزال عاجزًا عن استيعاب خصوصية المنتجات الرقمية، إذ لم يتطرق قانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية بوضوح إلى تنظيم هذه الفئة من السلع غير المادية، ولا إلى جميع أشكال الممارسات التجارية الإلكترونية الحديثة، مما يخلق فجوة بين الواقع الاقتصادي المتطور والمنظومة التشريعية والتنظيمية التي تحتاج إلى التحيين لمواكبة التحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية: **الاقتصاد الرقمي، المنتجات الرقمية، العقد الرقمي، المستهلك الالكتروني، التجارة الالكترونية.**

Title: Digital Products in Online Transactions: Between Legal Regulation and the Challenges of Economic Reality

Dr. Aksoum Aïlam Rachida
Lecturer (Class A)
Faculty of Law and Political Science
Mouloud Mammeri University of Tizi Ouzou

Abstract:

The digital economy is built upon digital products that have no physical existence in the tangible world, as they are produced and traded within the digital space. With the rapid advancement of communication and information technologies, commercial activities have expanded into this digital realm, where contracting, purchasing, and payment operations are conducted remotely, without the physical presence of either the parties or the products concerned.

Despite the growing interest in such digital transactions within the Algerian economy, the legal framework governing them remains insufficient to fully address the specific nature of digital products. Law No. 18-05 on Electronic Commerce does not explicitly regulate this category of intangible goods, nor does it encompass all forms of modern electronic commercial practices. This has created a gap between an ever-evolving economic reality and a legislative and regulatory system that must be updated to keep pace with ongoing digital transformation.

Keywords:
Digital economy, digital products, digital contract, electronic consumer, electronic commerce.

اللقب والإسم: **ڤرڤوس فتيحة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة الجزائر 1**

محور المداخلة: **المحور الثالث**

عنوان المداخلة: **مزودو خدمات الدفع الإلكتروني آلية حديثة لتعزيز الاستثمار الرقمي في الجزائر**

الملخــص:

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة على غرار العديد من الدول تحولا تدريجيا نحوى الاقتصاد الرقمي، الأمر الذي جعل من خدمات الدفع الإلكتروني ركيزة أساسية لتعزيز الاستثمار الرقمي وتسهيل المعاملات المالية.

وفي هذا السياق سعى المشرع الجزائري من خلال تأطير مزودو خدمات الدفع الالكتروني إلى تحديث المنظومة المالية بصفة عامة والبنكية بصفة خاصة، لمواكبة الثورة الرقمية من خلال توفير حلول مالية مبتكرة وآمنة، غير أن هذا التنظيم المستحدث لا يزال في طور التشكيل وقد يشوبه بعض القصور.

وعليه تهدف هذه الورقة البحثية دراسة الإطار القانوني المنظم لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني والوقوف على مدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات، ولاسيما في مجالي التجارة والتصدير الرقمي.

Résumé de l’intervention

À la lumière des évolutions technologiques rapides, l'Algérie a connu ces dernières années, à l'instar de nombreux pays, une transition progressive vers l'économie numérique, faisant des services de paiement électronique un élément essentiel pour le renforcement de l'investissement numérique et la facilitation des transactions financières.

Dans ce contexte, le législateur algérien a entrepris d'encadrer les prestataires de services de paiement électronique afin de moderniser le système financier en général, et le système bancaire en particulier, en vue d'accompagner la révolution numérique par la mise en place de solutions financières innovantes et sécurisées toutefois, cette réglementation récente demeure en phase de construction et présente certaines insuffisances.

Ainsi, cette intervention vise à examiner le cadre juridique applicable aux prestataires de services de paiement électronique et à évaluer son efficacité dans l'attraction des investissements, notamment dans les domaines du commerce et de l'exportation numériques.

اللقب والإسم: **ڤنيف غنيمة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري– تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0552322602

البريد الالكتروني المهني: ghenima.guenif@ummto.dz

محور المداخلة: المحور الثاني

عنوان المداخلة: **من أجل اقتصاد رقمي آمن: دور التشريعات في ضمان الشفافية**

الملخــص:

يشكل الاقتصاد الرقمي اليوم أحد أهم ركائز التنمية المستدامة ومجالاً محورياً لجذب الاستثمارات وخلق الثروة، إذ يقوم على التبادلات الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والخدمات الرقمية.

غير أن هذا التحول المتسارع أفرز تحديات قانونية وأخلاقية عميقة، في مقدمتها ضمان الشفافية داخل البيئة الرقمية، بما يشمل حماية المعطيات الشخصية، نزاهة المعاملات عبر الإنترنت، ومكافحة الغش والاحتيال الإلكتروني.

فالشفافية لم تعد مجرد قيمة أخلاقية، بل تحولت إلى شرط قانوني أساسي لتحقيق الثقة والاستقرار في الأسواق الرقمية .وانطلاقاً من هذه الرهانات، سعت الدولة الجزائرية إلى بناء إطار تشريعي متكامل، ومن أبرز النصوص ذات الصلة:

لقانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الذي نظم العقود المبرمة عبر الوسائط الإلكترونية وفرض التزامات دقيقة على الممونين والمتعاملين بهدف حماية المستهلك.

القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الذي يشكل خطوة أساسية في تكريس الحق في حماية الحياة الخاصة ضمن الفضاء الرقمي.

القانون رقم 04-09 المعدل والمتمم المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الذي وفر إطاراً لردع الاعتداءات على الأنظمة المعلوماتية وضمان الأمن الرقمي.

غير أنّ هذه الجهود التشريعية تواجه صعوبات في التنزيل الفعلي، أبرزها محدودية آليات الرقابة، صعوبة مواجهة الانتهاكات ذات الطابع العابر للحدود، وضعف الوعي الرقمي لدى المستهلكين.

وهو ما يطرح إشكالية جوهرية: **إلى أي مدى استطاع المشرّع الجزائري توفير الضمانات القانونية الكفيلة بتحقيق الشفافية في الاقتصاد الرقمي، وما حدود فعاليتها في ظل التحديات المتجددة للتحول الرقمي؟**

اللقب والإسم: **قادري طارق**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **05.50.98.63.33**

البريد الالكتروني المهني: **taraq.qadri@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الرابع: أبعاد تكريس الاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية**

عنوان المداخلة: **ارتباطات الاقتصاد الرقمي بمختلف ابعاد التنمية المستدامة**

الملخــص:

يقوم الاقتصاد الرقمي بدور فعال من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وهذا عبر جعل الجانب التكنولوجي أساسا للتنمية المستدامة، عن طريق تطوير مختلف جوانب التجارة العالمية ومعاملاتها باستعمال شبكة الانترنيت من اجل خلق بيئة اقتصادية ذات كفاءة تزدهر فيها مؤشرات التنمية المستدامة.

تعد التنمية المستدامة عملية تطوير للمجتمعات وبالخصوص الاعمال التجارية التي من شانه توفير متطلبات الحياة، والأكيد ان الثورة العلمية والتكنولوجية تساهم بشكل فعال في تحقيق هذا الهدف.

مما لا شك فيه ان الاقتصاد الرقمي له استخدامات عديدة تؤثر على التنمية المستدامة بمختلف ابعادها فهو يوظف التقنيات الرقمية لتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال إيجاد ارتباطات وثيقة بين مختلف الفاعلين في النشاط الاقتصادي.

ومن اجل التعمق في هذا البحث اخترنا إشكالية تتمثل في: **ما هي تأثيرات الاقتصاد الرقمي على ابعاد التنمية المستدامة؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا محورين:

المحور الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي

المحور الثاني: اهم ابعاد التنمية المستدامة.

اللقب والإسم: **كرليفة سامية**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة يحي فارس – المدية**

رقم الهاتف: 0556474507

البريد الالكتروني المهني: **pr.samiadroit@gmail.com**

محور المداخلة: **المحور الرابع: أبعاد تكريس الاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية**

عنوان المداخلة: **أبعاد الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة، والتنمية البشرية، والرقمية**

الملخــص:

ساهمت أنظمة المعلومات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل كبير في رقمنه العالم، ذلك أن الاقتصاد الرقمي القائم على استخدام شبكة الاتصال، والانترنيت وأنظمة المعلومات وغيرها، والذي جاء نتيجة تطور الفكر الاقتصادي، من خلال ما يعرف باقتصاد المعرفة، ليتطور فيما بعد إلى ما يعرف بالاقتصاد الرقمي، وباعتبار أن هذا الأخير يقوم على خصائص متعددة مبنية على جعل المعلومة مصدر قوة في الاقتصاد الرقمي، شديد التأثر بالتغيرات التي تمس التكنولوجيا، ويرتكز على التكنولوجيا والمعلومة وغيرها.

في ظل ما يتميز به الاقتصاد الرقمي وقيامه على العديد من المرتكزات جعل هذا الأمر منه منطلق الأساس ذات الأهمية الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على أبعاد عدة اقتصادية كانت أو اجتماعية أو بيئية منها، هذه الأخيرة المرتبطة بالتلوث، والنفايات الالكترونية والطاقة المتجددة، التغيرات المناخية، وما يلفت انتباهنا تأثير الاقتصاد الرقمي على البعد البيئي للتنمية المستدامة، ما جاء به تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 2024، المؤكد على التأثير المزدوج للاقتصاد الرقمي فيما يخص مساهمته في النمو والمخاطر التي يتسبب فيها على البيئة، ومنه جاء طرح الإشكالية التالية: **ما مظاهر تأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية البيئية المستدامة؟**

وتتم الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مظاهر تأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية البيئية المستدامة (الاحتباس الحراري، النفايات الالكترونية).

اللقب والإسم: **لعماري زين الدين**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة الجزائر 1**

رقم الهاتف: **0782.50.96.08**

البريد الالكتروني المهني: **Lamarizine4489@gmail.com**

محور المداخلة: **متطلبات الاقتصاد الرقمي**

عنوان المداخلة: **تطوير البنية التحتية الرقمية في الجزائر كاستراتيجية وطنية لتعزيز الاقتصاد الرقمي**

الملخــص:

لا يمكن للاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على الرقمنة وسرعة الأداء والتغير المستمر أن يحقق على الصعيد الاقتصادي نتائج إيجابية تتعلق بزيادة الانتاجية وتحسين الكفاءة وخفض التكاليف التشغيلية وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية ودعم التنمية المستدامة، من دون أن يكون هناك اهتمام بتطوير البنية التحتية الرقمية بجميع مكوناتها، ذلك أن البنية التحتية الرقمية المتطورة تساهم بصفة رئيسية في توفير المعلومات والاتصالات، وتؤدي إلى زيادة المشاريع وانتعاش التجارة الالكترونية، وتسمح بالتعاون والتفاعل عبر الأجهزة والخدمات الرقمية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، فالبنية التحتية الرقمية المتطورة ضرورية لتحقيق التحول الرقمي وتدعيم الابتكار وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

وتبرز أهمية دراستنا لهذا الموضوع في البحث عن ماهية البنية التحتية الرقمية وكيفية تطويرها ومعرفة واقعها، في عالم أصبح فيه التحول الرقمي في جميع نواحي الحياة حتمية لا يمكن اجتنابها خصوصا الجانب الاقتصادي منها وهو ما أدى بجميع الدول، من بينها الجزائر إلى الاهتمام بتطوير بنيتها التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تعزيز الاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للبينة التحتية الرقمية المتطورة أن يكون لها دور في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية؟

ومن أجل معالجة الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم هذا الموضوع إلى محورين أساسيين، هما:

- **المحور الأول: مساهمة البنية التحتية الرقمية في تعزيز الاقتصاد الرقمي**، تناولنا فيه مفهوم البنية التحتية الرقمية ومكوناتها الأساسية، وكذا الطرق الشائعة والمهمة التي تؤدي إلى تطوير البنية التحتية الرقمية.
- **المحور الثاني: واقع البنية التحتية الرقمية في الجزائر**، تناولنا فيه الإطار القانوني والتنظيمي للبنية التحتية الرقمية، وأبرزنا الجهود التي بذلتها وتبذلها الجزائر من أجل إرساء بنية تحتية رقمية متطورة، كما عرضنا التحديات التي تواجهها الجزائر في مسألة تطوير البنية التحتية الرقمية.

اللقب والإسم: **مجاهدي خديجة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة علي لونيسي – البليدة 2**

رقم الهاتف: 0673051538

البريد الالكتروني المهني: **medjahdi.khadidja@yahoo.fr**

محور المداخلة: **المحور الثالث**

عنوان المداخلة: **الآليات القانونية الوطنية لضمان التحول نحو اقتصاد رقمي آمن في الجزائر**

الملخص بالعربية:

يشهد الاقتصاد الجزائري تحولًا رقميًا متسارعًا، مما يستلزم وجود إطار قانوني متكامل لضمان الأمن الرقمي وحماية البيانات والمعاملات الإلكترونية، تتناول هذه المداخلة الإطار القانوني الوطني، مع تحليل الآليات التشريعية والتنظيمية لضمان الاقتصاد الرقمي الآمن، وتستند إلى الفقه الجزائري والعربي، إضافة إلى المقارنات مع التجربة الفرنسية والأوروبية، توصل البحث إلى وجود نصوص قانونية متقدمة، لكن تطبيقها ما زال يواجه تحديات عملية.

Abstract (English) :

Algeria is undergoing a rapid digital transformation, which necessitates a comprehensive legal framework to ensure digital security, protect personal data, and regulate electronic transactions. This paper examines the national legal framework and analyzes legislative and regulatory mechanisms designed to guarantee a secure digital economy. The study draws on Algerian and Arab legal scholarship, as well as comparative insights from French and European experiences. The research concludes that while Algeria possesses advanced legal provisions, their practical implementation faces significant challenges. The paper proposes a set of practical recommendations, including legal updates, institutional coordination, specialized training, public awareness campaigns, and international cooperation protocols to combat cross-border digital crimes.

Keywords: **Digital economy, legal framework, cybersecurity, personal data protection, electronic transactions, Algeria.**

اللقب والإسم: **موزاوي علي**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري– تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0554747327

البريد الالكتروني المهني: ali.mouzaoui@ummto.dz

محور المداخلة: المحور الرابع

عنوان المداخلة: **فرص التشغيل في الاقتصاد الرقمي**

الملخــص:

في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، يشهد سوق العمل العالمي والجزائري مرحلة انتقالية حاسمة تتسم بظهور فرص جديدة وتحديات معقدة. فالرقمنة أصبحت محركا للنمو الاقتصادي، إذ تتيح تنويع مصادر الدخل، تعزيز الابتكار، وخلق وظائف نوعية خصوصًا لفئة الشباب والنساء. غير أن غياب البنى التحتية الرقمية والمهارات اللازمة قد يؤدي إلى اتساع الفجوة الاجتماعية وتفاقم البطالة الهيكلية.

الاقتصاد الرقمي ساهم في خلق وظائف جديدة مثل مطوري البرمجيات، محللي البيانات، خبراء الأمن السيبراني، ومسيري المحتوى الرقمي، إضافة إلى فرص العمل الحر عبر المنصات الرقمية. كما ظهرت المؤسسات الناشئة الرقمية التي يسهل تأسيسها وتعد مصدرًا مهمًا لخلق مناصب عمل. في المقابل، أدى التحول الرقمي إلى تراجع وظائف تقليدية كالأرشفة اليدوية والمحاسبة الكلاسيكية وأعمال السكرتارية، بسبب الأتمتة والروبوتات. كما غيّر من أنماط التشغيل بانتشار العمل عن بُعد والعمل الجزئي والمستقل.

لكن هذا التحول أفرز تحديات قانونية، أهمها تحديد صفة العامل عبر المنصات الرقمية: هل هو أجير أم مستقل؟ مما يثير قضايا الحماية الاجتماعية، والمسؤولية القانونية للمنصات، وضرورة تحديث مفهوم عقد العمل. كما توجد تحديات اجتماعية كاتساع الفجوة الرقمية، وتهديد الاستقرار المهني، وبروز أشكال جديدة من

التبعية التقنية. أما التحديات التنظيمية فتشمل البيروقراطية، وصعوبة تأسيس المشاريع الرقمية، وضعف الحوكمة الإلكترونية.

ولمواجهة ذلك، توصي الدراسات بضرورة تأهيل الكفاءات الرقمية، وتكييف القوانين لحماية العمال الرقميين، وتشجيع ريادة الأعمال التكنولوجية، مع تعزيز البنية التحتية الرقمية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

وهكذا، يمثل الاقتصاد الرقمي في الجزائر فرصة استراتيجية للتشغيل والتنمية، شريطة أن يُدار التحول الرقمي برؤية شاملة توازن بين الابتكار والحماية الاجتماعية.

اللقب والإسم: **موساوي ظريفة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0553338446

البريد الالكتروني المهني: **drifamoussaoui@hotmail.com**

محور المداخلة: **المحور الرابع**

عنوان المداخلة: **الأسواق الإلكترونية: بين ضرورة تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار وتحديات الواقع العملي**

الملخــص:

سعت الجزائر في السنوات الأخيرة لتنفيذ سياستها الوطنية الرامية لترقية الاقتصاد الوطني والدفع به خارج دائرة التبعية للمحروقات بتشجيع التحول الرقمي في النشاطات الإقتصادية بما يضمن تحقيق هدفين استراتيجيين يتمثل الأول في مواكبة التطورات الحاصلة في اقتصاديات الدول المتطورة، والثاني في محاولة النهوض بالاقتصاد الوطني لما تقدمه الرقمنة من تحفيزات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وبالنتيجة جذب رؤوس الأموال بالعملة الصعبة والمستثمرين الشباب من داخل الوطن وخارجه.

رغم ذلك، يطرح التحول الرقمي في المجال الإقتصادي تساؤلات عدة حول نجاعة الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الأسواق الإلكترونية بما يضمن تطبيق فعال لقانون المنافسة تجسيدا لحرية الدخول لهذه الأسواق باعتبارها من مكونات الاقتصاد الرقمي.

اللقب والإسم: **مومو نادية**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **06.60.13.75.39**

البريد الالكتروني المهني: **nadia.moumou44@gmail.com**

محور المداخلة: **المحور الثالث**

عنوان المداخلة: **الحق في التراجع في العقود الإليكترونية كآلية لحماية المستهلك الرقمي: مقاربة جزائرية – أوروبية.**

الملخــص:

ارتبط ظهور حماية المستهلك الرقمي بتطور التجارة الإلكترونية، التي انطلقت أولًا في أوروبا قبل أن تصل إلى الجزائر، هذا السبق جعل التشريعات الأوروبية، وعلى رأسها التوجيه UE83/2011/، أكثر نضجا ووضوحا في تكريس حقوق المستهلك، خاصة ما يتعلق بالحق في التراجع. فقد حدد القانون الأوروبي أجلًا موحدًا قدره أربعة عشر (14) يومًا، وألزم المزوّدين بتوفير نماذج موحدة للتراجع، مع قائمة دقيقة بالاستثناءات، وإجراءات واضحة لرد المبالغ المدفوعة.

وقد جاء الاهتمام بحماية المستهلك الرقمي في الجزائر في مرحلة لاحقة، مع القانون رقم 09-03 المعدل والمتمم بالقانون رقم 18-09 المتعلق بحماية المستهلك، ثم القانون رقم 18-05 الخاص بالتجارة الإلكترونية، ورغم أن هذه النصوص أقرت مبدئيًا حق المستهلك في التراجع، إلا أنها اكتفت غالبًا بآجال أقصى

في سبعة (07) أيام عمل، ولم تحدد بدقة قائمة الاستثناءات أو آليات موحدة لممارسة هذا الحق، مما يطرح تساؤلات حول مدى كفاية هذه الحماية.

الإشكالية التي تطرح نفسها هنا هي :**هل تكفي الحماية التي يوفرها القانون الجزائري للمستهلك الرقمي مقارنة بالمعايير الأوروبية، وخاصة النموذج الفرنسي؟**

وللإجابة عن هذا السؤال، اعتمدنا مقاربة مقارنة بين الإطارين الجزائري والأوروبي، من حيث الأساس القانوني، مدة ممارسة الحق، شروطه وإجراءاته، والاستثناءات المقررة.

اللقب والإسم: **يعقوب زينة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (أ)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية.**

رقم الهاتف: **06.72.17.27.78**

البريد الالكتروني المهني: **zina.yacoub@univ-bejaia.dz**

محور المداخلة: **الآليات القانونية لضمان التحول الى اقتصاد الرقمنة المستدامة**

عنوان المداخلة: **التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي في سياق الاقتصاد الرقمي**

الملخــص:

Sujet de l'intervention : **Axe 3 : Mécanismes juridiques pour assurer la transition vers une économie numérique saine et durable**
Titre de l'intervention : **Les enjeux juridiques de l'IA dans le contexte de l'économie numérique**

Résumé

L'Intelligence Artificielle est fortement liée à l'économie numérique dans le sens où la numérisation de l'économie a dépassé l'étape de l'automatisation rigide pour franchir celle de la robotisation intelligente. S'il est admis que l'IA est source de facilités et d'émancipation

indéniables pour l'économie, il n'en demeure pas moins qu'elle engage aussi de nouveaux défis sur le plan juridique. L'économie numérique brouille déjà les repères tant des relations commerciales entre l'entreprise et les clients que des relations de travail entre les chefs d'entreprise et les prestataires, voire les salariés.

Parce qu'il est difficile d'analyser tous les enjeux juridiques de l'IA dans une seule et unique problématique, notre intérêt sera porté sur les deux questions fondamentales de la responsabilité et du statut juridique. En réalité, ces questions ne sont pas, comme nous pourrions le penser, indépendantes l'une de l'autre. Elles constituent les deux facettes d'une même pièce si l'on sait que la détermination du statut juridique de l'IA, par ses différentes implications dans l'économie numérique, que ce soit dans une relation commerciale ou dans une relation de travail, contribue non seulement à clarifier les rapports juridiques, mais aussi à la détermination du responsable sur les faits préjudiciables causés par l'IA dans un environnement numérique.

L'implication de l'IA dans l'économie numérique intervient de plusieurs manières, tantôt comme un outil de travail ou de gestion, tantôt en remplacement de l'humain, qu'il soit travailleur ou employeur. Et dans cet enchevêtrement de rapports juridiques compliqués par l'environnement numérique, la définition juridique de l'IA est susceptible de déterminer l'étendue de sa responsabilité, et par conséquent, celle des personnes physiques et/ou morales qui interviennent dans le processus de son utilisation.

En réalité, n'existe pas, une solution unique et exhaustive pour chaque problème posé. Qu'il s'agisse de donner à l'IA une existence juridique ou de traiter la question de la responsabilité sur ses faits préjudiciables, les solutions proposées, voire adoptée, sont aussi divergentes que les différends processus de l'implication de l'IA dans les rapports juridiques qui opèrent dans l'économie numérique.

La loi, dans son parcours d'adaptation, doit traiter avec précaution ces divergences, de sorte que l'évolution numérique, ne se standardise pas sur les seuls intérêts économiques des entreprises, mais se préoccupe aussi des intérêts des plus vulnérables dans un environnement digital où les véritables acteurs ne sont pas toujours visibles.

Par cette intervention, nous entendons, dans un premier temps, analyser l'implication de l'IA dans l'économie numérique et son existence juridique, pour ensuite discuter, dans un second temps, la question de la responsabilité sur les faits préjudiciables causés par l'IA dans un environnement digitalisé.

اللقب والإسم: **الدكتور يعقوبي خالد**

الكلية: **مركز التكوين المتواصل**

الهيئة المستخدمة: **جامعة علي كافي – تندوف.**

رقم الهاتف: **06.57.52.76.05**

البريد الالكتروني المهني: **yagoubi44k@gmail.com**

محور المداخلة: **المحور الثالث**

عنوان المداخلة: **دور السجل التجاري الرقمي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني في الجزائر**

الملخــص:

تسعى الدولة الجزائرية إلى ترسيخ أسس الاقتصاد الرقمي في مختلف القطاعات، وعلى وجه الخصوص في قطاع التجارة، وذلك من خلال تبنّي مجموعة من الأطر التشريعية والتنظيمية التي تهدف إلى مواكبة التحول الرقمي. وقد كرّس المشرع الجزائري هذا التوجه من خلال القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الذي يؤكد على ضرورة تهيئة بيئة مناسبة تُمكّن من تحقيق الأهداف المنشودة من مشروع الحوكمة الإلكترونية. ويأتي هذا في إطار الجهود الرامية إلى تحديث الإدارة العمومية من جهة، وتعزيز آليات الرقابة على النشاطات التجارية باستخدام تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة من جهة أخرى، بما يُسهم في رفع فعالية الأداء الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال في البلاد.

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في ظل التحول الرقمي الذي تشهده الجزائر، خاصة في قطاع التجارة. فهي تُبرز الدور المحوري للسجل التجاري الرقمي في تعزيز الشفافية، وتسهيل المعاملات، وتحسين مناخ الأعمال. كما تساهم في توضيح أثر الرقمنة على تطوير الإدارة العمومية وتحقيق الحوكمة الاقتصادية. وتكمن أهمية الموضوع أيضًا في ارتباطه بمكافحة الاقتصاد غير الرسمي ودمج النشاطات التجارية ضمن الإطار القانوني. وبذلك، تُعد هذه الدراسة مساهمة علمية في فهم آليات التحول نحو اقتصاد رقمي فعّال ومستدام.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لكونه الأنسب لمعالجة موضوع السجل التجاري الرقمي وأثره في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري. حيث يقوم هذا المنهج على جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالإطار القانوني والتنظيمي للسجل التجاري الرقمي، وتحليلها لفهم أبعادها وتأثيراتها على البيئة الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة الى جلمة من النتائج أبرزها أن رقمنة السجل التجاري في الجزائر ساهمت بشكل ملحوظ تعزيز الشفافية والرقابة على النشاطات التجارية، وهو ما يُعدّ مؤشرًا إيجابيًا في مسار التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر فعالية وشمولًا. كما أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية الخاصة بالسجل التجاري الرقمي، لضمان استمرارية الخدمات وسهولة الوصول إليها في مختلف مناطق الوطن، بما في ذلك المناطق النائية.

الكلمات المفتاحية: **اقتصاد رقمي، سجل تجاري رقمي، سجل تجاري الكتروني، تجارة الكترونية.**

Abstract:

The Algerian state seeks to consolidate the foundations of the digital economy in various sectors, particularly in the trade sector, by adopting a set of legislative and regulatory frameworks aimed at keeping pace with the digital transformation. The Algerian legislator has enshrined this approach in Law No. 18-05 on e-commerce, which emphasizes the need to create an appropriate environment that enables the achievement of the desired objectives of the e-governance project. This comes within the framework of efforts aimed at modernizing public administration, on the one hand, and strengthening mechanisms for monitoring commercial activities using modern information and communication technologies, on the other hand. This contributes to increasing the effectiveness of economic performance and improving the business climate in the country.

This study is of great importance in light of the digital transformation Algeria is witnessing, particularly in the trade sector. It highlights the pivotal role of the digital commercial register in enhancing transparency, facilitating transactions, and improving the business climate. It also contributes to clarifying the impact of digitization on the development of public administration and achieving economic governance. The importance of the topic also lies in its connection to combating the informal economy and integrating commercial activities within the legal framework. Thus, this study represents a scientific contribution to understanding the mechanisms of transformation towards an effective and sustainable digital economy.

The study relied on a descriptive and analytical approach, as it is the most appropriate for addressing the issue of the digital commercial registry and its impact on enhancing the competitiveness of the Algerian national economy. This approach is based on collecting data and information related to the legal and regulatory framework of the digital commercial registry and analyzing it to understand its dimensions and impact on the economic environment.

The study reached a number of results, most notably that the digitization of the commercial registry in Algeria has significantly contributed to enhancing transparency and oversight of commercial activities, which is a positive indicator in the path of transformation towards a more effective and inclusive digital economy. The study also recommended the need to invest in developing the technological infrastructure for the digital commercial registry to ensure the continuity of services and ease of access to them in various regions of the country, including remote areas.

Keywords: **Digital Economy, Digital Commercial Registry, Electronic Commercial Registry, E-Commerce.**

اللقب والإسم: **إقرشاح فاطمة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (ب)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **07.71 .97 .19 .89**

البريد الالكتروني المهني: fatima.iguerchah@ummto.dz

محور المداخلة: "**المحور الثالث: الآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام**".

عنوان المداخلة: **ملاحظات حول تقنية التسويق الرقمي في القانون الجزائري**

الملخــص:

نتج عن تبني الدولة الجزائرية سياسة اقتصادية تقوم على فكرة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وترقية البيئة الرقمية في مناخ الأعمال، حيث أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة للممارسات التجارية الإلكترونية من خلال القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية وعصرنة المنظومة المصرفية من خلال القانون رقم 23-09، وذلك بهدف مسايرة السوق الافتراضية الدولية، وعليه قمنا من خلال مداخلنا التركيز على نقطتين أساسيتين:

- **أولا:** تحديد مكانة التسويق الرقمي كآلية ضرورية لترقية التجارة الإلكترونية التي تسعى من خلالها الدولة الجزائرية على تعميمها.

- **ثانيا:** تقييم التجربة الجزائرية في مجال التسويق الرقمي ومدى توفير المناخ القانوني الملائم له، وذلك من خلال التطرق إلى عراقيل التسويق الرقمي والحلول المقترحة بهدف تفعيلها.

اللقب والإسم: **أوكيد نبيل**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (ب)**

الكلية: **مركز التكوين المتواصل**

الهيئة المستخدمة: **جامعة التكوين المتواصل – بومرداس.**

رقم الهاتف: **05.60 .76 .45 .25**

البريد الالكتروني المهني: **nabiloukid3@gmail.com**

محور المداخلة: **المحور الأول: التأصيل النّظري للاقتصاد الرقمي**

عنوان المداخلة: **التأصيل النّظري للاقتصاد الرقمي وانعكاساته على البنية الإقتصادية الوطنية**".

الملخــص:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحوّلات عميقة بسبب الثورة الرقمية التي أعادت تشكيل مختلف مناحي الحياة الإقتصادية والاجتماعية، ولقد أصبح الاقتصاد الرقمي اليوم من أهمّ محرّكات النموّ إذ يقوم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل خلق قيمة مضافة جديدة تتجاوز حدود الاقتصاد التقليدي، ولعلّ أهمية الاقتصاد الرقمي لا تكمن فقط في كونه قطاعا ناشئا، بل بإعتباره آلية لإعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية مع تعزيز تنافسيتها في ظلّ بيئة عالمية متسارعة.

يطرح هذا الواقع تحدّيات نظرية ومفاهيمية تتمثّل في ضرورة ضبط مفهوم الاقتصاد الرقمي وتمييزه عن الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الافتراضي، كما تثار كذلك مسألة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة ومدى انعكاساته على البنية الإقتصادية خاصة في الدول النامية التي تسعى جاهدة إلى استغلال الرقمنة كرافعة للنموّ وفقا لما يتطلّبه ذلك من بيئة تشريعية ومؤسساتية ملائمة.

إنطلاقا ممّا سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أيّ حدّ يمكن أن يساهم الاقتصاد الرقمي في بعث وتنمية البنية الإقتصادية الوطنية في ظلّ التحوّلات العالمية المتسارعة؟**

للإجابة على الإشكالية قسّمنا موضوع المداخلة إلى محورين، سيتمّ التطرق في **المحور الأول** إلى: الأبعاد المفاهيمية للاقتصاد الرقمي، على أن يتمّ التعرض في **المحور الثاني** إلى: أثر الاقتصاد الرقمي على بنية الاقتصاد الوطني.

اللقب والإسم: **دعموش فاطمة الزهرة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (ب)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0549846832

البريد الالكتروني المهني: **fatma_zohra.damouche@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الخامس.**

عنوان المداخلة: **التخطيط الحضري الرقمي خيار استراتيجي لدعم توجهات الاستدامة الحضرية"**

الملخــص:

يعد التخطيط الحضري الرقمي نهج حديث في التخطيط العمراني وتسيير الفضاء الحضري للمدينة، ظهر كنتيجة للسياسة الوطنية نحو تعزيز تطبيقات الاقتصاد الرقمي وتعميم الرقمنة على مختلف القطاعات الاقتصادية. يقوم التخطيط الحضري الرقمي على استخدام التكنولوجيا الرقمية كتقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، والمنصات الرقمية... التي من شأنها تطوير مستوى التخطيط من خلال وفرة المعلومات وسهولة الولوج اليها حيث تسهل على المخطط التفاعل مع المعطيات الراهنة والتوقعات المستقبلية لافتراض أحسن الحلول في تصميم المدن وتسيير الفضاء الحضري فيها بكفاءة وفعالية.

يسعى التخطيط الحضري الرقمي الى تجاوز تحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتخطيط الحضري التقليدي في مجالات تطبيقه لاسيما النقل والبناء ونوعية تقديم الخدمات. فرغم أهمية تعميم العمل به في مختلف المدن الجزائرية يشهد الواقع اصطدامه بمجموعة من التحديات التي تؤثر على نجاح تطبيقه وفعالية مضمونه.

للإلمام بالموضوع تم اعتماد الاشكالية التالية:

الاشكالية: **مدى مساهمة التخطيط الحضري الرقمي في دعم الاستدامة الحضرية للمدن باعتبارها أحد القطاعات الأساسية في استراتيجيات الاقتصاد الرقمي؟**

وللإجابة عليها تم اعتماد محورين أساسين كالآتي:

المبحث الاول: اندماج التخطيط الحضري في التوجهات الرقمية لتفعيل أبعاد استدامته.

المبحث الثاني: تطبيقات التخطيط الحضري وتحدياته في ظل الاقتصاد الرقمي.

اللقب والإسم: **سايكي وزنة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (ب)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري، تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **05.50.65.44.99**

البريد الالكتروني المهني: **ouzna.saiki@ummto.dz**

محور المداخلة: **الآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي أمن ومستدام.**

عنوان المداخلة: **رقمنة قانون الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر.**

الملخــص:

يعتبر الاستثمار أحد أبرز القطاعات الحيوية وطرفا أساسيا في معادلة النشاط الاقتصادي، وذلك لما له من أهمية بالغة في تكريس الاستدامة الاقتصادية التي تعد من أهم مقومات الدولة الحديثة، لذا حاول المشرع الجزائري ادراج أساليب التكنولوجيا الحديثة في القطاع الاستثماري، وخلق مناخ إيجابي لجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك عن طريق رقمنة قطاع الاستثمار، والتي أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية التي تسعى غليها الجزائر، لذا تم انشاء المنصة الرقمية للمستثمر التابعة للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، هذه المنصة التي تعمل على تسجيل الاستثمارات ومتابعتها عن بعد مما يسهل الإجراءات ويجعلها أكثر فعالية، وتهدف على الانتقال الكامل من النظام الورقي غلى التعامل الالكتروني في معالج الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، وتشكل أيضا المنصة الرقمية أداة لتوجيه ومرافقة الاستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة استغلالها (المادة 23 من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار)، مما جعلنا نضع لموضوعنا إشكالية وهي **مدى مساهمة المنصة الرقمية للمستثمر في تطوير الاقتصاد الوطني؟**

باعتبارها من الأليات القانونية التي تضمن التحول نحو اقتصاد رقمي امن ومستدام (المحور الثالث).

اللقب والإسم: **شعباني نوال**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (ب)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **06.61.77.02.12**

البريد الالكتروني المهني: **nawal.chabani@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث (الآليات القانونية لضمان تحول محو تحول رقمي آمن ومستدام).**

عنوان المداخلة: **المقومات التقنية لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجزائر**

الملخــص:

سلكت الجزائر في السنوات القليلة الماضية الإتجاه السائد في الاقتصاد العالمي، وهو الإعتماد على الاقتصاد الرقمي لترقية مختلف القطاعات الصناعية والخدماتية، وهذا للتكيّف مع متطلبات النهضة الإقتصادية العالمية التي تتسم بالسرعة والتطور المستمر.

يعتمد الاقتصاد الرقمي أساسا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويهدف إلى بناء اقتصاد قوي ومتين، يكرس مبدأ الشفافية في المعاملات الإقتصادية بما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة.

إن تكريس الاقتصاد الرقمي في الجزائر على أرض الواقع، يتطلب من مختلف مؤسسات الدولة آليات لتفعيله وضمان نجاعته، لذلك يعالج البحث الإشكالية التالية:

ماهي المقومات التقنية الأساسية لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة إلى بيان المقومات التقنية الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي في الجزائر، بما يضمن فعالية تكريس هذا النوع من الاقتصاد، وهذا من خلال إقامة البنية التحتية الرقمية والتشجيع على استخدامها في كل القطاعات، وكذا تكثيف آليات الأمن السيبراني لحماية البيانات المتعلقة بمختلف القطاعات.

اللقب والإسم: **لحراري ويزة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (ب)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري، تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0557656721

البريد الالكتروني المهني: aida.lahrari@hotmail.fr

محور المداخلة: **المحور الثاني**

عنوان المداخلة: **الإشهار الالكتروني بين ضرورتي الوجود والضبط في الاقتصاد الرقمي**

الملخــص:

سمح غزو شبكة الانترنيت لحياة المؤسسات بدفع هذه الأخيرة للعمل على تطوير اتصالاتها التسويقية من خلال استغلال البيئة الرقمية، التي فرضتها التكنولوجيا الحديثة، من أجل الوصول إلى أكبر قدر من المستهلكين والتأثر على عقيدتهم الشرائية، ويشكل الإشهار أحد أهم هذه الأنشطة التي سمحت للمؤسسات باستثمار الفضاء الرقمي عبر استغلال الوسائط الالكترونية، من أجل إغراء وتحفيز المستهلك على التعاقد، لما يوفره الإشهار الالكتروني من مزايا وخصائص يجعله ضرورة في الاقتصاد الرقمي **(المبحث الأول)**.

انتشر توظيف الاشهار الالكتروني في البيئة الرقمية كانتشار النار في الهشيم، لما يحققه من فوائد ومزايا وأرباح لا تقاس للمؤسسات، غير أنه بالمقابل للإشهار الالكتروني العديد من المساوئ، وقد يتسبب في الكثير من الأضرار، لاسيما إذا كان تضليليا، لتتجلى ضرورة ضبطه ووضع إطار قانوني له، وسندرس ذلك في القانون الجزائري **(المبحث الثاني)**.

اللقب والإسم: **مقدم فيصل**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (ب)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري، تيزي وزو.**

رقم الهاتف: 0661485179

البريد الالكتروني المهني: **faical.mokadem@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الخامس**

عنوان المداخلة: **واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر (دراسة تحليلية لقطاع الضرائب)**

الملخــص:

تشكل الرقمنة لغة العصر باعتبارها إحدى أهم التقنيات الحديثة ومن أهم التحولات التكنولوجية المعاصرة التي شهدها العالم المعاصر، حيث يتجه اليوم نحو إتاحة المحتوى الرقمي عبر الفضاء الإلكتروني، وذلك باستخدام تقنيات تسمح بالتحول الرقمي بهدف توفير مصادر المعلومات بحيث أثرت هذه التحولات الرقمية الذي فرضته العولمة على كافة مجالات الحياة، وأسفرت على تحقيق مكاسب كبيرة للدول حيث انعكست إيجابا على آليات عمل وأداء السياسات الإقتصادية الكلية ومن بينها السياسة المالية الجبائية وعليه اتجهت الحكومات إلى تفعيل رقمنة النظام الجبائي باعتباره أهم الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف مواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة والتي تساهم في إعطاء دفع قوية لترسيخ الشكل الجديد من الإدارة الإلكترونية الحديثة للإجراءات الضريبية، مما تسمح بزيادة كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية، وما يتيح كذلك الفرصة للكشف عن التهرب والغش الضريبي والتخفيف عن العبئ الضريبي للمكلفين بالضريبة

من هذا المنظور اتجهت الجزائر وسعت على غرار العديد من الدول على تفعيل رقمنة النظام الجبائي من خلال القيام بإصلاحات هيكلية عملية تنجم مع التحولات الرقمية بهدف حوكمة الإدارة الجبائية وتطوير وتحين جودة الخدمات.

إشكالية الدراسة: نتبع الطريقة الاستقصائية التحليلية حول مدى عصرنة القطاع ورقمنة الإدارة الجبائية.

ما مدى مساهمة التحول الرقمي في تطوير النظام الجبائي الجزائري؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نتطرق إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: عبارة عن مفاهيم أساسية حول الرقمنة (المفهوم، الأهمية، المتطلبات، الأهداف).

المحور الثاني: عبارة عن إطار مفاهيمي للنظام الضريبي (المفهوم، الأسس التنظيمية، دوافع إصلاح النظام الجبائي.

المحور الثالث: عبارة عن إطار عملي حول واقع التحول الرقمي للنظام الجبائي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: **الاقتصاد الرقمي، الضريبة الجبائية، القطاع الضريبي.**

اللقب والإسم: **كادم صافية**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (ب)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

البريد الالكتروني المهني: **safia.kadem@ummto.dz**

محور المداخلة: المحور الأول

عنوان المداخلة: **The challenges of FinTech emergence: Between innovation and regulation**

الملخص:

Abstract :

In Algeria, the digital economy remains underdeveloped despite growing global interest in financial technology (fintech). These digital solutions—covering online payments, e-wallets, and alternative financing—could offer new opportunities for financial inclusion and economic modernization. Yet, local fintech initiatives face significant obstacles, including a lack of legal clarity, limited infrastructure, and low digital trust.

While the potential is real, the environment remains restrictive. In contrast to other African countries that have embraced fintech, Algeria continues to show institutional caution, especially in areas such as cryptocurrency and mobile payments. Moreover, the absence of effective regulation may lead to serious risks such as fraud, money laundering, and data insecurity.

This raises a central question:

How can Algeria foster the emergence of a secure and dynamic fintech sector while managing the associated regulatory and systemic risks?

To address this question, the analysis will be structured around three key axes:

1. First, a brief overview of the current fintech landscape in Algeria, identifying the main players, services offered, and structural limitations.
2. Second, an examination of the legal, institutional, and technological challenges hindering innovation and market confidence.
3. Finally, a discussion of possible national strategies to reconcile innovation with effective regulation, inspired by regional and international best practices.

اللقب والاسم: **بن الشيخ نوال**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (ب)**

الهيئة المستخدمة: **كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 02**

رقم الهاتف: **0668.73.36.65**

البريد الالكتروني المهني: **n.bencheikh1@univ-setif2.dz**

محور المداخلة: **المحور الثاني: متطلبات الاقتصاد الرقمي**

عنوان المداخلة: **العقد الإداري الإلكتروني كأداة لتجسيد الاقتصاد الرقمي في الجزائر**

الملخــص:

إن اعتماد اقتصاد رقمي قائم على استعمال وسائل التكنولوجيا في جميع تعاملاته دفع المشرع الجزائري لتبني استخدام هذه الوسائل، ولعل أهم وسيلة يعتمد عليها الاقتصاد الرقمي هي العقد الإلكتروني الذي بوجوده تقوم المعاملات والعلاقات الاقتصادية، ولا تقتصر هذه المعاملات على أشخاص القانون الخاص من أفراد وشركات بل تتعداه إلى أشخاص القانون العام إذ يمكن للدولة أو المؤسسات الإدارية العمومية أن تكون طرفا فيها، وهذا من خلال العقد الإداري الإلكتروني الذي يشكل حلقة وصل بين المصلحة العامة وتحقيق المزايا الإقتصادية، ويجعل من الإدارة العامة طرفا مساهما في العملية الاقتصادية الرقمية، وفي هذا الإطار فان المشرع الجزائري تبنى العقد الإداري الإلكتروني بموجب المرسوم 15-247 المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام في محاولة منه لتدعيم إقامة إدارة عامة رقمية ذات مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني.

الإشكالية: **ما هو موقف المشرع الجزائري من العقد الإداري الإلكتروني كأداة لتجسيد الاقتصاد الرقمي؟**

محاور الدراسة: تنقسم الدراسة الى مبحثين يفصل المبحث الأول في مفهوم العقد الإداري الإلكتروني ويتضمن مطلبين الأول يشرح تعريف العقد الإداري الإلكتروني والثاني يبين خصائص هذا العقد، بينما يشرح المبحث الثاني موقف المشرع الجزائري من العقد الإداري الإلكتروني وينقسم الى مطلبين الأول يوضح تنظيم العقد الإداري الإلكتروني والمطلب الثاني يشرح كيف يساهم العقد الإداري الإلكتروني في تدعيم الاقتصاد الرقمي الوطني.

اللقب والإسم: **جقريف الزهرة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (ب)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة**

رقم الهاتف: **07.94.54.98.89 / 06.57.57.88.82**

البريد الالكتروني المهني: **zahra.djekrif@univ-skikda.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث: الموسوم بالآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي بمن ومستدام**

عنوان المداخلة: **البنوك الرقمية ودورها في ترقية الاقتصاد الرقمي في الجزائر**

الملخـــص:

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا تكنولوجيا مذهلا وسريعا في جميع مجالات الحياة، وقد توغل هذا التطور في حياة الناس بشكل كبير جدا، حتى أصبح مصطلح الرقمي أو التكنولوجي لا يكاد ينفك عن أي مسمى أو نشاط أو خدمة أو قطاع من القطاعات العامة أو الخاصة.

وهكذا، فقد كان للقطاع المصرفي والمالي الجزائري نصيب من هذا التطور الرقمي، حيث قامت الدولة الجزائرية سنة 2023 والتي لم تكن يوما بمنأي عما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية بالنص على استحداث البنوك الرقمية بموجب القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي، وفي سنة 2024 أصدر بنك الجزائر النظام رقم 24-04 المحدد لشروط تأسيس واعتماد البنوك الرقمية.

ومن ثم، فقد كان لزاما على الدولة الجزائرية البحث عن آليات قانونية تساهم في ترقية الاقتصاد الرقمي، وهذا للحاق بركب دول العالم في مجال تطوير رقمنة اقتصادها، باعتبار أن البنوك الرقمية تعد ركيزة أساسية في النهوض بالاقتصاد الوطني بصفة عامة والاقتصاد الرقمي على وجه الخصوص.

الاشكالية: **كيف يمكن للبنوك الرقمية أن تساهم في ترقية الاقتصاد الرقمي في الجزائر؟**

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم معالجة الموضوع وفق الخطة الآتية:

المحور الأول: مفهوم البنوك الرقمية

المحور الثاني: مظاهر مساهمة البنوك الرقمية في ترقية الاقتصاد الرقمي

اللقب والإسم: **خضار فايزة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (ب)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف**

البريد الالكتروني المهني: **f.kheddar@univ-eltarf.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث: الآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام**

عنوان المداخلة: **وسائل الدفع الالكتروني وفقا لمستجدات القانون رقم 18-05**

الملخــص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على وسائل الدفع الالكترونية بمختلف أنواعها، والتي لاقت رواجا كبيرا في الآونة الأخيرة خاصة مع انتشار وتطور التجارة الالكترونية، حيث يمكن استعمال مواقع التواصل الاجتماعي ومختلف الوسائط الالكترونية لتداول السلع والخدمات، دون تكبد عناء الانتقال من منطقة إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى مع توفير ما يعرف بخدمات التوصيل، وقد نظم المشرع الجزائري هذه المواضيع بموجب قانون التجارة الالكترونية الصادر بموجب القانون رقم 18-05، ولعل أكثر وسائل الدفع الالكترونية الحديثة البطاقات مسبقة الدفع، البطاقات الذكية، النقود والشيكات الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: **وسائل الدفع الالكترونية، التجارة الالكترونية، الوسائط الالكترونية، البطاقات مسبقة الدفع، البطاقات الذكية، النقود الإلكترونية، الشيكات الإلكترونية.**

Abstract:

The study aims to highlight electronic payment methods of various kinds, which have gained significant popularity recently, especially with the spread and development of e-commerce. Social media and various electronic platforms can be used to trade goods and services without the hassle of traveling from one area to another or from one country to another, thanks to what is known as delivery services. The Algerian legislator organized these topics under the e-commerce law issued by Law No. 18-05. Among the most modern electronic payment methods are prepaid cards, smart cards, electronic money, and electronic checks.

Keywords: **electronic payment methods, e-commerce, electronic media, prepaid cards, smart cards, electronic money, electronic checks**.

اللقب والإسم: **عزة عبد الناصر**

الرتبة العلمية: **أستاذ محاضر (ب)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت**

رقم الهاتف: **07.70.19.50.27**

البريد الالكتروني المهني: **abdennasser.azza@univ-temouchent.edu.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث: الآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام**

عنوان المداخلة: **السجل التجاري الإلكتروني في التشريع: آلية أساسية لتحديث الإدارة**

الملخــص:

مع التحولات التي أفرزها النظام الاقتصادي العالمي الجديد المبني على العولمة، وما رافقها من تطور تكنولوجي وانتشار واسع لشبكة الإنترنت، أدركت الدول ضرورة توظيف هذه الوسائل الحديثة لتحسين أداء أجهزتها الإدارية وتطوير خدماتها المقدمة. وقد أضحى اعتماد الرقمنة وسيلة أساسية لتيسير الوصول إلى المعلومات وتسريع الإجراءات الإدارية. وفي هذا الإطار، تبنت العديد من الدول سياسات شاملة لرقمنة قطاعاتها الحكومية والخدماتية وكذا الاقتصادية. وانسجاماً مع هذه المتغيرات الدولية، بادرت الجزائر إلى تبني نموذج الاقتصاد الجديد باتخاذ خطوات تنظيمية وتشريعية، من أبرزها اعتماد السجل التجاري الإلكتروني.

تجسيدا لذلك، عمد المشرع الجزائري إلى اصدار ترسانة من النصوص القانونية تمثلت لا سيما في القانون رقم 13-06 المؤرخ في 23 جويلية 2013 المعدل للقانون رقم 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة الالكترونية؛ حيث نص في المادة 03 منه على امكانية القيد في السجل التجاري بالطريقة الالكترونية ثم المرسوم التنفيذي رقم 15-111 المؤرخ في 03 ماي 2015 المحدد لكيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري؛ الذي نص في المادة الثالثة على إمكانية إرسال الوثائق المتعلقة بالقيد في السجل التجاري

بطريقة الكترونية، وتبعا لذلك أصدر المشرع المرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في 05 أفريل 2018 والذي يهدف إلى تحديد مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة اجراء الكتروني.

وفي هذا الصدد وبناء على الطرح السالف الذكر فإن إشكالية الدراسة كالتالي: **ما هي الأحكام القانونية المقررة للحصول على السجل التجاري وفقا للإجراء الالكتروني؟**

وللإجابة عن الإشكالية السابق طرحها نقسم هذه الدراسة إلى محورين: نتناول في المحور الأول الأساس القانوني لرقمنة السجل التجاري وآثاره، وفي المحور الثاني نتطرق إلى إجراءات حيازة سجل تجاري الكتروني.

اللقب والإسم: **عصام صبرينة**

الرتبة العلمية: **أستاذة محاضرة (ب)**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **05.56.65.91.51**

البريد الالكتروني المهني: **sabrina.assam@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الخامس**

عنوان المداخلة: **رقمنة قطاع الاعلام آلية لترقية الاقتصاد الرقمي في القانون الجزائري**

الملخــص:

يشهد العالم تحولا جذريا نحو الرقمنة في مختلف القطاعات ويعد قطاع الاعلام أحد الركائز الأساسية في هذا التحول، والجزائر تبنت هذا النظام الجديد فيه كاستراتيجية لتعزيز الاقتصاد الرقمي، تماشيا مع التوجهات العالمية والتشريعات الوطنية التي تسعى الى مواكبة الثورة التكنولوجيا، ويهدف رقمنة قطاع الاعلام الى تحويل الخدمات والعمليات الإعلامية الى صيغ رقمية، مما يعزز الكفاءات والشفافية ويخلق فرص جديدة لنمو الاقتصادي.

نظرا لأهمية رقمنة قطاع الإعلام باعتباره احدى مقومات النهوض بالاقتصاد الوطني أولى المشرع الجزائري اهتماما بالغا له وذلك بوضع ترسانة قانونية وتنظيمية تسهر على تكريس الرقمنة في هذا القطاع ووضع آليات تنظمه لاسيما سلطات الضبط، وتتجسد هذه القوانين في كل من القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام (الملغي) الذي خصص له باب كاملا له تحت عنوان الاعلام الرقمي، كما أصدر مرسوم تنفيذ رقم 20-332 المحدد لممارسة نشاط الاعلام عبر الانترنت ونشر الرد والتصحيح عبر الموقع الالكتروني بتاريخ 20 نوفمبر 2020، إضافة الى قانون النشاط السمعي البصري لسنة 2014 والقانون الجديد للإعلام الا وهو القانون العضوي رقم 23-14، لكن رغم الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في هذا المجال الا أنه تواجهه عدة تحديات.

الإشكالية: **مدى مساهمة رقمنة قطاع الإعلام في تعزيز الاقتصاد الرقمي في القانون الجزائري؟**

للإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم هذا الموضع الى مبحثين:

المبحث الأول الموسوم بـ: الإطار القانوني لرقمنة قطاع الاعلام

المبحث الثاني: أثر رقمنة قطاع الاعلام على الاقتصاد الرقمي الجزائري: فرص وتحديات.

اللقب والإسم: **زقان نبيل**

الرتبة العلمية: **أستاذ مساعد أ**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو**

رقم الهاتف: **0552653978**

البريد الالكتروني المهني: **nabil.zeggane@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الأول.**

عنوان المداخلة: **المقومات القانونية للاقتصاد الرقمي في الجزائر**

الملخــص:

يعرف العالم تحولا نحو الاقتصاد الرقمي، هذا الأخير الذي أصبح يشكل دافعا للنمو الاقتصادي وفضاء جديدا للتعاملات التجارية والخدماتية، ولم يكن هذا التحول بمنأى عن الجزائر، التي تبنت توجهات واضحة نحو رقمنة مختلف القطاعات، من خلال منظومة تشريعية تشمل كل من التجارة الإلكترونية، وحماية البيانات الشخصية، وتنظيم العقود الإلكترونية، وقانون حماية الملكية الفكرية الرقمية، **بالإضافة إلى استراتيجيات ترسيخ التحول الرقمي في القطاعات المختلفة وتحديث البنية التحتية الرقمية.**

كما توجد جهود لتحديث الإطار القانوني لدعم الابتكار الرقمي وتسهيل التبادلات عبر الإنترنت، ويُعد توفير مقومات قانونية فعالة للاقتصاد الرقمي شرطا أساسيا لضمان الثقة في المعاملات الإلكترونية، وحماية الحقوق، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية القائمة على التكنولوجيا الحديثة.

ومن هنا تركز اشكالية البحث المتمثلة فيما يلي: إلى أي مدى استطاع القانون الجزائري توفير مقومات قانونية فعّالة تدعم بناء اقتصاد رقمي آمن؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم اعتماد التقسيم أدناه:

المبحث الأول: تحديد الإطار العام للمقومات القانونية للاقتصاد الرقمي في القانون الجزائري.

المبحث الثاني: تقييم فعالية المنظومة القانونية الجزائرية في دعم الاقتصاد الرقمي.

اللقب والإسم: **بوخديمي بلقاسم الخليل**

الرتبة العلمية: **دكتور/أستاذ مؤقت**

الكلية: **كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير**

الهيئة المستخدمة: **جـامعة الجزائر 3**

رقم الهاتف: **0559.38.28.50**

البريد الالكتروني المهني: **B.k.boukhedimi@gmail.com**

محور المداخلة: **المحور الأول: التأصيل النظري للاقتصاد الرقمي**

عنوان المداخلة: **مدخل مفاهيمي للاقتصاد الرقمي**

الملخــص:

إن الهدف من هذه الورقة البحثية هو معرفة أهم المرتكزات الفكرية للاقتصاد الرقمي، حيث أن العالم اليوم يشهد تحوّلا ملحوظا في مجال رقمنة المعلومات وأيضا التوجه نحو التكنولوجيا الرقمية، وهذا في جميع المجالات، وهو الأمر الذي أصبح حتمية لا مفر منها خاصة في ظل الكم الهائل للمعلومات والبيانات التي أصبحت تشكل عبئا على العنصر البشري من ناحية الوقت والجهد المبذول من أجل معالجة والتعامل مع مثل هذه المعلومات، حيث أن الوسائل والأدوات التي يوفرها الاقتصاد الرقمي من البرمجيات والتقنيات المختلفة القائمة على أتمتة العمليات الروتينية التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية، الشيء الذي من شأنه ربح الوقت في معالجة البيانات وبالتالي اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

كما أن العولمة في القطاع الاقتصادي بالإضافة إلى سعي المؤسسات إلى تعزيز القدرة التنافسية تعتبر من أهم مبررات التوجه نحو الاقتصاد الرقمي في ظل تطبيق وتكريس مبادئ الحوكمة وتحقيق الشفافية.

وانطلاقا مما سبق، قمنا بطرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو الاقتصاد الرقمي؟ وماهي مبررات وأسباب ظهوره؟** وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: ماهية الاقتصاد الرقمي.

المحور الثاني: مبررات التوجه نحو الاقتصاد الرقمي.

المحور الثالث: المفاهيم ذات الصلة المباشرة بالاقتصاد الرقمي.

Abstract :

The aim of this research paper is to identify the most important intellectual foundations of the digital economy. The world today is witnessing a remarkable transformation in the field of information digitization and the shift towards digital technology across all fields.

This has become an unavoidable imperative, especially in light of the vast amount of information and data that has become a burden on the human element in terms of the time and effort expended to process and handle such information.

The means and tools provided by the digital economy, including software and various technologies based on automating the routine operations carried out by economic institutions, save time in data processing and, consequently, in making timely decisions.

Globalization in the economic sector, in addition to institutions' efforts to enhance competitiveness, are among the most important justifications for the shift towards a digital economy, in light of the application and consecration of the principles of governance and achieving transparency.

Based on the above, we pose the following main question :

What is the digital economy ? What are the justifications and reasons for its emergence ?
To answer this main question, we divided this study into three sections :

Section one : The Nature of the Digital Economy
Section two : Justifications for Moving Towards the Digital Economy
Section three : Concepts Directly Related to the Digital Economy

---

اللقب والإسم: **بولعسل محمد**

الرتبة العلمية: **أستاذ متعاقد**

الهيئة المستخدمة: **جامعة التكوين المتواصل – الجزائر 1**

رقم الهاتف: **0661463821**

البريد الإلكتروني : boulassel41@gmail.com

محور المداخلة : المحور الثاني – متطلبات الإقتصاد الرقمي – .

عنوان المداخلة : الطبيعة القانونية للعقود الذكية .

ملخص المداخلة :

يقع العالم الآن على أعتاب ثورة نوعية جديدة يقودها الذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء وسلاسل الكتل، والعملات الإفتراضية المشفرة والشرائح الذكية المزروعة في جسم الإنسان وغيرها من التقنيات الذكية ، فالبشرية اليوم أصبحت على وشك التحول نحو جيل جديد من المجتمعات ، حيث ينذر هذا التحول بظهور مجتمع فائق الذكاء تكون فيه اليد العليا للآلة على الإنسان.

وقد انعكس كل هذا على تطور – نظرية العقد – التي تأثرت هي الأخرى بشكل كبير بالتكنولوجيا الحديثة وتغيرت النظرة التقليدية للعقود وطرق التعاقد ، فظهرت العقود الإلكترونية التي تبرم عبر الأنترنت ولم يتوقف التطور عند حد هذه العقود إذ ظهرت تصرفات جديدة أطلق العقود الذكية ، تتلخص فكرة هذه الورقة البحثية في البحث في قضية أثارت جدلا فقهيا وتشريعيا وتحديات كبيرة للمنظومة القانونية ألا وهي العقود الذكية ، بسبب حداثة هذا التصرف الجديد ، اختلفت القوانين والتشريعات فضلا عن الباحثين والفقهاء عن الطبيعة القانونية له ، والذي ينعكس بدوره على مسألة النظام القانوني الذي يحكم المتعاملين بهذه العقود ، تندرج إشكالية هذه الدراسة حول البحث عن ***مدى إستيعاب المنظومة القانونية القائمة للعقود الذكية والوقوف على طبيعتها القانونية ؟***

وبصدد معالجة مشكلة الدراسة والإجابة على أسئلتها الفرعية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين ، نخصص المبحث الأول لدراسة ماهية العقود الذكية من حيث تعريفها وخصائصها وأركانها ، أما المبحث الثاني فنتطرق من خلاله للبحث في الطبيعة القانونية لهذه العقود .

الكلمات المفتاحية : العقود الذكية ، العملات الرقمية ، سلسلة الكتل ، البيتكوين .

Abstract

The world is now on the cusp of a new revolution driven by artificial intelligence, the Internet of Things, blockchains, cryptocurrencies, smart chips implanted in the human body, and other smart technologies.

Humanity today is on the verge of transitioning to a new generation of societies, with this transition heralding the emergence of a super-intelligent society in which machines will have the upper hand over humans.

All of this has been reflected in the development of contract theory, which has also been greatly influenced by modern technology and has changed the traditional view of contracts and methods of contracting. Electronic contracts concluded via the Internet have emerged, and development has not stopped at these contracts, as new actions have emerged that have launched smart contracts.

The idea of this research paper is to examine an issue that has sparked jurisprudential and legislative controversy and posed significant challenges to the legal system, namely smart contracts. Due to the novelty of this new concept, Laws and legislation, as well as researchers and jurists, have differed on its legal nature, which in turn reflects on the legal system governing those dealing with these contracts.

The problem addressed in this study is the extent to which the existing legal system accommodates smart contracts and their legal nature. In order to address the problem of the study and answer its sub-questions, we have decided to divide this study into two sections. The first section is devoted to studying the nature of smart contracts in terms of their definition, characteristics, and pillars, while the second section examines the legal nature of these contract.

Keywords: smart contracts, digital currencies, blockchain, Bitcoin

اللقب والإسم: **منزول يمينة**

الرتبة العلمية: **دكتورة / أستاذة متعاقدة**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة ابن خلدون – تيارت**

رقم الهاتف: **06.59.11.33.28**

البريد الالكتروني المهني: **yamina.menzoul@univ-tiaret.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث: الآليات القانونية لضمان التحول نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام**

عنوان المداخلة: **السجل التجاري الإلكتروني كآلية لتعزيز التحول نحو اقتصاد رقمي آمن**

–بين متطلبات التحديث وتحديات ذلك–

الملخــص:

في خضم التحولات الرقمية التي يشهدها العالم خلال العقدين الأخيرين، سعت الدولة جاهدة في وضع خارطة لتوسيع التعامل الرقمي في مختلف المجالات خاصة في المجال التجاري حيث عمدت الإداراة إلى اعتماد السجلات التجارية الالكترونية كأحد أهم الأدوات القانونية والإدارية التي تواكب هذا التحول، إذ تعد وسيلة لتقييد التجار والأنشطة التجارية بصورة رقمية، بما يسهم في تسهيل الإجراءات وتحقيق الشفافية وتعزيز الثقة في المعاملات التجارية.

إلا أن هذا التحول يطرح جملة من الإشكالات القانونية خاصة في مجال القانون الخاص الذي يولي أهمية كبرى لحجية التصرفات ووسائل الاثبات وحماية الغير وغيرها من الضمانات التي يتوجب توافرها في السجل التجاري.

ومن منطلق ذلك تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة كونها تتناول آلية قانونية مستحدثة تعمل على تعزيز التحول نحو اقتصاد رقمي آمن مع ما يطرحه من تحديات قانونية خصوصا في مجال الاثبات وحماية المعطيات وضمان الثقة بين المتعاملين، وتهدف إلى تحليل الإطار القانوني المنظم للسجل التجاري وتبيان مدى حجية

بياناته في المعاملات الخاصة، مع تسليط الضوء على الثغرات القانونية واقتراح حلول علمية تواكب التطورات الرقمية وتضمن حماية الحقوق.

ورغم المزايا التي تسعى الإدارة لتحقيقها من وراء رقمنة السجل التجاري، إلا أن ذلك من شأنه أن يطرح مجموعة من التحديات التي تعيق التعامل الآمن بالسجل التجاري الالكتروني، ومنه تكمن الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة في: **ما مدى فاعلية السجل التجاري الإلكتروني في دعم التحول نحو اقتصاد رقمي آمن؟**

للإجابة على هذه الإشكالية سيتم دراستها وفقا لمحورين اثنين:

- **المحور الأول: الإطار التنظيمي للسجل التجاري الإلكتروني**
- **المحور الثاني: مظاهر التعامل بالسجل التجاري الإلكتروني**

اللقب والإسم: **إقلولي فيصل**

الرتبة العلمية: **طالب دكتوراه**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري، تيزي وزو.**

محور المداخلة: **المحور الرابع**

عنوان المداخلة: **رقمنة قطاع التجارة الخارجية في ظل المرسوم التنفيذي رقم 25-234 المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات وتنظيمها وسيرها**

الملخــص:

تستهدف هذه المداخلة تحليل التحول الرقمي في قطاع التجارة الخارجية الجزائرية، وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 25-234 المؤرخ في 3 سبتمبر 2025، الذي يُعد إطاراً تنظيميا لإنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات كهيكل داعم. وتتركز الدراسة بشكل أساسي حول فحص المنصة الرقمية للمُصدر المنصوص عليها تحديداً في المادة 24 من المرسوم، والتي صُممت لتمثل آلية حيوية للمرافقة الإلكترونية الشاملة للمصدرين. تتناول الدراسة

تحليل فاعلية هذه المنصة في ربط وتوحيد الأنظمة المعلوماتية للقطاعات والإدارات الحكومية المختلفة (كالجمارك، والموانئ، والمصارف) التي تتدخل في إتمام عمليات التصدير.

وفي هذا السياق، تطرح المداخلة إشكالية محورية تتمثل في مدى قدرة هذا التحول الرقمي الجديد، بكافة آلياته، على تحقيق الشفافية الكاملة في التعاملات التجارية الخارجية، وإزالة المعيقات البيروقراطية والإجرائية التي طالما أعاقت التجارة، تمهيداً لفتح الأسواق الدولية أمام المنتجات الوطنية بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وبالتالي الإسهام في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

اللقب والإسم: **بشوش نورية**

الرتبة العلمية: **طالبة دكتوراه**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو**

محور المداخلة: **المحور الخامس**

عنوان المداخلة: **التحكيم الإليكتروني آلية لتجسيد الرقمنة في مجال تسوية المنازعات**

Electronic arbitration as a mechanism for embodying digitization in the field of dispute resolution

الملخــص:

أحدثت الثورة الرقمية تحولا عميقا في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية والاجتماعية والقانونية. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى آليات جديدة لتسوية النزاعات تتماشى مع طبيعة العصر الرقمي. فالتحكيم الإلكتروني جاء ليعكس هذا التوجه فيعتبر كإحدى أهم صور تجسيد الرقمنة في ميدان تسوية النزاعات، حيث أصبح يشكل بديلا عصريا للتحكيم التقليدي. فقد أتاح هذا النمط سرعة الإجراءات، تخفيض التكاليف، وتجاوز العوائق المكانية والزمانية، مما جعله أداة فعالة في دعم التجارة الدولية والمعاملات الرقمية.

يتجلى الطابع الرقمي للتحكيم الإلكتروني من خلال استعمال منصات التحكيم عبر الإنترنت، تبادل المستندات والبيانات إلكترونيًا، واعتماد التوقيع الرقمي في توثيق الاتفاقات. كما ساهمت الرقمنة في تعزيز

الشفافية وضمان سرية المعطيات، بما يتلاءم مع خصوصيات المعاملات الرقمية المعاصرة. وعليه يمكن القول إن التحكيم الإلكتروني يمثل آلية فعالة لتجسيد الرقمنة في مجال تسوية النزاعات.

الكلمات المفتاحية: **التحكيم الإليكتروني، الرقمنة، تسوية المنازعات إليكترونيا.**

Abstract:

The digital revolution has profoundly transformed various aspects of economic, social, and legal life. In this context, the need for new dispute resolution mechanisms that are in line with the nature of the digital age has emerged. Electronic arbitration reflects this trend and is considered one of the most important manifestations of digitalization in the field of dispute resolution, constituting a modern alternative to traditional arbitration. This approach has enabled speedy procedures, reduced costs, and the overcoming of spatial and temporal barriers, making it an effective tool in supporting international trade and digital transactions.

The digital nature of e-arbitration is evident through the use of online arbitration platforms, the electronic exchange of documents and data, and the adoption of digital signatures to authenticate agreements. Digitization has also contributed to enhancing transparency and ensuring data confidentiality, in line with the specificities of contemporary digital transactions. Therefore, it can be said that e-arbitration represents an effective mechanism for embodying digitalization in the field of dispute resolution.

Keywords: **electronic arbitration, digitization, electronic dispute resolution.**

اللقب والإسم: **بن سعدة محمد**

الرتبة العلمية: **طالب دكتوراه**

الكلية: **كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة الجزائر 3**

رقم الهاتف: **06.96.89.09.07**

البريد الالكتروني المهني: **bensaada.mohamed@univ-alger3.dz**

محور المداخلة: **المحور الخامس: واقع ومخاطر الإقتصاد الرقمي في الجزائر**

عنوان المداخلة: **رقمنة الاقتصاد أم رقمنة التجريم؟**

قراءة نقدية في السياسات الجزائرية من خلال قانون رقم 25-10الذي يجرم التعامل بالعملات المشفرة

Digitalizing the Economy or Criminalizing It? A Critical Reading of Algerian Policies Through Law 25-10 Criminalizing Cryptocurrency Transactions

الملخــص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية التحول الرقمي في الاقتصاد الجزائري في ظل السياسات القانونية التي تجرّم بعض أدواته، وعلى رأسها العملات المشفرة. تنطلق من عنوان نقدي: "رقمنة الاقتصاد أم رقمنة التجريم؟"، لتفكك التناقض بين الخطاب الرسمي الذي يدعو إلى الرقمنة، وبين الممارسات التشريعية التي تعيق هذا التحول. تعتمد الدراسة على قراءة نقدية لقانون **أدرجه العدد 48 من الجريدة الرسمية يحمل رقم 25-10، صدر بتاريخ 24 جويلية 2025، ويتضمن تعديلات جوهرية على القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحته. ويُدخل النص المعدل مواد واضحة وصريحة تُجرّم أي شكل من أشكال التعامل أو التداول أو التعدين بالعملات الافتراضية والرقمية على المستوى الوطني.**

تحلل الدراسة هذا القانون من زاويتين: الأولى قانونية، تُبرز غياب التدرج التشريعي وعدم وجود آليات تنظيمية أو تجريبية قبل اللجوء إلى التجريم؛ والثانية اقتصادية، تُظهر كيف أن هذا القانون يحدّ من فرص الابتكار المالي، ويعزز السوق السوداء، ويُقصي الجزائر من ديناميكيات الاقتصاد الرقمي العالمي. كما تقارن الدراسة التجربة الجزائرية بنماذج مغاربية مثل المغرب وتونس، لتبيّن الفجوة في الرؤية الاستراتيجية. وتخلص الدراسة إلى أن السياسات الجزائرية تعاني من ازدواجية بين الرغبة في الرقمنة والخوف من فقدان السيطرة، مما يؤدي إلى تشريعات ردعية بدلًا من تنظيمية. وتقترح إعادة النظر في القانون ضمن إطار شامل للتحول الرقمي، يشمل التنظيم، التجريب، والرقابة، بدلًا من التجريم المطلق.

الكلمات المفتاحية: **الاقتصاد الرقمي، العملات المشفرة، السياسات الجزائرية، التجريم القانوني، التحول الرقمي.**

Abstract:

This study addresses the dilemma of digital transformation in Algeria's economy amid legal policies that criminalize some of its core tools, most notably cryptocurrencies. It adopts a critical title—**"Digitalizing the Economy or Criminalizing It?"**—to unpack the contradiction between the official discourse promoting digitalization and the legislative practices that obstruct it. The study is based on a critical reading of Law No. 25-10, published in Official Gazette No. 48 on July 24, 2025, which introduces substantial amendments to Law No. 05-01 concerning the prevention and fight against money laundering and terrorism financing. The revised text explicitly

criminalizes all forms of dealing, trading, or mining of virtual and digital currencies at the national level.

The study analyzes this law from two perspectives: the legal dimension highlights the absence of gradual legislative development and the lack of regulatory or experimental mechanisms prior to criminalization; the economic dimension reveals how the law restricts financial innovation, fuels underground markets, and excludes Algeria from global digital economic dynamics. A comparative analysis with Maghreb countries such as Morocco and Tunisia illustrates the strategic gap in Algeria's approach.

The study concludes that Algerian policies suffer from a duality: a desire for digital modernization coupled with institutional fear of losing control, leading to punitive rather than regulatory legislation. It recommends reconsidering the law within a comprehensive framework for digital transformation—one that includes regulation, experimentation, and oversight instead of absolute criminalization.

Keywords: **Digital economy, cryptocurrency, Algerian policies, legal criminalization, digital transformation.**

الإشكالية:

رغم تبني الجزائر لخطاب رسمي يدعو إلى رقمنة الاقتصاد وتحديث البنية المالية، إلا أن السياسات التشريعية، وعلى رأسها قانون تجريم التعامل بالعملات المشفرة المتمثل في القانون رقم 25-10، كشف عن تناقض بنيوي بين أهداف الرقمنة ومنطق الردع القانوني. تنبع الإشكالية من سؤال جوهري:

هل تسير الجزائر نحو اقتصاد رقمي فعلي، أم أنها تكرّس رقمنة التجريم بدلًا من رقمنة التنمية؟

وبالتالي فإن هذا التوتر بين الطموح الرقمي والخوف السيبراني هو الذي أصبح يطرح تحديات عميقة في فهم السياسة العامة الاقتصادية الجزائرية.

الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى انسجام قانون تجريم العملات المشفرة مع أهداف التحول الرقمي في الجزائر؟
2. كيف تؤثر هذه التشريعات على بيئة الابتكار المالي والتكنولوجي؟
3. هل يعكس التجريم خوفًا مؤسساتيًا أم غيابًا للرؤية الاستراتيجية؟
4. ما الفرق بين التجربة الجزائرية ونماذج مغاربية أخرى في التعامل مع العملات الرقمية؟
5. ما البدائل القانونية الممكنة لتحقيق رقابة دون تعطيل الرقمنة؟

الفرضيات الأساسية:

1. قانون تجريم العملات المشفرة يعكس منطقًا ردعيًا أكثر من كونه تنظيميًا.
2. هذا القانون يعيق تطور الاقتصاد الرقمي ويعزز السوق السوداء الرقمية.
3. هناك فجوة بين الخطاب الرسمي حول الرقمنة والممارسات التشريعية الفعلية.
4. غياب التدرج التشريعي والتجريب يضعف فرص بناء منظومة رقمية آمنة وفعالة.

المناهج المعتمدة في الدراسة:

1. **المنهج القانوني التحليلي:** يركز على تحليل النصوص القانونية ذات الصلة، خاصة المادة 389 مكرر من قانون العقوبات. يُستخدم لفهم منطق التجريم، وحدود الصياغة القانونية، ومدى توافقها مع المبادئ الدستورية والاقتصادية. يساعد في كشف الثغرات التشريعية وغياب التدرج في التنظيم.

2. **المنهج النقدي المقارن:** يقارن التجربة الجزائرية بنماذج مغاربية وعالمية (مثل المغرب، تونس، الإمارات). يبرز الفروقات في السياسات، ويكشف عن غياب الرؤية الاستراتيجية في الجزائر مقابل خطوات تنظيمية في دول أخرى. يُستخدم لتقييم مدى واقعية السياسات الجزائرية.

3. **المنهج السوسيولوجي الرقمي:** يحلل الثقافة الرقمية في المجتمع الجزائري، ومدى استعداد الأفراد والمؤسسات للانخراط في الاقتصاد الرقمي. يُظهر كيف أن ضعف الوعي الرقمي والفجوة التكنولوجية يساهمان في تعقيد تطبيق السياسات القانونية.

4. **المنهج الاستشرافي:** يركز على استشراف مستقبل الاقتصاد الرقمي في الجزائر بناءً على المعطيات الحالية. يُستخدم لتقديم سيناريوهات بديلة، واقتراح سياسات تنظيمية مرنة، وتحديد فرص الإصلاح القانوني في ظل التحول العالمي نحو الرقمنة.

النظريات المعتمدة لتوسيع التحليل:

1. **نظرية الحوكمة الرقمية:** تُعنى بكيفية إدارة الدولة للتحول الرقمي من خلال التشريعات، المؤسسات، والرقابة. تُستخدم لتحليل مدى قدرة الجزائر على بناء منظومة رقمية متماسكة، وتقييم التوازن بين الرقابة والابتكار.

2. **نظرية الأمن السيبراني:** تُفسر منطق التجريم من زاوية حماية الفضاء الرقمي من الجرائم الإلكترونية. تُستخدم لفهم دوافع الدولة في تجريم العملات المشفرة، لكنها تكشف أيضًا عن حدود هذا المنطق إذا لم يُرافق بتنظيم.

3. **نظرية الاقتصاد المؤسسي الجديد:** تربط بين المؤسسات القانونية والفعالية الاقتصادية. تُستخدم لتحليل كيف تؤثر القوانين على سلوك الفاعلين الاقتصاديين، وتُظهر أن التجريم قد يؤدي إلى نتائج عكسية إذا لم يُصمم بطريقة محفزة.

محاور الدراسة:

1. تحليل قانون رقم 25-01 لتجريم العملات المشفرة في ضوء أهداف الرقمنة الاقتصادية.
2. مقارنة السياسات الجزائرية بنماذج مغاربية وعالمية في تنظيم الاقتصاد الرقمي.
3. اقتراح بدائل قانونية وتنظيمية لتحقيق تحول رقمي آمن وفعال.

أهداف الدراسة:

1. تفكيك التناقض بين الخطاب الرقمي والسياسات التشريعية الجزائرية.
2. تحليل قانون تجريم العملات المشفرة من منظور نقدي.
3. إبراز آثار هذا القانون على الابتكار المالي والاقتصادي.
4. تقديم بدائل تنظيمية أكثر انسجامًا مع التحول الرقمي.
5. المساهمة في بناء رؤية استراتيجية وطنية للاقتصاد الرقمي.

الأهمية العلمية للدراسة:

1. تفتح مجالًا جديدًا في الدراسات القانونية الرقمية في السياق الجزائري.
2. تقدم قراءة نقدية غير تقليدية للتشريعات الاقتصادية.

3. تربط بين القانون والاقتصاد الرقمي في إطار نظري متكامل.
4. تساهم في إثراء الأدبيات حول الحوكمة الرقمية في الدول النامية.
5. تطرح نموذجًا تحليليًا قابلًا للتطبيق في دراسات مقارنة مغاربية.

الأهمية العملية للدراسة:

1. تساعد صناع القرار في مراجعة السياسات القانونية الخاصة بالرقمنة.
2. تقدم توصيات قابلة للتنفيذ في مجال تنظيم العملات المشفرة.
3. تساهم في بناء بيئة قانونية محفزة للابتكار المالي.
4. تدعم جهود المجتمع المدني في المطالبة بتشريعات مرنة وعادلة.
5. تفتح المجال لتجارب تنظيمية تجريبية تحت رقابة الدولة بدلًا من التجريم المطلق.

الخاتمة:

لقد كشفت هذه الدراسة عن مفارقة جوهرية في السياسات الاقتصادية الجزائرية المعاصرة، حيث تتبنى الدولة خطابًا رسميًا يدعو إلى رقمنة الاقتصاد، لكنها في الوقت ذاته تجرّم أحد أبرز أدواته العالمية، وهي العملات المشفرة. من خلال القراءة النقدية لقانون تجريم التعامل بالعملات الرقمية المتمثل في قانون 25-10 إتضح أن التشريع الجزائري عكس منطقًا ردعيًا أكثر من كونه تنظيميًا، لأنه مازال يعاني من غياب التدرج، وافتقار للرؤية الاستشرافية. هذا التناقض بين الطموح الرقمي والتخوف السيبراني سيضعف فرص الجزائر في بناء اقتصاد رقمي فعّال، ويعزز الفجوة بين النصوص القانونية والواقع التكنولوجي. وعليه فإن تجاوز هذه الإشكالية يتطلب إعادة صياغة السياسات العامة الاقتصادية ضمن رؤية متكاملة تجمع بين الرقابة والابتكار، وبين الحماية والانفتاح.

النتائج:

1. قانون تجريم العملات المشفرة في الجزائر يعكس منطقًا وقائيًا غير مصحوب بتنظيم أو تجريب.
2. هناك فجوة واضحة بين أهداف الرقمنة الاقتصادية والتشريعات المطبقة فعليًا.
3. السياسات الحالية تعيق الابتكار المالي وتدفع الفاعلين نحو السوق السوداء الرقمية.

4. التجربة الجزائرية تفتقر إلى المقاربة المقارنة التي تعتمدها دول مغاربية أخرى.
5. غياب الثقافة الرقمية والبنية التحتية يزيد من تعقيد تطبيق السياسات القانونية.

التوصيات:

1. **مراجعة قانون العقوبات** بما يسمح بتنظيم التعامل بالعملات المشفرة تحت رقابة الدولة بدلًا من تجريمه المطلق.
2. **إنشاء هيئة وطنية لتنظيم الأصول الرقمية** تكون مسؤولة عن الترخيص، الرقابة، والتجريب.
3. **إطلاق برامج توعية رقمية** لتعزيز الثقافة الرقمية لدى المواطنين والمؤسسات.
4. **تبني مقاربة تدريجية في التشريع** تبدأ بالتجريب ثم التنظيم قبل الردع.
5. **الاستفادة من التجارب المغاربية والدولية** في بناء منظومة رقمية متكاملة تراعي الخصوصية الجزائرية.

اللقب والإسم: **جبلاحي علي**

الرتبة العلمية: **طالب دكتوراه**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مرسلي عبد الله – تيبازة**

البريد الالكتروني المهني: **ali.djablahi@gmail.com**

محور المداخلة: **المحور الرابع**

عنوان المداخلة: **"الاقتصاد الرقمي كآلية استراتيجية في تحسين الخدمات في الإدارة العمومية"**

Digital Economy as a Strategic Mechanism for Improving Services in Public Administration

الملخــص:

يشكّل الاقتصاد الرقمي أحد أهم التحولات البنيوية في الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث بات يمثل آلية استراتيجية لإعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية وتحسين أداء المؤسسات، لا سيما في مجال الإدارة العمومية. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه المداخلة إلى إبراز دور الاقتصاد الرقمي في دعم كفاءة المرفق العام ورفع جودة الخدمات المقدّمة للمواطنين.

في هذا الإطار، تتمثل الخطوة الأولى في تحديد المفهوم النظري للاقتصاد الرقمي وخصائصه، باعتباره نموذجاً اقتصادياً يقوم على توظيف التقنيات الحديثة والبيانات الرقمية والشبكات الذكية في خلق القيمة المضافة. كما يتم التطرق إلى هيكلة الاقتصاد الرقمي ومكوناته، بما في ذلك البنية التحتية التكنولوجية، المنصات الرقمية، الخدمات المالية الإلكترونية، والتأهيل البشري، بوصفها ركائز أساسية لنجاح التحول الرقمي.

وتناقش الدراسة كذلك الأسس والمتطلبات الضرورية لتبني هذا الاقتصاد في بيئة العمل الإداري، بدءاً من الإطار القانوني والتنظيمي، مروراً بتعزيز الثقافة الرقمية، وصولاً إلى تأمين البنية التحتية المعلوماتية وحماية البيانات. وفي السياق نفسه، يتم تقييم المزايا والتحديات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، فهو يتيح تحسين جودة الخدمات، تقليص الوقت والتكاليف، وتعزيز الشفافية، لكنه في المقابل يثير إشكالات تتعلق بالفجوة الرقمية، المخاطر السيبرانية، ونقص الكفاءات المتخصصة.

وتخلص المداخلة إلى أنّ تفعيل الاقتصاد الرقمي يمثل خياراً استراتيجياً لتطوير الإدارة العمومية في الجزائر، غير أنّ تحقيق مردوديته يتطلب تبني رؤية شاملة تراعي الأبعاد التكنولوجية والتنظيمية والبشرية، بما يضمن استدامة الإصلاح الإداري والتحول الرقمي.

اللقب والإسم: **جلال إيمان**

الرتبة العلمية: **طالبة دكتوراه**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

البريد الالكتروني المهني: **imane.djellal@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الأول: "التأصيل النظري للاقتصاد الرقمي"**

عنوان المداخلة: **الاقتصاد الرقمي: المفهوم والأبعاد**

الملخــص:

يشكل الاقتصاد الرقمي نموذجا جديدا من نماذج الاقتصاد المعاصر، يعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الحديثة كوسيلة لإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات. وقد ظهر هذا النموذج نتيجةً للتطور

التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم، والذي أسفر عن ظهور تقنيات حديثة مثل الإنترنيت، الذكاء الاصطناعي، وهي كلها تقنيات ساهمت في تغيير نمط أداء الأنشطة الاقتصادية التقليدية، حيث لم تعد الأسواق محصورة في نطاق جغرافي معين، كما أن العمليات التجارية لم تعد تتم بالطرق المادية البحتة، إذ أصبح بإمكان الأفراد والشركات إتمام معاملاتهم عن بعد بكل سهولة، وفي زمن قياسي.

سنهدف من خلال هذه الدراسة إلى استعراض مفهوم الاقتصاد الرقمي، من خلال تعريفه وتحليل نشأته وتطوره، ثم إبراز أبعاده الأساسية، مثل البنية التحتية الرقمية، البيانات الضخمة، ورأس المال البشري الرقمي. وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمثل الاقتصاد الرقمي تحولا حقيقيا في مفاهيم وآليات النشاط الاقتصادي التقليدي؟ وما أبرز أبعاده وتأثيراته المعاصرة؟**

سيتم الإجابة عن هذه الإشكالية بالاعتماد على المنهج الوصفي، بتقسيم الدراسة إلى محورين، يتعلق الأول بمفهوم الاقتصاد الرقمي، بينما يتعلق المحور الثاني بأبعاد الاقتصاد الرقمي.

اللقب والإسم: **طوبال ليندة**

الرتبة العلمية: **طالبة دكتوراه**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري، تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **0674088658**

البريد الالكتروني المهني: **lynda.toubal@ummto.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث: الآليات القانونية لحماية المستهلك في ظل التحول الرقمي**

عنوان المداخلة: **"المسؤولية المدنية للمورد الإلكتروني كآلية لحماية المستهلك الرقمي: قراءة نقدية في ضوء القانون رقم 18-05**

"The Civil Liability of the E-Supplier as a Mechanism for Digital Consumer Protection: a critical Reading in Light of Law 18-05"

الملخــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية نظام المسؤولية المدنية للمورد الإلكتروني كآلية لحماية المستهلك الرقمي في الجزائر، في ضوء القانون رقم 18-05، فمع تنامي المخاطر في الفضاء الرقمي، أقر المشرع مسؤولية خاصة على المورد تقوم على أساس الالتزام بتحقيق نتيجة، مما يمثل ضمانة نظرية هامة، لكن تكشف الدراسة عن وجود فجوة بين الحماية المقررة والواقع التطبيقي، ويمكن تفسير هذه الفجوة بجملة من التحديات العملية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي لاستقراء النصوص القانونية لتقييم فعاليتها، خاصة فيما يتعلق بصعوبات الإثبات التقني التي يواجهها المستهلك وحالات الإعفاء من المسؤولية التي قد تستغل لغير صالح الطرف الضعيف، فضلا عن العقبات الإجرائية، وتخلص الدراسة إلى ان فعالية هذه الحماية تبقى مرهونة بتفعيل آليات بديلة لتسوية المنازعات وتعزيز الوعي القانوني لدى المستهلك.

الكلمات المفتاحية: **حماية المستهلك، التجارة الإلكترونية، المسؤولية المدنية، المورد الإلكتروني، المستهلك الرقمي، قانون رقم 18-05**

Abstract :

This study aims to assess the effectiveness of the e-supplier's civil liability regime as a mechanism for digital consumer protection in Algeria, in light of Law 18-05. With the growing risks in the digital space, the legislator established a special liability on the supplier based on an obligation of result, which represents a significant theoretical guarantee.

However, the study reveals a gap between the prescribed protection and practical application, a gap that can be explained by a series of practical challenges. The study has adopted the analytical method to construe the legal texts and evaluate their effectiveness, particularly concerning the technical proof difficulties faced by the consumer, the liability exemption clauses that may be exploited against the weaker party, as well as procedural obstacles. The study concludes that the effectiveness of thus protection remains contingent upon activating alternative dispute resolution mechanisms and enhancing the consumer's legal awareness.

Keywords: **Consumer Protection, E-commerce, Civil Liability, E-supplier, Digital Consumer, Law 18-05.**

اللقب والإسم: **كحول لحسن**

الرتبة العلمية: **طالب دكتوراه**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة محمد خيضر – بسكرة**

رقم الهاتف: **07.77.63.69.63**

البريد الالكتروني المهني: **lahcene.kahoul@univ-biskra.dz**

محور المداخلة: **المحور الثالث: الآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام**

عنوان المداخلة: **اقتصاد المعرفة في الجزائر: أي متطلبات قانونية لإنجاح مسعى التحول لاقتصاد معرفي آمن**

Knowledge Economy in Algeria: What legal requirements are there for the success of the transition to a secure knowledge economy

الملخــص:

تتناولنا من خلال ورقتنا البحث موضوعا هاما يعتبر من مخرجات الثورة التكنولوجيا وتراكم المعارف الفكرية يتمثل في اقتصاد المعرفة باعتبار مفهوما مستجدا يجمع بين مجال الاستثمار والاقتصاد ومجال الابتكار والملكية الفكرية، وعليه يثير الموضوع إشكالية تتمحور حول الى أي مدى يمكن القول بوجود بيئة ناجعة وفعالة من شأنها أن تساهم في إحداث التحول الى اقتصاد المعرفة في الجزائر، وعالجنا مضوع الدراسة من خلال مبحث، حيث خصص المبحث الأول لبيان وعرض الاطار المؤسساتي المشرف على عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة، أما المبحث الثاني فخصص لبيان الاطار الاجرائي لمسعى التحول نحو اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: **الاقتصاد الرقمي، الملكية الفكرية، التجارة الرقمية، الإدارة الإلكترونية.**

Abstract:

In our research paper, we addressed an important topic that is considered one of the outcomes of the technological revolution and the accumulation of intellectual knowledge, represented by the knowledge economy, as a new concept that combines the field of investment, economics, innovation and intellectual property. Accordingly, this topic raises a problem that revolves around the extent to which it is possible to say that there is an effective and efficient environment that would contribute to the transformation to a knowledge economy in Algeria. We addressed the subject of the study through a section, where the first section was devoted to explaining and presenting the institutional framework supervising the process of transformation towards a knowledge economy, while the second section was devoted to explaining the procedural framework for the endeavor of transformation towards a knowledge economy.

Keywords: **Digital economy; Intellectual property; Digital commerce; E-government.**

اللقب والإسم: **لونيس إسماعيل**

الرتبة العلمية: **طالب دكتوراه**

الكلية: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري – تيزي وزو.**

رقم الهاتف: **06.69.35.33.42**

البريد الالكتروني المهني: **smail.lounis@ummto.dz**

محور المداخلة: **التأصيل النظري للاقتصاد الرقمي**

عنوان المداخلة: **إعادة تأصيل مفهوم الاقتصاد الرقمي في ظل الثورة الصناعية**

الملخــص:

لقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة، تحولات عميقة متسارعة بفعل التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي أدت إلى ولادة الثورة الصناعية الرابعة، التي تجاوزت منطقة اقتصاد صناعي تقليدي قائم على الموارد المادية إلى اقتصاد رقمي جديد يرتكز على المعرفة، البيانات الرقمية، والتقنيات الذكية، فالاقتصاد الرقمي ليس مجرد تحديث تقني، بل إعادة تشكيل جذري للنموذج الاقتصادي، أين أصبحت المعلومة والخوارزميات والذكاء الاصطناعي هي الموارد الأساسية التي تنتج القيمة.

يتسم الاقتصاد الرقمي بخصائص جديدة في مقدمتها المرونة، الرشاقة، اللامركزية، والتكامل الشبكي، ويدعمه نظام بيئي رقمي متكامل يشمل الأجهزة الذكية، والبرمجيات، الشبكات، التحول الرقمي، والشركات الافتراضية، هذا التحول يفرض مراجعة عميقة للمفاهيم الاقتصادية الكلاسيكية، ويعيد صياغة المفاهيم التقليدية، للإنتاج والسوق، والقيمة.

تتمثل مبررات هذا التحول في محدودية قدرة الاقتصاد الصناعي التقليدي على مواكبة العولمة والتغيرات التكنولوجية، والحاجة إلى تعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق حوكمة شفافة قائمة على البيانات والتحليل الذكي، كما يرتبط الاقتصاد الرقمي بشكل وثيق بمفاهيم التحول الرقمي، المعرفة الرقمية والذكاء الاصطناعي، التي تشكل دعائم أساسية لهذا النموذج الاقتصادي الجديد.

تطرح هذه الدراسة إشكالية رئيسية تتمثل في:

كيف يعيد الاقتصاد الرقمي في ظلال الثورة الصناعية الرابعة تشكيل البنية الاقتصادية والقانونية، مع ضمان تفعيل خصائصه الأساسية، ومبررات تكريسه كنموذج بديل قادر على مواجهة تحديات العصر؟

وسنعالج هذه الإشكالية من خلال مقاربة ثنائية وضمن محورين أساسيين هما كما يلي:

المحور الأول: التأصيل النظري لمفهوم الاقتصاد الرقمي وبيان خصائصه وعلاقته بالمفاهيم الرقمية ذات الصلة دراسة مبررات تكريس الاقتصاد الرقمي في مواجهة التحديات الاقتصادية.

المحور الثاني: تطبيقات الاقتصاد الرقمي ودورها في دعم النمو الاقتصادي: بين الأهمية الاستراتيجية، التحديات الراهنة والفرص المستقبلية.

Résumé:

Au cours des dernières décennies, le monde a connu des transformations profondes et accélérées, sous l'effet des avancées technologiques successives qui ont conduit à la naissance de la quatrième révolution industrielle. Cette dernière a dépassé le modèle de l'économie industrielle traditionnelle fondée sur les ressources matérielles, pour donner naissance à une économie numérique nouvelle, reposant sur le savoir, les données numériques et les technologies intelligentes. L'économie numérique ne constitue pas une simple mise à jour technologique, mais bien une restructuration radicale du modèle économique, où l'information, les algorithmes et l'intelligence artificielle deviennent les principales ressources génératrices de valeur.

L'économie numérique se caractérise par de nouvelles spécificités, notamment la flexibilité, l'agilité, la décentralisation et l'intégration en réseau. Elle est soutenue par un écosystème numérique intégré, englobant les appareils intelligents, les logiciels, les réseaux, la transformation digitale ainsi que les entreprises virtuelles. Cette mutation impose une révision profonde des concepts économiques classiques, et une reformulation des notions traditionnelles de production, de marché et de valeur.

Les justifications de cette transition résident dans la limitation de la capacité de l'économie industrielle traditionnelle à suivre la mondialisation et les mutations technologiques, ainsi que dans le besoin de renforcer la compétitivité et de mettre en place une gouvernance transparente, fondée sur les données et l'analyse intelligente. L'économie numérique est également étroitement liée aux concepts de transformation numérique, de connaissance digitale et d'intelligence artificielle, qui constituent les piliers fondamentaux de ce nouveau modèle économique.

Cette étude soulève une problématique centrale :

Comment l'économie numérique, dans le contexte de la quatrième révolution industrielle, contribue-t-elle à la reconfiguration des structures économiques et juridiques, tout en assurant l'activation de ses caractéristiques fondamentales et en consolidant sa légitimité en tant que modèle alternatif capable de relever les défis contemporains.

Pour aborder cette problématique, nous adoptons une approche bipartite à travers deux axes principaux, à savoir :

Premier axe : Fondements théoriques du concept d'économie numérique, identification de ses caractéristiques et de son lien avec les concepts numériques connexes, ainsi que les justifications de sa consécration face aux défis économiques.

Deuxième axe : Applications de l'économie numérique et leur rôle dans le soutien de la croissance économique entre importance stratégique, défis actuels et opportunités futures.

اللقب والإسم: **مدادي صورية**

الرتبة العلمية: **طالبة دكتوراه**

الكلية: **كلية العلوم الإسلامية، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر1**

الهيئة المستخدمة: **مديرية الشؤون الدينية والاوقاف لولاية تيزي وزو**

رقم الهاتف: **06.99.98.65.26**

البريد الالكتروني المهني: **soriamadadi10@gmail.com**

محور المداخلة: **المحور الثالث: الآليات القانونية لضمان تحول نحو اقتصاد رقمي آمنوا ومستدام**

عنوان المداخلة: **رقمنة الخدمات العمومية في الجزائر: قطاع الشؤون الدينية والاوقاف نموذجا**

الملخــص:

تسعى الجزائر، في إطار إصلاح الإدارة العمومية، إلى تعزيز الرقمنة كآلية لتحسين جودة الخدمات وضمان الشفافية والكفاءة. ويُعتبر قطاع الشؤون الدينية نموذجاً بارزاً لهذا التوجه، من خلال رقمنة خدمات أساسية مثل خدمة الفتوى الحج الزكاة والأوقاف. ورغم ما تحقق من خطوات مهمة في هذا المجال ما تزال التجربة تواجه جملة من التحديات القانونية والتقنية والبشرية، مما يطرح إشكالية محورية تتمثل في:

إلى أي مدى نجحت الجزائر في تجسيد مشروع رقمنة الخدمات العمومية عبر قطاع الشؤون الدينية، وما هي حدود فعالية الإطار القانوني في مواجهة تحديات الواقع؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، تتوزع الدراسة عبر المحاور التالية:

1- الإطار القانوني والإداري لرقمنة قطاع الشؤون الدينية.

2- التجربة العملية والتحديات في خدمات الحج والزكاة والأوقاف.

3- الآفاق المستقبلية لتطوير رقمنة قطاع الشؤون الدينية في الجزائر.

وتهدف هذه المداخلة إلى إبراز مدى قدرة التجربة الجزائرية في رقمنة قطاع الشؤون الدينية على تكريس نموذج فعال للإدارة الإلكترونية مع اقتراح حلول عملية لتجاوز العقبات وتعزيز فعالية الرقمنة في المستقبل.

اللقب والإسم: **قطاف محمد**

الرتبة العلمية: **دكتور (موظف محافظ شرطة)**

الهيئة المستخدمة: **المديرية العامة للأمن الوطني – أمن ولاية سطيف**

رقم الهاتف: **06.71.10.54.00**

البريد الالكتروني المهني: **mohamed.guettaf@cu-barika.dz**

محور المداخلة: **المحور الخامس: واقع ومخاطر الاقتصاد الرقمي في الجزائر**

عنوان المداخلة: **تحديات المديرية العامة للأمن الوطني في الكشف والتحري عن الجرائم الماسة بالاقتصاد الرقمي**

الملخــص:

إنّ التطور الكبير الذي شهده العالم المعاصر، وخاصة من الناحية التكنولوجية وظهور الحاسوب الآلي الذي جعل من العالم الواقعي قرية صغيرة، وهوما ألقى بضلاله على جميع الميادين والأصعدة سواء التعليمية أو الصحية أو الاجتماعية وخاصة الميدان الإقتصادي حيث أن التطور التكنولوجي يعتبر من أهم مفرزات التطور الإقتصادي منذ الثورة الصناعية، كما أصبح ركيزة مهمة من ركائز النظام الإقتصادي الحديث.

كما أن هذا التطور أوجد عدة مفاهيم حديثة تبنتها مختلف الأنظمة والميادين، والميدان الإقتصادي على غرار باقي الميادين تبنى عدة مفاهيم حديثة في العالم الإلكتروني على غرار التجارة الإلكترونية، والمعاملات البنكية الإلكترونية، وأخيرا الاقتصاد الرقمي والذي يعد الخطوة الأهم والأكثر منطقية في التطور الإقتصادي والتجاري لم أوجده من تغيرات جوهرية في الهيكل الإقتصادي، وكذا إرساء معالم نظام جديد يعتمد على شبكة الإنترنت وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بالإضافة إلى الوسائط الرقمية، وهو ما يعد قفزة نوعية في التعاملات التجارية والاقتصادية نظرا للآفاق الكبيرة التي يعد بها، إلا أنه يعتبر في نفس الوقت خطوة خطيرة وهذا بالنظر

إلى المخاطر الكبيرة والكثيرة والمعقدة التي تصاحب مثل هذا النشاط، على غرار الاحتيال المالي من خلال المنصات التجارية الإلكترونية أو التلاعب في وسائل الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى الاعتداءات على الأنظمة التجارية والمالية للشركات، كما أن استعمالات الذكاء الاصطناعي في القيام بهذا النوع من الجرائم زاد الطين بلة لما يوفره من وسائل وتسهيلات للمجرمين والمحتالين.

وكما هو معلوم فإن المؤسسات الأمنية تعمل جاهدة على مواكبة والتصدي لمثل هذه الجرائم على الصعيد العالمي والوطني، وهو الأمر كذلك بالنسبة للمديرية العامة للأمن الوطني، والتي تعمل على تحقيق السياسة الجنائية للدولة من خلال محاربة الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، في شتى الميادين وبالأخص الإقتصادي، من خلال الآليات المؤسساتية كفرقة مكافحة الجرائم الإقتصادية والمالية، والتي تعد من بين أحدث الفرق وأهها بالنظر إلى المهام المنوطة بها، من هنا يتبادر لنا **الإشكال التالي مدى التكامل بين التنظيم الهيكلي وصلاحيات مصالح المديرية العامة للأمن الوطني للتحري عن جرائم المساس بالاقتصاد الرقمي؟**

وللإجابة على هذا الإشكال نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- الجرائم الماسة بالاقتصاد الرقمي؟
- الآليات المؤسساتية والإجرائية للكشف والتحري عن الجرائم الماسة بالاقتصاد الرقمي؟

خطة المداخلة:

المطلب الأول: **مخاطر الاقتصاد الرقمي.**

الفرع الأول: **إساءة استعمال أنظمة وأدوات الدفع الإلكتروني.**

الفرع الثاني: **الاحتيال المالي من خلال المنصات والمتاجر الإلكترونية.**

المطلب الثاني: **آليات المديرية العامة للأمن الوطني للكشف والتحري عن جرائم الاقتصاد الرقمي.**

الفرع الأول: **الهيئات المختصة بالتحري عن الجرائم الاقتصادية.**

الفرع الثاني: **إجراءات البحث والتحري في الجرائم الماسة بالاقتصاد الرقمي.**

الفهـــــــــرس

اسم ولقب الأستاذ(ة)	عنوان المداخلة (الجزء الأول)	الصفحة
إقلولي محمد	دور قطاع التعليم العالي في تعزيز اقتصاد المعرفة	09
صبايحي ربيعة	واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر: البحث عن آليات جديدة للحوكمة	09
تاجر كمال	مدى جاهزية قطاع العدالة في الجزائر لاستيعاب منازعات الاقتصاد الرقمي	11
سعيداني جقجيقة	دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري: الصفقات العمومية نموذجا	12
حمليل	رقمنة تسيير الأملاك الوقفية: آلية لتعزيز التنويع الاقتصادي	13
إرزيل الكاهنة	مستجدات تكريس الرقمنة في مجال التجارة الخارجية	14
أوباية مليكة	قراءة قانونية في أحكام الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر	15
أولد رابح صافية	التأطير القانوني للاقتصاد الرقمي في الجزائر	16
آيت وازو زاينة	القاعدة القانونية آلية لضبط الاقتصاد الرقمي والموازنة بين حرية الاستثمار والمصلحة العامة	17
بركات كريمة	التسويق الإلكتروني للخدمات المصرفية في الجزائر	18
بن زيدان زوينة	دور السجل التجاري الرقمي في تجسيد شفافية النشاط التجاري	19
حابت أمال	تقييم قانون التجارة الالكترونية 18-05 ومدى خدمته للاقتصاد الرقمي: بين الفعالية والقصور	20
حساين سامية	العدالة الرقمية رافد من روافد الاقتصاد الرقمي	21
حسين نوارة	الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته في المؤسسة الذكية	22
خواترة سامية	الحماية القانونية للبيانات الرقمية للمتعامل الاقتصادي	23
دخلافي سفيان	دور الأمن السيبراني في ضمان التحول نحو اقتصاد رقمي آمن ومستدام	24

دوار جميلة	تطبيقات الاقتصاد الرقمي في القانون الجزائري (المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا)	25
زيد المال صافية	التحول الرقمي خيار استراتيجي لحماية البيئة من الإضرار الناجمة عن الأنشطة البشرية	27
سعد الدين أمحمد	مستلزمات ترقية الاقتصاد الرقمي في الجزائر	27
سوكي حكيمة	Intitulé de la communication : L'économie numérique : vers des stratégies numériques justes et durables.	29
شيخ ناجية	دور التحول الرقمي في تمكين ريادة الأعمال	30
شيعاوي وفاء	التحول الرقمي آلية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد	31
صديقي عبد الرحمان	La transformation numérique de l'administration fiscale en Algérie: Pour une approche managériale, économique et axée sur l'efficacité opérationnelle	32
عواشرية تقية	هيئة التصديق الإلكتروني كآلية من آليات حماية التوقيع الإلكتروني	33
فتحي وردية	انعكاسات الاقتصاد الرقمي على سوق العمل	35
قندوزي إبراهيم	La stratégie nationale de transformation numérique «Algérie numérique 2030» vise à catalyser une profonde mutation de l'économie algérienne en s'appuyant sur les technologies de l'information et de la communication.	36
قونان كهينة	البيع بالتخفيض في البيئة الرقمية: بين التنظيم القانوني وحماية المستهلك	37
قلي أحمد	Le développement de l'économie numérique par le déploiement de la fibre optique : cadre réglementaire	38
كايس شريف	بعض الإشكالات القانونية والعملية المرتبطة برقمنة الاقتصاد الوطني في الجزائر	39
كسال سامية	دور الذكاء الاصطناعي في إبرام العقود التجارية الذكية	41
مختور دليلة	تحديات قانون المنافسة لضمان المعاملة العادلة بين المؤسسات على المنصات الرقمية"	42

منصور إلياس	Arsenal juridique algérien comme socle normatif et méthodologique pour l'intégration de l'intelligence artificielle au cœur de l'économie du territoire : Législation numérique et perspectives	43
إدرنموش أمال	دور المحافظة السامّية للرقمنة في تجسيد الاقتصاد الرقمي في الجزائر دعامة	44
أرتباس نذير	البنوك الإلكترونية والتسويق الرقمي	45
أعراب كملية	الاقتصاد الرقمي: بين متطلبات التطوير وتحديات الحماية	46
القبي حفيظة	رقمنة الإجراءات الجمركية: خطوة نحو تجسيد الاقتصاد الرقمي في مجال	47
آيت ساحد كهينة	حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للمستهلك الرقمي	48
آيت مولود سامية	"أثر ضعف الأمن السيبراني في حماية العون الاقتصادي في ظل توسع الاقتصاد الرقمي بالجزائر"	49
آيت يوسف صبرينة	"بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي: النصوص القانونية الجزائرية على محك التحول الجديد	50
براهيمي جمال	الحماية الجنائية للمستهلك الالكتروني آلية لضمان ترقية الاقتصاد الرقمي	51
براهيمي صفيان	الأمن المعلوماتي في ظل الاقتصاد الرقمي	52
برزيق زكرياء	الدفع الإلكتروني للجباية في القانون الجزائري	54
بلميهوب عبد الناصر	الاقتصاد الرقمي وأثره على مرونة علاقات العمل	55
بن دوخة محمد رضى	التحول الرقمي في المؤسسات المالية الجزائرية: بين تحديات المخاطر ومتطلبات الشفافية والاستدامة	56
بن صوط صورية	الدفع الإلكتروني عالية مستحدثة لتدعيم الاقتصاد الرقمي في الجزائر	58

بن طالب ليندة	نحو تحقيق نمو اقتصادي رقمي وطني: بين الفعالية والقصور	58
بن عمران سهيلة	الحوكمة القانونية للصحافة المكتوبة والإلكترونية: دور سلطة الضبط في مواكبة الاقتصاد الرقمي على ضوء القانون 23-19".	59
بن قايد على محمد أمين	المدن الذكية النموذج الأمثل لتنمية الأقاليم وتلبية الحاجيات اليومية للفرد	61
بن مختار إبراهيم	الانتقال نحو الشركات الرقمية، بين تحديث التنظيم القانوني وتحسين الأداء الاقتصادي	62
بن منصور/قلي صونية	Le développement du e-commerce en Algérie : La réglementation de la vente B2B et la vente B2C	63
بن نعمان فتيحة	الاقتصاد الرقمي استراتيجية حتمية لتحقيق التنمية المستدامة	64
بوخاري مصطفى أمين	العقود الذكية ودورها في ترقية الاقتصاد الرقمي	65
بوخرس بلعيد	الهيئات المكلفة بتحفيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر	65
تدريست كريمة	النظام القانوني لمؤدي خدمات التصديق الإلكتروني في ضوء القانون رقم 15-04	66
جبايلي صبرينة	البوابة الالكترونية في مجال الصفقة العمومية كآلية لتكريس الادارة الرقمية	67
حامل صليحة	"الدفع الإلكتروني كآلية لدعم الاقتصاد الرقمي المستدام"	68
حرير أحمد	التحول الرقمي في ظل عقود نقل التكنولوجيا، المزايا والعيوب	69
حنيدر منال	عن بعض أوجه الحماية الجزائية للاقتصاد الرقمي في الجزائر	70
حيرش نور الدين + جريو محمد الأمين	الآليات القانونية لحماية المستهلك في ظل الإقتصاد الرقمي	71
دالي سعيد	تأثير الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة في الجزائر	72

ربيع زهية	الحماية القانونية للمصنفات الرقمية في ظل البيئة الرقمية في التشريع الجزائري	73
رحال جمال	"الاقتصاد الرقمي: دراسة تحليلية في التعريف والخصائص الأساسية"	75
رقراقي محمد زكرياء	الاقتصاد الرقمي وقانون المنافسة: قراءة في التحديات القانونية والآفاق في التشريع الجزائري	76
شريفي ويزة	دور المؤسسات الناشئة في دعم الاقتصاد الرقمي بالجزائر	77
عبد الدايم سميرة	دور الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية الرقمية في تعزيز الاقتصاد الرقمي	78
عجالي خالد	النقود الرقمية والعملات الافتراضية بين ضرورات الاقتصاد الرقمي والحظر التشريعي	80
عيلام رشيدة	المنتجات محل المعاملات الرقمية: بين التنظيم القانوني وتحديات الواقع الاقتصادي	81
قرقوس فتيحة	مزودو خدمات الدفع الإلكتروني آلية حديثة لتعزيز الاستثمار الرقمي في الجزائر	83
قنيف غنيمة	من أجل اقتصاد رقمي آمن: دور التشريعات في ضمان الشفافية	84
قادري طارق	ارتباطات الاقتصاد الرقمي بمختلف ابعاد التنمية المستدامة	85
كرليفة سامية	أبعاد الاقتصاد الرقمي على التنمية المستدامة، والتنمية البشرية، والرقمية	86
لعماري زين الدين	تطوير البنية التحتية الرقمية في الجزائر كاستراتيجية وطنية لتعزيز الاقتصاد الرقمي	87
مجاهدي خديجة	الآليات القانونية الوطنية لضمان التحول نحو اقتصاد رقمي آمن في الجزائ	89
موزاوي علي	فرص التشغيل في الاقتصاد الرقمي	90

موساوي ضريفة	الأسواق الإلكترونية: بين ضرورة تعزيز المنافسة ومنع الإحتكار وتحديات الواقع العملي	91
مومو نادية	الحق في التراجع في العقود الإليكترونية كآلية لحماية المستهلك الرقمي: مقاربة جزائرية – أوروبية.	92
يعقوب زينة	التحديات القانونية للذكاء الاصطناعي في سياق الاقتصاد الرقمي	93
يعقوبي خالد	دور السجل التجاري الرقمي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني في الجزائر	94
إفرشاح فاطمة	ملاحظات حول تقنية التسويق الرقمي في القانون الجزائري	96
أوكيد نبيل	التأصيل النّظري للإقتصاد الرقمي وإنعكاساته على البنية الإقتصادية الوطنية"	97
دعموش فاطمة الزهرة	التخطيط الحضري الرقمي خيار استراتيجي لدعم توجهات الاستدامة الحضرية"	98
سايكي وزنة	رقمنة قانون الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر	99
شعباني نوال	المقومات التقنية لتفعيل الإقتصاد الرقمي في الجزائر	100
لحراري ويزة	الإشهار الالكتروني بين ضرورتي الوجود والضبط في الاقتصاد الرقمي	101
مقدم فيصل	واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر (دراسة تحليلية لقطاع الضرائب)	102
كادم صافية	The challenges of FinTech emergence: Between innovation and regulation	104
بن الشيخ نوال	العقد الإداري الإلكتروني كأداة لتجسيد الإقتصاد الرقمي في الجزائر	105
جقريف الزهرة	البنوك الرقمية ودورها في ترقية الاقتصاد الرقمي في الجزائر	106
خضارة فايزة	وسائل الدفع الالكتروني وفقا لمستجدات القانون رقم 18-05	107
عزة عبد الناصر	السجل التجاري الإلكتروني في التشريع: آلية أساسية لتحديث الإدارة	108
عصام صبرينة	رقمنة قطاع الاعلام آلية لترقية الاقتصاد الرقمي في القانون الجزائري	110
زقان نبيل	المقومات القانونية للاقتصاد الرقمي في الجزائر	111

بوخديمي بلقاسم الخليل	مدخل مفاهيمي للاقتصاد الرقمي	112
بولعسل محمد + ساحلي هشام	دور الذكاء الاصطناعي في الحد من جريمة الإتجار بالبشر	114
منزول يمبنة	السجل التجاري الإلكتروني كآلية لتعزيز التحول نحو اقتصاد رقمي آمن –بين متطلبات التحديث وتحديات ذلك–	115
إڤلولي فيصل	رقمنة قطاع التجارة الخارجية في ظل المرسوم التنفيذي رقم 25–234 المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات وتنظيمها وسيرها	117
بشوش نورية	التحكيم الإليكتروني آلية لتجسيد الرقمنة في مجال تسوية المنازعات	118
بن سعدة محمد	رقمنة الاقتصاد أم رقمنة التجريم؟ – قراءة نقدية في السياسات الجزائرية من خلال قانون 25–10الذي يجرم التعامل بالعملات المشفرة	119
جبلاحي علي	"الاقتصاد الرقمي كآلية استراتيجية في تحسين الخدمات في الإدارة العمومية"	125
جلال إيمان	الاقتصاد الرقمي: المفهوم والأبعاد	126
طوبال ليندة	"المسؤولية المدنية للمورد الإلكتروني كآلية لحماية المستهلك الرقمي: قراءة نقدية في ضوء القانون 18–05	127
كحول لحسن	إقتصاد المعرفة في الجزائر: أي متطلبات قانونية لإنجاح مسعى التحول لإقتصاد معرفي آمن	129
لونيس إسماعيل	إعادة تأصيل مفهوم الاقتصاد الرقمي في ظل الثورة الصناعية	130
مدادي صورية	رقمنة الخدمات العمومية في الجزائر: قطاع الشؤون الدينية والاوقاف نموذجا	132
ڤطاف محمد	تحديات المديرية العامة للأمن الوطني في الكشف والتحري عن الجرائم الماسة بالاقتصاد الرقمي.	133